المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير السنوى للتنمية الزراعية
فى الوطن العربي عام 2008

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير السنوى للتنمية الزراعية
فى الوطن العربي عام 2008

حقوق الطبع محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ويجوز إعادة استنساخ ونشر مواد هذه الإصدارة للأغراض غير التجارية، دون الحاجة لترخيص مكتوب من المنظمة، شريطة الإشارة الكاملة للمصدر ويمنع إعادة استنساخ هذا المطبوع للأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مشفوعة بالغرض منه وحدود استعماله إلى

المدير العام
المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص ب 474 – الخرطوم
بريد الكتروني info@aoad.org
aoad@sudanmail.net.sd

© AOAD 2009

تقـــديـم

استمراراً لجهودها الرامية لدفع عجلة التنمية الزراعية في البلاد العربية تواصل المنظمة العربية للتنمية الزراعية إصدارها للتقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ضمن برنامجها الرئيسي للإحصاء والمعلومات والتوثيق. ويمثل التقرير إحدى الوثائق الأساسية التي تصدرها المنظمة بهدف رصد وعرض تطورات الأداء على صعيد التنمية الزراعية العربية.

وقد دأبت المنظمة منذ عام 2002 على إخراج هذا التقرير مشتملاً على جزأين، يختص الجزء الأول باستعراض مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي، ويتناول الجزء الثاني بالتحليل أحد الموضوعات المهمة ذات التأثيرات المباشرة على مسارات التنمية الزراعية في الدول العربية. ويقدم الجزء الأول من هذا التقرير استعراضاً وتحليلاً لمؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية في شكل مقارن مع نظيراتها على المستوى العالمي ويقسم التقرير تلك المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسية من مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2006.

تمثل المجموعة الأولى المؤشرات الاقتصادية والتقنية وتشتمل على مؤشرات فرعية توضح ملامح القطاع الزراعي العربي خلال تلك الفترة.

وتمثل المجموعة الثانية المؤشرات المواردية الأرضية والمائية وتضم مؤشرات فرعية توضح استخدامات الأراضي الزراعية، ومياه الري بما في ذلك تدفقات المياه داخل الدول العربية ومعدلات السحب السنوي للمياه.

أما المجموعة الثالثة فتمثل المؤشرات السكانية والاجتماعية وتضم مؤشرات فرعية توضح خصائص السكان الريفيين والقوى العاملة الزراعية. في حين تمثل المجموعة الرابعة المؤشرات البيئية وتضم مؤشرات فرعية توضح المهددات البيئية ومتطلبات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي.

ونسبة للاهتمام المتزايد الذي توليه الدول العربية لقضية الأمن الغذائي العربي، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد تم اختيار موضوع "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة" ليكون الموضوع الرئيسي للتقرير. وفي هذا الصدد تناول التقرير المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المؤثرة على مسارات الأمن الغذائي العالمي والعربي والإجراءات والسياسات المتخذة على الصعيدين العالمي والعربي لمجابهة آثارها، و مجالات التعاون المقترحة للتخفيف من حدتها. وقدم التقرير استعراضاً لاتجاهات الأمن الغذائي العربي في ضوء استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي موضحاً مبرراته الأساسية والإطار السلعي والجغرافي والزمني وأهدافه الرئيسية ومرتكزاته الأساسية والإطار الفني والمكونات الرئيسية والنواتج المتوقعة منه.

وفي هذا الصياغ استعرض التقرير أيضا المتطلبات الأساسية لتنفيذ هذا المشروع والسياسات التمويلية والإطار المؤسسي لتوفير الإسناد المالي والمتابعة والتقييم.

والمنظمة إذ تقدم هذا التقرير تود أن تتقدم بالشكر والتقدير للخبرات العربية التي ساهمت في إعداده على المستويين القطري والقومي، آملة أن تساهم محتوياته على دعم الجهود المبذولة لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي المراعي دفعاً لمسارات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

والله ولي التوفيق

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحتويات

الموضوع	الصفحة
التقديم	أ
قائمة المحتويات	ب
المقدمة	1
الجزء الأول مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية	3
1 - المؤشرات الاقتصادية والتقنية	4
1 - 1 الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي	4
1 - 2 نصيب الفرد من الناتج الزراعي	6
1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي	7
1 - 4 الأرقام القياسية لقيمة الإنتاج الزراعي	8
1 - 5 الاستثمارات في القطاع الزراعي	9
1 - 6 إنتاجية العامل الزراعي	11
1 - 7 معدل استخدام الميكنة الزراعية	12
1 - 8 معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية	13
2 - المؤشرات الموردية الأرضية والمائية	14
2 - 1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية	14
2 - 2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	15
2 - 3 نسبة المساحات المروية إلى الأراضي المزروعة	16
2 - 4 النسبة المئوية لمساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلى مساحة الأراضي المزروعة	17
2 - 5 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة	18
2 - 6 استخدام البذور والتقاوي المحسنة في الدول العربية	19
2 - 7 التكامل بين الثروة النباتية والحيوانية	21
2 - 8 نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية والمعدل السنوي للمزال منها	23
2 - 9 نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية للأراضي	25
2 - 10 تدفقات المياه داخل الدول العربية	26
2 - 11 نصيب الفرد من المياه المتاحة	27
2 - 12 معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة	28
2 - 13 معدلات السحب السنوي لقطاع الزراعة	28
3 - المؤشرات السكانية والاجتماعية	29
3 - 1 نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان	29
3 - 2 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية	30
3 - 3 نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة	31
3 - 4 نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية	32
3 - 5 نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	33
3 - 6 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية	34
3 - 7 نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية	35
4 - المؤشرات البيئية	36
4 - 1 التصحر والزحف الصحراوي	36
4 - 2 مساحة المحميات الطبيعية	37
4 - 3 مساحة المحميات البحرية	38
4 - 4 أعداد أجناس الثدييات	39
4 - 5 أعداد أجناس الطيور	39
4 - 6 أعداد أجناس النباتات العليا	40
4 - 7 مؤشر تكامل التنوع الحيوي	40
الجزء الثاني الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة	41
تمهيد	42
1 - الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي	43

1 - 1 مفهوم الأمن الغذائي	43
1 - 2 محاور الأمن الغذائي	43
1 - 2 - 1 توفر الإمدادات الغذائية الكافية (Availability)	43
1 - 2 - 2 استقرار الإمدادات الغذائية (Stability)	44
1 - 2 - 3 القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility)	44
1 - 2 - 4 نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety)	44
1 - 2 - 5 الأمن التغذوي (Nutrition security)	44
1 - 3 الأمن الغذائي على المستوى العالمي	45
1 - 4 الأمن الغذائي على المستوى العربي	50
2 - تحديات الأمن الغذائي العربي	52
2 - 1 ندرة واستخدامات الموارد الزراعية	52
2 - 1 - 1 الموارد الأرضية	52
2 - 1 - 2 الموارد المائية	52
2 - 1 - 3 المراعي والغابات	52
2 - 1 - 4 الموارد البشرية	53
2 - 1 - 5 الثروة الحيوانية والسمكية	53
2 - 2 التحديات الاقتصادية والاجتماعية	55
2 - 2 - 1 التوازن بين المنظور القومي والقطري	55
2 - 2 - 2 صغر حجم الحيازات الزراعية	55
2 - 2 - 3 محدودية حجم الاستثمارات	55
2 - 2 - 4 الفوارق في مستويات المعيشة بين الريف والحضر	56
2 - 2 - 5 توفير الغذاء الآمن للسكان	56
2 - 2 - 6 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية	57
2 - 2 - 7 نماذج من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول العربية	57
2 - 3 الفجوة التقنية في القطاع الزراعي العربي	59
2 - 4 البنيات التسويقية والتجارية	59
2 - 5 الخدمات الزراعية المساندة	62
3 - المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المؤثرة على مسارات الأمن الغذائي العالمي والعربي	64
3 - 1 استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي	64
3 - 2 التغير المناخي	67
3 - 3 ندرة المياه	69
3 - 4 النمو السكاني	71
4 - إجراءات وسياسات مجابهة آثار المتغيرات على الأمن الغذائي	72
4 - 1 الإجراءات والسياسات على المستوى العالمي	72
4 - 2 الاجراءات والسياسات على المستوى العربي	75
4 - 3 مجالات التعاون المقترحة للتخفيف من حدة آثار المتغيرات على الأمن الغذائي العربي	76
4 - 3 - 1 تطوير عمل مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي	76
4 - 3 - 2 تطوير وتنسيق السياسات الزراعية	76
4 - 3 - 3 تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة	77
4 - 3 - 4 إقامة مخزون إستراتيجي ومخزون طوارئ من السلع الغذائية	77
4 - 3 - 5 تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين الإنتاجية	77
4 - 3 - 6 مجالات التعاون العربي المقترحة من قبل بعض الدول العربية	78
4 - 4 إعلان المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي	79
5 - اتجاهات الأمن الغذائي العربي في ضوء استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين	80
5 - 1 الهدف الرئيس	81
5 - 2 الأهداف العامة	81
5 - 3 البرامج والمجالات	82
6 - البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي	82

6 - 1 المبررات الأساسية	81
6 - 1 - 1 المستجدات على الساحة الدولية	81
6 - 1 - 2 العجز المتزايد عن توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية	83
6 - 1 - 3 تفاقم قيمة الفجوة الغذائية العربية	84
6 - 1 - 4 ضعف المستوى التقني في الزراعة العربية	84
6 - 1 - 5 محدودية وضعف كفاءة استغلال الموارد الزراعية المائية والأرضية	85
6 - 1 - 6 ضعف الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة	85
6 - 2 الإطار السلعي والجغرافي والزمني	85
6 - 2 - 1 الإطار السلعي	85
6 - 2 - 2 الإطار الجغرافي	86
6 - 2 - 3 الإطار الزمني	86
6 - 3 الأهداف الرئيسية	87
6 - 4 المرتكزات الأساسية	87
6 - 5 الإطار الفني والمكونات الرئيسية	87
6 - 5 - 1 تحسين مستوى الإنتاجية	88
6 - 5 - 2 التوسع في المزيد من المساحات بالاستفادة من ترشيد استخدام المياه	90
6 - 5 - 3 مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة المشروع	91
6 - 6 النواتج المتوقعة	92
6 - 6 - 1 النواتج المتوقعة من منظور زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية	92
6 - 6 - 2 النواتج المتوقعة من منظور زيادة القدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائي	93
6 - 6 - 3 النواتج المتوقعة من منظور توفير فرص للعمل والحد من البطالة	94
6 - 6 - 4 زيادة القيمة المضافة من الأنشطة والمشروعات	95
6 - 7 المتطلبات الأساسية للتنفيذ	95
6 - 7 - 1 المتطلبات المالية	95
6 - 7 - 2 المتطلبات الإجرائية	97
6 - 8 السياسات التمويلية	97
6 - 9 الإطار المؤسسي لتوفير الإسناد المالي	98
6 - 10 المتابعة والتقييم	98

الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (1-1): الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي	5
جدول (1-2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي	6
جدول (1-3): معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي	7
جدول (1-4): الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2006 (سنة الأساس 99-2001=100)	8
الجدول (1-5 أ): نسبة الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية	9
جدول (1-5 ب): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الزراعي وفقاً لمصدر التمويل في بعض الدول العربية خلال الفترة 2004-2006	10
جدول (1-6): إنتاجية العامل الزراعي بالدولار	11
جدول (1-7): استخدام الميكنة الزراعية (جرار/1000هكتار)	12
جدول (1-8): استهلاك الأسمدة (كجم/هكتار من المساحة المنزرعة)	13
جدول (1-9): النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية	14
الجدول (1-10): نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالهكتار	15
الجدول (1-11): نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة	16
جدول (1-12): نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية من الأراضي المزروعة	17
جدول (1-13): نسبة مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة	18
جدول (1-14): استخدام البذور والتقاوي المحسنة في الدول العربية متوسط الفترة 2004-2006	19

جدول (1-15): التوزيع النسبي لأعداد الحيوانات المزرعية حسب النظم المزرعية	21
جدول (1-16): مساحة الغابات ومعدل المزال منها سنويا في الدول العربية	23
جدول (1-17): نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأرض الكلية	25
جدول (1-18): مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة	26
جدول (1-19): السحب السنوي من المياه المتاحة في الدول العربية (1987-2002)	28
جدول (1-20): نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان	29
جدول (1-21): نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية بالهكتار	30
جدول (1-22): نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية	31
جدول (1-23): نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة(هكتار)	32
جدول 1(-24): نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	33
الجدول (1-25): نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية	34
جدول (1-26): النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية	35
جدول (1-27): المحميات الطبيعية والبحرية	36
جدول (1-28): التنوع الحيوي	39
جدول (2-1) إنتاج واستهلاك محاصيل الحبوب في العالم خلال الفترة 1980 – 2007	45
جدول (2-2) المخزون العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 1980 – 2007	46
جدول (2-3) الدول المنتجة الرئيسية للسكر في العالم عام 2007	47
جدول (2-4) موازنة السكر الخام في العالم خلال الفترة 2006 – 2008	48
جدول (2-5) الدول المنتجة الرئيسية للبذور الزيتية خلال الفترة 2003 – 2008	49
جدول (2-6) المخزون العالمي من البذور الزيتية خلال الفترة 2003 – 2008	49
جدول (2-7) الدول الرئيسية المصدرة للقمح، الذرة الشامية، الأرز وجملة محاصيل الحبوب في العالم عام 2007	50
جدول (2-8) تطور الإنتاج العربي من الحبوب والسكر والبذور الزيتية خلال الفترة 2000-2007	50
جدول (2-9) التوزيع النسبي للمساحات المزروعة في الدول العربية عام 2006	52
جدول (2-10) التوزيع النسبي للمراعي بالدول العربية عام 2006	53
جدول (2-11) التوزيع النسبي للغابات بالدول العربية عام 2006	53
جدول (2-12) المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة 1999 – 2006	54
جدول (2-13) التحديات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي لبعض الدول العربية	57
جدول (2-14) أهم المشاكل التي تواجه البنيات والنظم التسويقية والتجارية المعاصرة في بعض الدول العربية	60
جدول (2-15) الخدمات الزراعية المساندة والمشاكل والمحددات في بعض الدول العربية	62
جدول (2-16) أثر إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية	65
جدول (2-17) آثار التغير المناخي ومقترحات مجابهته في بعض الدول العربية	68
جدول (2-18) الإجراءات والمقترحات حول تطوير الإنتاج الزراعي في ظل ندرة ومحدودية المياه في بعض الدول العربية	70
جدول (2-19) أثر النمو السكاني على أوضاع الأمن الغذائي في بعض الدول العربية	72
جدول (2-20) مجالات التعاون المقترحة للتخفيف من حدة آثار المتغيرات الطبيعية والاقتصادية على أوضاع الأمن الغذائي العربي على مستوى الوطن العربي	78

لأشكال

الشكل	الصفحة
شكل (1-1) مساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي	4
شكل (1-2) نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي و العالمي عام 2006	6
شكل(1-3) معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي و العالم بين عامي (2005-2004) و(2005-2006)	7
شكل (1-4) الارقام القياسية للإنتاج الزراعي عامي 2005 - 2006 في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم سنة الأساس (1999 - 2001)	8
شكل (1-5) التوزيع النسبي للإستثمارات داخل القطاع الزراعي وفقا لمصدر التمويل في بعض الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2006	9
شكل(1-6) متوسط إنتاجية العامل الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2006	11

في الدول المشمولة بالاستبيان وبنسبة تصل إلى 84.3% من إجمالي الحيوانات المزرعية في هذه الدول، بينما تمثل الحيوانات المرباة في مشروعات الإنتاج النباتي نحو 12.3% من إجمالي الحيوانات المزرعية. وقدرت أعداد الحيوانات المرباة في مزارع متخصصة للإنتاج الحيواني بنحو 3.4% فقط من إجمالي الحيوانات المزرعية.

وتوضح المؤشرات الخاصة بمورد المياه إلى أن استقرار تدفقات المياه في المنطقة العربية مع استمرار الزيادة السكانية أدي الى تراجع نصيب الفرد العربي من المياه ، حيث تراجع نصيب الفرد من المياه المتاحة من حوالي 1446 متر مكعب عام 2005 إلى حوالي 1413 متر مكعب عام 2006 يعادل نحو 17.6% من متوسط نصيب الفرد من المياه على مستوى العالم والمقدر نفس العام بنحو 8046 متر مكعب، وينخفض هذا المعدل إلى نحو 425 متر مكعب من إجمالي المياه المتدفقة داخل الوطن العربي فقط.

وباستعراض مجموعة المؤشرات السكانية والاجتماعية، يتضح وجود تراجع بطئ ولكنه مستمر في عدد سكان الريف، حيث قدر عام 2006 بنحو 143 مليون نسمة يمثلون 44.1% من سكان الوطن العربي البالغ عددهم 324.7 مليون نسمة في نفس العام، وعلى مستوى العالم تصل هذه النسبة إلى نحو 50.4% في نفس العام، هذا وقد شهد نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية استقرارا عند حوالي 0.50% هكتار للفرد الريفي على المستوى العربي من وعند حوالي 0.47% هكتار للفرد الريفي على مستوى العالم في السنوات الأخيرة.

ويقدر حجم القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي عام 2006 بنحو 27.9 مليون عامل تمثل نحو 28.4% من إجمالي القوى العاملة العربية المقدرة في نفس العام بنحو 98.1 مليون عامل، تمثل نحو 2.1% فقط من القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم. ويقدر متوسط نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية كمؤشر للتوازن بين موردي العمل والأرض حوالي 2.56 هكتار للعامل الزراعي العربي، وينخفض هذا المتوسط إلى نحو 1.13 هكتار للعامل على المستوى العالمي. وتضم المؤشرات الاجتماعية في هذه المجموعة مؤشر لنسبة السكان تحت خط الفقر الوطني لبعض الدول العربية، ومؤشر آخر لنسبة السكان الحاصلين على مياه نقية آمنة تكفي لاحتياجاتهم، حيث تقدر هذه النسبة عربيا بنحو 89% في المتوسط وعالميا بنحو 83% في المتوسط، وتنخفض هذه النسبة في الريف العربي إلى نحو 79% وعلى مستوى العالم 62%.

وتشمل المجموعة الأخيرة المؤشرات البيئية، وتضم مؤشرات خاصة بالتصحر والزحف الصحراوي كمحدد للتوسع في الأراضي الزراعية، حيث تقدر المساحات المتصحرة في الوطن العربي بنحو 9.8 مليون كيلومتر مربع تعادل 68% من مساحة الوطن العربي، وتقدر المساحات المهددة بالتصحر بنحو 2.87 مليون كيلومتر مربع تعادل 20% من مساحة الوطن العربي. كما أوضحت هذه المجموعة من المؤشرات جهود الدول العربية في إنشاء المحميات الطبيعية والبحرية، حيث قدرت مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية من بحوالي 215.8 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 1.5% من مساحة الوطن العربي عام 1996، ارتفعت إلى حوالي 1142.9 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 8.1% من المساحة العربية في 2004. كما قدرت مساحة المحميات البحرية بنحو 132.5 ألف كيلومتر مربع تمثل 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي عام 2004، وتضم هذه المجموعة أربعة مؤشرات حول التنوع الحيوي في البيئة العربية متمثلة في ثلاثة مؤشرات خاصة بأعداد أجناس كل من الثدييات، الطيور والنباتات العليا والأعداد المهددة بالانقراض من كل منها، ويظهر في هذه المجموعة مؤشر رابع يظهر لأول مرة في هذا التقرير وهو خاص بتكامل التنوع الحيوي وهو عبارة عن رقم قياسي مركب لمدى تكامل التنوع الحيوي في الدولة.

وتناول الجزء الثاني من التقرير موضوع الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة موضحاً مفهوم الأمن الغذائي على المستويين العالمي والعربي وقدم تحليلاً لتحديات الأمن الغذائي العربي والتي تشمل ندرة واستخدامات الموارد الزراعية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والفجوة التقنية في القطاع الزراعي العربي وضعف البنيات التسويقية والتجارية وضعف الخدمات الزراعية المساندة. كما تناول التقرير المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المؤثرة على مسارات الأمن الغذائي العالمي والعربي والتي تشمل استخدام بعض المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي والتغير المناخي وندرة المياه والنمو السكاني.

ومن ثم استعرض التقرير الإجراءات والسياسات المتخذة على الصعيدين العالمي والعربي لمجابهة آثار هذه المتغيرات، موضحاً مجالات التعاون المقترحة للتخفيف من حدة آثار المتغيرات على الأمن الغذائي العربي، وأهميتها في تطوير وتنسيق السياسات الزراعية وتنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة وإقامة مخزون استراتيجي ومخزون طوارئ من السلع الغذائية. كما تطرق التقرير إلى إعلان المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي انعقد هذا العام بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في روما.

وقدم التقرير استعراضاً لاتجاهات الأمن الغذائي العربي في ضوء استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين التي أعدتها المنظمة. كما تناول التقرير بالتفصيل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي موضحا مبرراته الأساسية والإطار السلعي والجغرافي والزمني وأهدافه الرئيسية ومرتكزاته الأساسية والإطار الفني والمكونات الرئيسية والنواتج المتوقعة منه. وفي هذا الصياغ استعرض التقرير أيضاً المتطلبات الأساسية لتنفيذ هذا البرنامج والسياسات التمويلية والإطار المؤسسي لتوفير الإسناد المالي والمتابعة والتقييم.

الجزء الأول

مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية

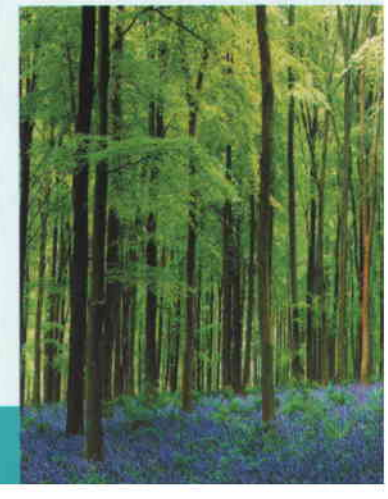

1 - المؤشرات الاقتصادية والتقنية:

1-1 الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي:

أدى التحول نحو الاستخدامات البديلة للمحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي خلال السنوات الأخيرة إلى ارتفاع مستمر في أسعار المحاصيل الغذائية وحجم المخزون منها وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب، وقد انعكس ذلك على ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي سواءً عربياً أو عالمياً. وعلى الجانب الآخر أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة البترول إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة السابقة.

ولقد قدرت قيمة الإنتاج الزراعي العربي عام 2006 بحوالي 80.4 مليار دولار، بارتفاع يقدر بنحو 13.2% عن قيمته عام 2005، وعلى الرغم من ذلك فقد انخفضت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي من حوالي 6.5% عام 2005 إلى حوالي 6.3% من قيمته عام 2006 والمقدرة بنحو 1281.8 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى وبنحو 16.8% عن قيمته عام 2005.

وعلى المستوى العالمي يلاحظ أنه رغم ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2005-2006 بنحو 7.9% إلا أن قيمة الناتج الزراعي الإجمالي ارتفعت بنحو 5.4%، ويلاحظ أن قيمة الناتج الزراعي العربي قد ارتفعت مساهمته في الناتج الزراعي العالمي من حوالي 4.1% عام 2005 إلى حوالي 4.3% عام 2006.

ويوضح الجدول (1-1) الارتفاع النسبي لمساهمة قيمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 في بعض الدول العربية، حيث تقدر هذه النسبة في الصومال بنحو 63.1% وفي السودان بنحو 30.9%، تليهما سوريا بنحو 19.2%، وتقل عن 15% في بعض الدول المنتجة الرئيسية مثل: مصر، المغرب، تونس،العراق، والجزائر، وتتراجع هذه النسبة إلى نحو 4% فأقل في دول الخليج وليبيا والأردن.

كما يتبين من الشكل (1-1) ارتفاع قيمة الناتج الزراعي المحلي في جميع الدول العربية بين عامي 2005-2006، إلا أن هناك ست دول عربية فقط تساهم مجتمعة بنحو 76.5% في قيمة إجمالي الناتج الزراعي العربي عام 2006، وتبلغ مساهمة كل منها على الترتيب، مصر 17.7%، السودان 16.9%، السعودية 13.1%، الجزائر 11.0%، المغرب 9.8% وسوريا 8.2%.

شكل (1-1) مساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي

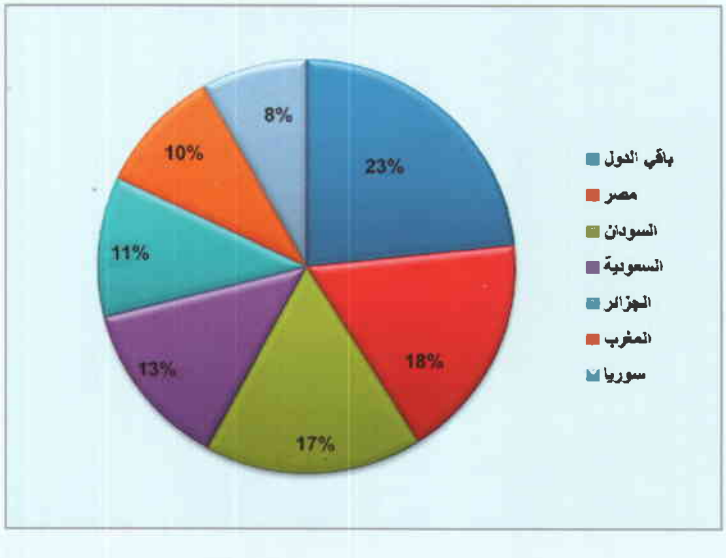

لعام 2006

لعام 2005

جدول (1-1) الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي

مليون دولار

الدولة	2004				2005				2006			
	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الناتج الزراعي	% من إجمالي الناتج المحلي	% من الناتج الزراعي العربي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الناتج الزراعي	% من إجمالي الناتج المحلي	% من الناتج الزراعي العربي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الناتج الزراعي	% من إجمالي الناتج المحلي	% من الناتج الزراعي العربي
الأردن	11515	276	2.40	0.41	12711	315	2.48	0.44	14258	341	2.39	0.42
الإمارات	106326	2750	2.59	4.12	133583	3003	2.25	4.23	164865	3333	2.02	4.14
البحرين	11012	54	0.49	(..)	13460	52	0.39	(..)	15828	53	0.33	(..)
تونس	29253	3682	12.59	5.52	28955	3246	11.21	4.57	31416	3454	10.99	4.29
الجزائر	85003	8032	9.45	12.04	102835	7902	7.68	11.12	116461	8804	7.56	10.95
جيبوتي	662	20	3.02	0.03	708	22	3.11	0.03	758	23	3.03	0.03
السعودية	250514	9917	3.96	14.87	315337	10208	3.24	14.36	348673	10499	3.01	13.05
السودان	22019	8334	37.85	12.50	33157	10735	32.38	15.10	43894	13567	30.91	16.87
سوريا	23501	5409	23.02	8.11	27971	6279	22.45	8.83	34190	6564	19.20	8.16
الصومال	1304	835	64.03	1.25	1300	820	63.08	1.15	1300	820	63.08	1.02
العراق	25700	2347	9.13	3.52	33327	2955	8.87	4.16	41992	3911	9.31	4.86
عمان	25778	441	1.71	0.66	30834	439	1.42	0.62	35656	447	1.25	0.56
فلسطين	4131	403	9.76	0.60	4480	314	7.01	0.44	4172	334	8.01	0.42
قطر	28451	55	0.19	(..)	42463	59	0.14	0.08	52722	64	0.12	(..)
الكويت	59267	241	0.41	0.36	83828	245	0.29	0.34	101904	256	0.25	0.32
لبنان	20768	1700	8.19	2.55	22050	1722	7.81	2.42	23285	1818	7.81	2.26
ليبيا	30982	1107	3.57	1.66	42766	1187	2.78	1.67	53194	1294	2.43	1.61
مصر	71505	11133	15.57	16.69	89528	12517	13.98	17.61	107378	14213	13.24	17.67
المغرب	50031	7938	15.87	11.90	58956	7067	11.99	9.94	65899	7907	12.00	9.83
موريتانيا	1346	234	17.38	0.35	1857	167	8.99	0.23	2713	189	6.97	0.23
اليمن	13811	1788	12.95	2.68	17242	1817	10.54	2.56	21196	2536	11.96	3.15
الدول العربية	**872879**	**66696**	**7.64**	**100.00**	**1097348**	**71071**	**6.48**	**100.00**	**1281754**	**80427**	**6.27**	**100.00**
العـــالم	**40888000**	**1630592**	**3.99**	**1775395**	**45135200**	**1775395**	**3.93**		**48694100**	**1870500**	**3.84**	

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد(27).
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

1 - 2: نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

انعكس الارتفاع الواضح في قيمة الناتج الزراعي العربي عام 2006 على ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه إلى حوالي 247.7 دولار وبزيادة تقدر بنحو 10.4% عن المتوسط عام 2005 والمقدر بنحو 224.2 دولار للفرد. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم من قيمة الناتج الزراعي العالمي من حوالي 272.5 دولار للفرد عام 2005 إلى حوالي 284.2 دولار للفرد عام 2006 أي بنحو 4.3%.

ويوضح الجدول (1-2) والشكل (1-2) أن الدول العربية المنتجة الرئيسية قد ارتفع فيها متوسط نصيب الفرد من قيمة إجمالي الناتج الزراعي المحلي بمعدلات متفاوتة بين عامي 2005-2006. وأن هناك ست دول عربية يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي عن المتوسط العالمي وهي: الإمارات، السعودية، لبنان، السودان، تونس، وسوريا. ويضاف لهذه الدول كل من المغرب والجزائر ليرتفع فيها جميعاً متوسط نصيب الفرد من قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي عن المتوسط العربي والمقدر بنحو 247.7 دولار للفرد. ويقدر هذا المتوسط في ليبيا بنحو 228 دولاراً للفرد، ويتراوح بين 100-200 دولار في كل من مصر، سلطنة عُمان، العراق واليمن، ويتراجع لأقل من 100 دولار للفرد في ثمان دول عربية أخرى عام 2006.

جدول 1-2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي

بالدولار

الدولة	2004		2005		2006	
	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج الزراعي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج الزراعي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج الزراعي
الأردن	2152	51.6	2322.5	57.6	2546.1	60.9
الإمارات	27085	700.5	35441.8	796.7	38984.4	788.1
البحرين	15576	76.4	18591.2	71.8	21315.4	71.4
تونس	2952	371.5	2886.5	323.6	3094.3	340.2
الجزائر	2631	248.6	3101.6	238.3	3453.5	261.1
جيبوتي	989	29.9	1039.5	32.3	1094.2	33.2
السعودية	11049	437.4	13555.9	438.8	14623.7	440.3
السودان	638	241.5	936.7	303.3	1209.3	373.8
سوريا	1179	271.3	1365.8	306.6	1623.4	311.7
الصومال	114	73.1	111.6	70.4	109.4	69.0
العراق	947	86.5	1191.8	105.7	1457.5	135.8
عمان	11012	188.4	12294.3	175.0	13835.7	173.5
فلسطين	1054	102.8	1190.9	83.5	1073.0	85.9
قطر	38239	73.9	53333.0	74.1	61880.3	75.1
الكويت	22694	92.3	29240.1	85.5	33390.9	83.9
لبنان	4554	372.7	4770.2	372.5	4970.2	388.1
ليبيا	5275	188.5	7037.0	195.3	9376.6	228.1
مصر	1031	160.6	1266.9	177.1	1479.5	195.8
المغرب	1674	265.6	1954.0	234.2	2160.2	259.2
موريتانيا	477	82.9	639.1	57.5	907.1	63.2
اليمن	700	90.7	873.0	92.0	1014.2	121.3
الدول العربية	**2812**	**214.9**	**3464.8**	**224.4**	**3947.0**	**247.7**
العـــالم	**6352**	**253.3**	**6928.3**	**272.5**	**7397.7**	**284.2**

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

شكل (1-2) نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي و العالمي عام 2006

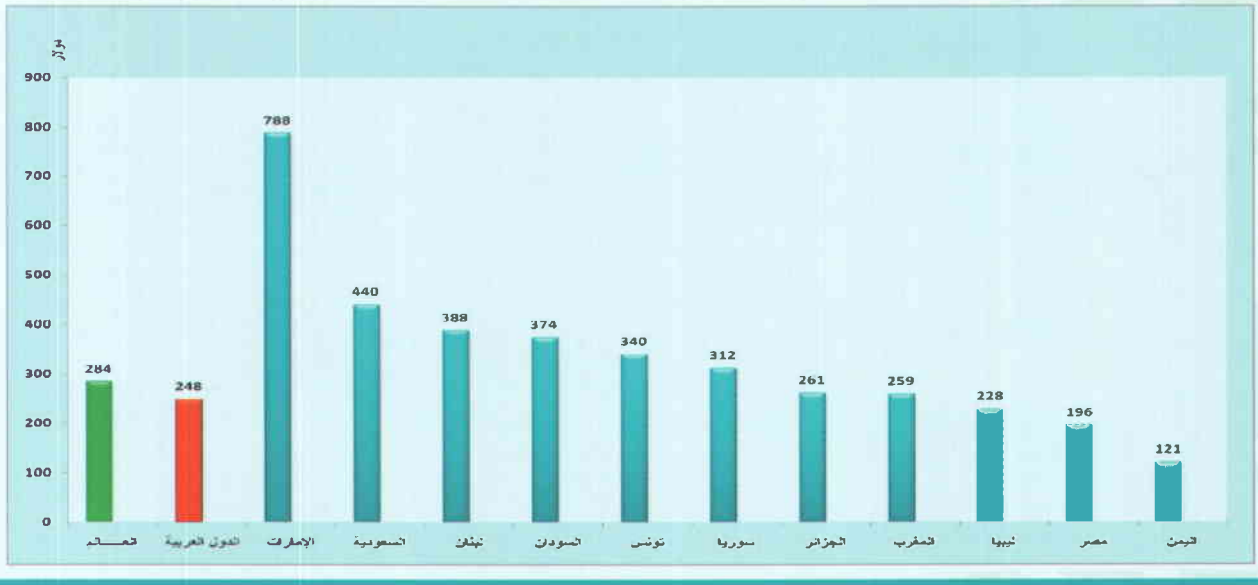

1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي:

استمرت قيمة الناتج الزراعي العربي في تحقيق معدلات إيجابية ي الأعوام الأخيرة وذلك كنتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية لزراعية من جهة وزيادة الإنتاج في الدول العربية الرئيسية من جهة خرى، حيث ارتفع معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي لعربي بين عامي 2005-2006 بنحو 13.2% مقارنة بمعدل 6.7% بين عامي 2004-2005. بينما على المستوى العالمي حقق هذا المعدل بين عامي 2004-2005 زيادة نسبية في قيمة الناتج لزراعي العالمي بنحو 8.9%، وتراجع بين عامي 2005-2006 يحقق ارتفاع نسبي قدر بنحو 5.4% فقط.

ويوضح الجدول (1-3) ارتفاعاً نسبياً في قيمة الناتج الزراعي لمحلي في كافة الدول العربية وبمعدلات متفاوتة كانت أقصاها في كل ن اليمن والعراق والسودان بمعدلات تفوق 25%، وارتفعت نسبة لزيادة في الناتج الزراعي عن 10% في كل من مصر، موريتانيا، لمغرب، الجزائر والإمارات، وتراوحت هذه النسبة بين 5-10% في يبيا، الأردن، تونس، فلسطين ولبنان.

جدول 1-3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي

الدولة	2005-04	2006-05
الأردن	14.13	8.25
الإمارات	9.20	10.99
البحرين	-3.70	1.92
تونس	-11.84	6.41
الجزائر	-1.62	11.41
جيبوتي	10.00	4.55
السعودية	2.93	2.85
السودان	28.81	26.38
سوريا	16.08	4.54
الصومال	-1.80	0.00
العراق	25.91	32.35
عمان	-0.45	1.82
فلسطين	-22.08	6.37
قطر	7.27	8.47
الكويت	1.66	4.49
لبنان	1.29	5.57
ليبيا	7.23	9.01
مصر	12.43	13.55
المغرب	-10.97	11.89
موريتانيا	-28.63	13.17
اليمن	1.62	39.57
الدول العربية	**6.56**	**13.16**
العـــالم	**8.88**	**5.36**

المصدر : - حسبت من الجدول رقم 1-2

شكل(1-3) معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي و العالم بين عامي (2003-2004) و(2004-2005)

جدول (1-5-ب) توزيع الاستثمارات داخل القطاع الزراعي وفقاً لمصدر التمويل في بعض الدول العربية خلال الفترة 2004- 2006

السنوات	2004					2005					2006				
الدول	قيمة الاستثمار	مصدر التمويل وقيمته				قيمة الاستثمار	مصدر التمويل وقيمته				قيمة الاستثمار	مصدر التمويل وقيمته			
		قطاع خاص	قطاع حكومي	مشترك	أجنبي		قطاع خاص	قطاع حكومي	مشترك	أجنبي		قطاع خاص	قطاع حكومي	مشترك	أجنبي
الأردن	78.88	22.86	40.00	0.00	16.02	79.14	30.14	42.00	0.00	7.00	122.44	74.30	41.00	0.00	7.14
البحرين	40.00	12.00	25.00	2.00		13.00	10.00	1.00	2.00		17.00	8.00	8.00	2.00	
تونس	868.30	453.00	415.30			786.60	430.60	356.00			912.50	502.30	410.20		
السودان	40.00	36.00		4.00		198.00	184.00		14.00		135.00	73.00		62.00	
سوريا	165.15	122.74	42.41			445.95	267.62	178.33							
قطر	74.06		33.39	40.67		74.06		33.39	40.67		74.06		33.39	40.67	
مصر	201.67		155.64	46.03		127.67		91.93	35.74		212.46		173.20	39.26	
المغرب	121.00	20.00	97.00		4.00	638.00	460.00	98.00		80.00	124.00	20.00	99.00		5.00
موريتانيا	33.09		12.62	4.68	15.82	35.40		12.86	7.14	15.40	31.70		11.49	4.80	15.50
اليمن	51.89	14.34	9.39		28.17	76.39	8.42	16.99		50.97	90.05	8.03	20.51		61.52
إجمالي	**1674.26**	**681.35**	**831.10**	**97.84**	**64.00**	**2473.83**	**1390.29**	**830.82**	**99.35**	**153.37**	**1719.14**	**685.46**	**796.38**	**148.23**	**89.16**
%	**100.00**	**40.70**	**49.64**	**5.84**	**3.82**	**100.00**	**56.20**	**33.58**	**4.02**	**6.20**	**100.00**	**39.87**	**46.32**	**8.62**	**5.18**

المصدر: استمارات الاستبيان القطرية.

ويشير الجدول (1-5-ب) إلى توزيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وفقاً لمصدر التمويل في بعض الدول العربية خلال الفترة 2004-2006، وبالرغم أن هذه البيانات الواردة من الدول تتسم ببعض القصور سواءً في عدد الدول التي استجابت لتوفير هذه البيانات أو في غياب بعض البيانات الرئيسية عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات وقيمتها، إلا أنها توضح أن القطاع الخاص والقطاع الحكومي هما الممولين الأساسيين للاستثمار في القطاع الزراعي وبما يتراوح بين 86-90% خلال تلك الفترة، بينما تتراجع الاستثمارات المشتركة والأجنبية في الزراعة لأقل من 10% خلال تلك الفترة، كما يوضحه الشكل (1-5).

كما يوضح الجدول (1-5-ب) تباين حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة فيما بين الدول العربية، وهي قد لا تعكس أهمية قطاع الزراعة في بعض من هذه الدول، فبينما نجد أن الاستثمارات في قطاع الزراعة تصل لأقصاها في تونس بنحو 913 مليون دولار عام 2006 نجد أنها تتراجع في دول أكثر ثقلاً في قيمة إنتاجها الزراعي مثل: السودان، مصر، المغرب وسوريا، التي بلغ فيها حجم الاستثمارات في قطاع الزراعة في نفس العام نحو 200 مليون دولار فأقل.

1 - 6 إنتاجية العامل الزراعي:

يوضح مؤشر متوسط إنتاجية العامل الزراعي الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي بصفة عامة، والكفاءة التكنولوجية لقطاع لزراعة بصفة خاصة، وقد أدت الزيادة الملحوظة في قيمة الناتج الزراعي العربي والعالمي خلال عام 2006 إلى ارتفاع موازٍ في يمة إنتاجية العامل الزراعي، حيث يتبين من الجدول (1-6) ارتفاع إنتاجية العامل الزراعي العربي من حوالي 2613 دولاراً عام 2005 إلى حوالي 2885 دولار عام 2006 بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.4% وهو ما يعكس الارتفاع في قيمة الناتج الزراعي لعربي بين هذين العامين بنحو 13.2%. بينما على المستوى العالمي ارتفعت إنتاجية العامل لزراعي من حوالي 1305 دولار عام 2005 لى حوالي 1368 دولار للعامل عام 2006، بزيادة نسبية قدرت بنحو 4.8%. وتعتبر إنتاجية لعامل الزراعي سواءً على المستوى العربي أو لعالمي منخفضة كثيراً إذا ما قورنت بإنتاجيته في لدول المتقدمة زراعياً والتي تصل فيها إنتاجية لعامل الزراعي لأكثر من 30 ألف دولار.

ويوضح الجدول السابق والشكل (1-6) التباين لواضح في متوسط إنتاجية العامل الزراعي فيما بين لدول العربية خاصة المنتجة الرئيسية منها، فبينما رتفع إنتاجية العامل الزراعي لحوالي 15 ألف ولار فأكثر في كل من السعودية، الإمارات وليبيا، جد أنها تتراوح بين 3-7 آلاف دولار للعامل في سوريا، تونس، الجزائر، الأردن والعراق ويرتفع يها متوسط إنتاجية العامل الزراعي عن المتوسط لعربي، بينما ينخفض متوسط إنتاجية العامل لزراعي عن المتوسط العربي وبما يتراوح بين 2400-1700 دولار للعامل في كل من مصر، لسودان، اليمن والمغرب. هذا بينما يصل متوسط نتاجية العامل أدناه وبما يقل عن 600 دولار لعامل في موريتانيا، الصومال وجيبوتي.

جدول (1-6) إنتاجية العامل الزراعي بالدولار

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	3807	4124	4789
الإمارات	13849	15715	18125
البحرين	5921	5702	5811
تونس	6781	5755	5896
الجزائر	4967	5722	5470
جيبوتي	74	80	83
السعودية	17034	17185	17354
السودان	1489	1883	2275
سوريا	6653	6589	6946
الصومال	261	248	241
العراق	1910	2334	2999
عمان	1947	1938	1973
فلسطين	4380	3420	3148
قطر	18333	19667	21333
الكويت	1972	1493	1221
لبنان	41463	44154	49135
ليبيا	11883	13044	14557
مصر	1915	2149	2334
المغرب	1634	1455	1708
موريتانيا	669	491	573
اليمن	1315	1454	2113
الدول العربية	**2462**	**2613**	**2885**
العـــالم	**1205**	**1305**	**1368**

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-6) متوسط إنتاجية العامل الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2006

1 - 7 معدل استخدام الميكنة الزراعية:

يعكس مؤشر استخدام الميكنة الزراعية الأداء التقني لقطاع الزراعة معبراً عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 1000 هكتار، على أساس أن الجرار الزراعي هو الأداة المحركة لمعظم آلات الحقل. وتقدر عدد الجرارات المستخدمة بقواها المختلفة في الدول العربية عام 2006 بحوالي 561.6 ألف جرار يعادل نحو 2.1% من عدد الجرارات المستخدمة على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 26.95 مليون جرار. وبالتالي فإن معدل استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية يقدر في المتوسط بنحو 7.9 جرار لكل 1000 هكتار عام 2006، يعادل نحو 45.4% فقط من معدل استخدامها على مستوى العالم والمقدر في نفس العام بنحو 17.4 جرار لكل 1000 هكتار.

ويوضح الجدول (1-7) والشكل (1-7) تبايناً واضحاً في معدل استخدام الجرارات الزراعية فيما بين الدول العربية، وقد يرجع ذلك إلى استخدام الجرارات الزراعية في أنشطة أخرى غير زراعية في بعض الدول، ويرتفع معدل استخدام الجرارات لأكثر من 19 جرار لكل 1000 هكتار مرتفعاً عن معدله العالمي في كل من فلسطين، لبنان، مصر، سوريا وجيبوتي، بينما يتراوح هذا المعدل بين 9-15 جرار لكل 1000 هكتار مرتفعاً عن المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي في كل من الأردن، ليبيا، الجزائر، الكويت والعراق، ويصل إلى حوالي 7.5 و5.5 جرار في كل من تونس والمغرب على الترتيب. ويقدر بعدد 4.0 جرار فأقل لكل 1000 هكتار في باقي الدول العربية.

جدول (1-7) استخدام الميكنة الزراعية (جرار/1000هكتار)

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	14.1	13.8	15.1
الإمارات	1.5	1.6	1.6
البحرين	3.5	3.2	3.6
تونس	7.5	7.5	7.5
الجزائر	12.1	11.9	12.2
جيبوتي	19.5	19.5	19.5
السعودية	2.3	2.3	2.3
السودان	0.8	0.9	0.9
سوريا	18.9	19.1	19.3
الصومال	0.7	0.9	0.9
العراق	9.3	9.1	9.3
عمان	2.5	3.3	2.1
فلسطين	42.1	41.7	41.5
قطر	2.2	2.2	2.2
الكويت	11.9	11.9	11.9
لبنان	31.0	31.0	31.0
ليبيا	15.0	15.0	15.0
مصر	27.6	27.7	28.2
المغرب	5.5	5.5	5.5
موريتانيا	1.3	1.5	1.2
اليمن	4.0	4.0	4.0
الدول العربية	**7.9**	**7.8**	**7.9**
العالم	**17.3**	**17.5**	**17.4**

المصدر: - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل(1-7) معدل استخدام الميكنة الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسطي استخدامها عربياً وعالمياً عام 2006

1 - 8 معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية:

يوضح هذا المؤشر مدى استخدام الأسمدة بأنواعها المختلفة الرئيسية الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسية لتوفير بعض العناصر الغذائية الضرورية لنمو وتغذية النبات، ويوضح الجدول (1-8) ارتفاعاً بطيئاً لمعدل استخدام الأسمدة الكيماوية خلال الفترة 2004-2006، حيث قدر معدل استخدام الأسمدة في الدول العربية بنحو 51.3 كيلوجرام للهكتار عام 2006 مقارنة بنحو 50 كيلوجرام عام 2005، بينما يرتفع هذا المعدل على مستوى العالم إلى نحو 91.4 كيلوجرام للهكتار عام 2006 مقابل 91.1 كيلوجرام للهكتار عام 2005. وتقدر كميات الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة المستخدمة في الدول العربية عام 2006 بنحو 3.66 مليون طن تمثل نحو 2.6% من الكميات المستخدمة في العالم في نفس العام والمقدرة بنحو 141.9 مليون طن.

ويبين الجدول (1-8) والشكل (1-8) أن مصر تأتي في مقدمة الدول العربية المستخدمة للأسمدة الكيماوية وبمعدل يقدر بنحو 376 كيلوجرام للهكتار، ويرتفع معدل استخدام الأسمدة الكيماوية عن معدل الاستخدام العالمي وبنحو 94 كيلوجرام للهكتار فأكثر في سبع دول عربية، بينما يتراجع معدل الاستخدام لأقل من 50 كيلوجرام للهكتار منخفضاً بذلك عن المتوسط العربي في باقي الدول العربية. ويلاحظ ارتفاع استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول العربية التي تسود فيها الزراعات المروية، بينما يتراجع معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول التي تسود فيها الزراعة المطرية.

جدول (1-8) استهلاك الأسمدة (كجم/هكتار من المساحة المنزرعة)

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	85.7	88.5	103.3
الإمارات	138.4	146.5	145.5
البحرين	23.1	21.3	22.5
تونس	17.9	18.4	18.9
الجزائر	12.4	11.7	11.7
السعودية	95.5	99.2	102.3
السودان	5.2	5.2	5.8
سوريا	51.7	51.1	49.0
الصومال	0.3	0.3	0.3
العراق	94.5	90.2	94.3
عمان	176.5	190.2	144.5
فلسطين	40.7	40.4	40.6
قطر	2.6	3.3	3.3
الكويت	115.1	114.2	115.1
لبنان	120.4	118.1	112.3
ليبيا	21.8	23.6	23.4
مصر	364.7	366.2	375.7
المغرب	46.3	46.8	49.1
موريتانيا	12.3	13.6	11.9
اليمن	6.9	6.9	7.1
الدول العربية	50.5	50.0	51.3
العالم	90.5	91.1	91.4

المصدر: - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-8) معدل استهلاك الأسمده الكيماوية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2006

2 - المؤشرات الموردية الأرضية والمائية:

2 - 1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية:

تبلغ مساحة الوطن العربي نحو 1406 مليون هكتار، تمثل حوالي 10.8% من مساحة العالم المقدرة بنحو 13013 مليون هكتار، وتقدر المساحة الزراعية في الدول العربية عام 2006 بحوالي 71.3 مليون هكتار تعادل حوالي 4.6% من المساحة الزراعية في العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 1551.3 مليون هكتار، كما تقدر المساحة الزراعية في الدول العربية بنحو 5.1% من إجمالي مساحة الوطن العربي، بينما تقدر هذه النسبة على مستوى العالم بنحو 11.9%، وتشهد هذه النسب استقراراً نسبياً في السنوات الثلاث الأخيرة كما يوضحه الجدول (1-9).

وتتباين نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الأرضية فيما بين الدول العربية وفقاً لعديد من الاعتبارات الجغرافية والبيئية خاصة مدى توفر المياه اللازمة للزراعة والتي قد تحدد المساحات المزروعة من عام لآخر خاصة في الدول التي تعتمد على الزراعة المطرية.

ويشير الجدول السابق والشكل (1-9) أن كل من تونس، سوريا، فلسطين ولبنان تصل فيها نسبة الأراضي الزراعية أكثر من 25% من مساحاتها الأرضية، وتقدر هذه النسبة في العراق بنحو 15.9% وفي المغرب بنحو 12.6%، وفي السودان بنحو 8.5%، وتقل هذه النسبة لأقل من 4% في بعض من الدول المنتجة الرئيسية ومن بينها الجزائر، مصر والسعودية. ويلاحظ أن معظم هذه الدول قد شهدت استقراراً نسبياً بين عامي 2005-2006 في نسبة مساحة أراضيها الزراعية إلى مساحتها الأرضية.

جدول (1-9) النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	3.44	4.48	4.07
الإمارات	2.96	2.79	2.79
البحرين	6.13	6.63	6.30
تونس	31.82	31.92	31.92
الجزائر	3.44	3.52	3.53
جيبوتي	0.02	0.02	0.02
السعودية	2.03	2.03	2.03
السودان	7.87	8.45	8.45
سوريا	29.84	30.04	30.17
الصومال	2.74	2.35	2.35
العراق	15.70	16.30	15.93
عمان	0.26	0.21	0.33
فلسطين	29.34	29.55	29.45
قطر	2.37	2.37	2.37
الكويت	0.49	0.49	0.49
لبنان	25.77	25.77	25.77
ليبيا	1.50	1.50	1.50
مصر	3.47	3.52	3.52
المغرب	12.57	12.64	12.59
موريتانيا	0.27	0.24	0.31
اليمن	2.90	2.90	2.90
الوطن العربي	**4.95**	**5.08**	**5.07**
العالم	**11.96**	**11.91**	**11.92**

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-9) النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتهما عربياً وعالمياً عام 2006

2 - 2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:

يشير متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى مدى الإختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية المصدر الرئيسي للغذاء في الدولة، ويوضح الجدول (1-10) استقراراً نسبياً لهذا المتوسط خلال الفترة 2004-2006 عند حوالي 0.22 هكتار للفرد على المستوى العربي، وعند حوالي 0.24 هكتار للفرد على المستوى العالمي.

ويلاحظ من الجدول السابق والشكل (1-10) أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية لا يزيد عن 0.6 هكتار للفرد في أي من الدول العربية، ويزيد عن نصف هكتار للفرد في السودان وتونس فقط، بينما يرتفع عن المتوسطين العربي والعالمي متراوحاً بين 0.24-0.46 هكتار للفرد في كل من ليبيا، المغرب، سوريا، الجزائر والعراق على الترتيب، وينخفض عن المتوسطين العربي والعالمي ليتراوح بين 0.1-0.2 هكتار للفرد في كل من السعودية، الصومال وموريتانيا، ويقل هذا المتوسط عن 0.1 هكتار للفرد في باقي الدول العربية.

الجدول (1-10) نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالهكتار

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	0.07	0.07	0.06
الإمارات	0.06	0.06	0.06
البحرين	0.01	0.01	0.01
تونس	0.52	0.52	0.51
الجزائر	0.25	0.25	0.25
جيبوتي	(..)	(..)	(..)
السعودية	0.19	0.19	0.18
السودان	0.57	0.60	0.58
سوريا	0.28	0.27	0.27
الصومال	0.15	0.13	0.13
العراق	0.25	0.25	0.24
عمان	0.03	0.03	0.04
فلسطين	0.05	0.05	0.05
قطر	0.04	0.03	0.03
الكويت	(..)	(..)	(..)
لبنان	0.06	0.06	0.06
ليبيا	0.45	0.45	0.46
مصر	0.05	0.05	0.05
المغرب	0.30	0.30	0.29
موريتانيا	0.10	0.10	0.10
اليمن	0.08	0.08	0.08
الوطن العربي	**0.22**	**0.22**	**0.22**
العالم	**0.24**	**0.24**	**0.24**

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-10) متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسطيهما بالعالم والوطن العربي عام 2006

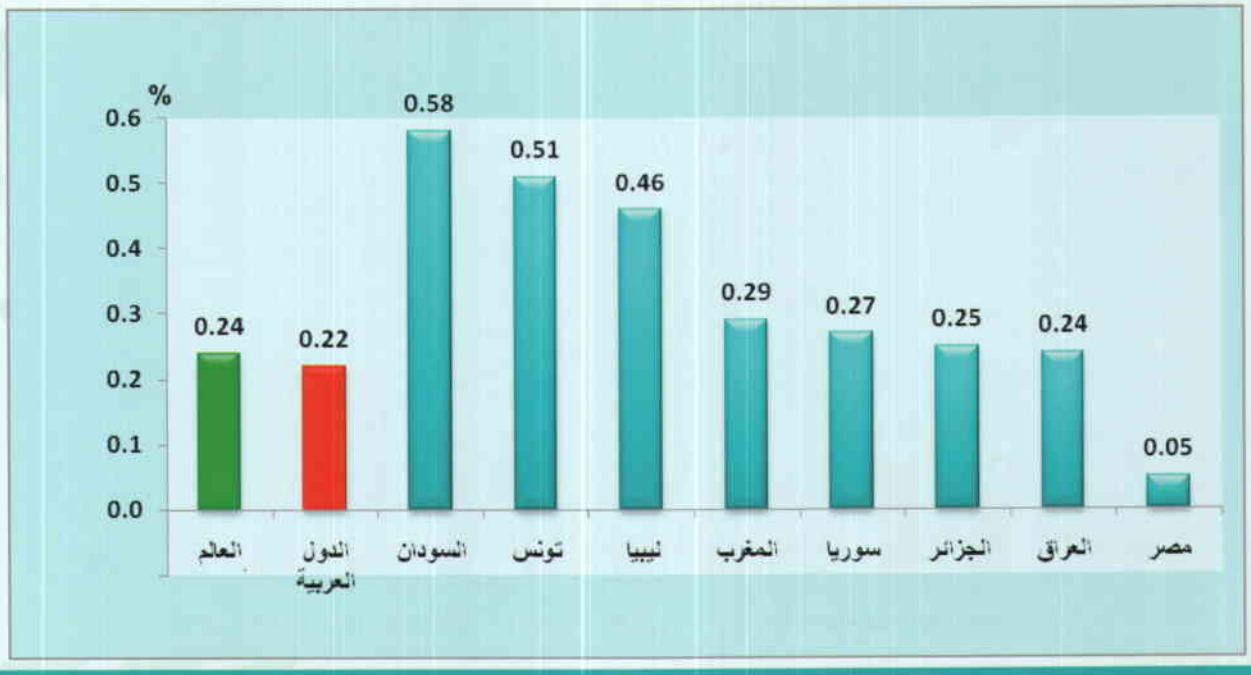

2 - 5 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة:

تمثل مجموعة محاصيل الحبوب عنصراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي للسكان في الدول العربية، وتحدد مساحة هذه المحاصيل وفقاً للظروف المناخية السائدة في المنطقة ووفقاً لحجم الطلب المتنامي عليها في العديد من الدول العربية خاصة ذات الكثافة السكانية المرتفعة. وقد قدرت مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية عام 2006 بنحو 32.56 مليون هكتار تمثل نحو 4.76% من مساحة الحبوب في العالم والمقدرة نفس العام بنحو 683.3 مليون هكتار.

ويوضح الجدول (1-13) أن مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية تشكل نحو 61.5% من المساحة المزروعة عام 2006 مقارنة بنحو 63.5% عام 2005 ونحو 55.1% عام 2004، بينما تقدر مساحة الحبوب على مستوى العالم بنحو 43.7% من المساحة المزروعة مقارنة بنحو 44% عام 2005 ونحو 43.9% عام 2006.

ويوضح الجدول السابق والشكل (1-13) مدى تباين مساحة الحبوب فيما بين الدول العربية، حيث تصل نسبة مساحات محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة حوالي 86.2% في مصر، وحوالي 77% في المغرب، ونحو 75.5% في العراق، وتتراوح بين 55%-68% في كل من سوريا، الصومال، الجزائر، اليمن، السودان والسعودية، بينما تتراوح هذه النسبة بين 17-25% في لبنان، الأردن، ليبيا وفلسطين.

جدول (1-13) نسبة مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	16.49	20.96	21.84
الإمارات	(..)	0.75	0.75
تونس	37.20	33.98	33.98
الجزائر	62.32	58.62	65.37
السعودية	58.46	56.80	55.81
السودان	37.99	60.23	56.58
سوريا	68.55	68.64	67.54
الصومال	55.57	66.38	66.38
العراق	75.96	70.88	75.52
عمان	3.76	10.72	1.31
فلسطين	17.69	18.08	18.19
قطر	13.78	17.63	17.63
الكويت	25.77	25.77	25.77
لبنان	22.37	24.22	24.22
ليبيا	21.34	21.34	21.34
مصر	80.69	85.99	86.19
المغرب	77.68	76.38	76.96
موريتانيا	75.31	78.99	75.98
اليمن	57.66	57.30	57.81
الوطن العربي	**55.07**	**63.46**	**61.47**
العالم	**43.88**	**44.04**	**43.66**

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-13) نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة على المستويين العربي والعالمي خلال الفترة 2004-2006

2 - 6 استخدام البذور والتقاوي المحسنة في الدول العربية:

تعتبر البذور والتقاوي المحسنة أحد أهم المدخلات التي يعتمد عليها للارتقاء بالإنتاج الزراعي ولرفع معدلات الإنتاجية الهكتارية من وحدة الأرض والمياه. وقد تم إضافة هذا المؤشر لأول مرة ضمن مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي بناءً على تكليف من الجمعية العمومية للمنظمة، حيث أعدت المنظمة استمارة قطرية لجمع بيانات عدد من المؤشرات التي تطلبها تقرير هذا العام، وقد أشارت البيانات الواردة من الدول رغم عدم كفايتها إلى الاحتياجات السنوية من البذور والتقاوي ومدى توفرها للاستخدام.

ويوضح الجدول (1-14) والشكل (1-14) متوسط استخدام البذور والتقاوي المحسنة في بعض الدول العربية خلال الفترة (2004-2006)، حيث قدرت الاحتياجات السنوية من تقاوي الحبوب (القمح، الذرة الشامية، الشعير والذرة الرفيعة) بنحو 1151 ألف طن، تنتج الدول منها نحو 55.9% وتستورد أقل من 1%، ويصل العجز الكلي في الاحتياجات من التقاوي المحسنة من هذه المجموعة إلى نحو 43.2%. وقدر متوسط الاحتياجات من تقاوي القمح بنحو 668.6 ألف طن، تقدر بنحو 58% من جملة تقاوي الحبوب، تنتج الدول منها حوالي 462.5 ألف طن أي بنسبة 69.2%، بينما لا تستورد سوى نحو 1.1% فقط من هذه الاحتياجات، وبالتالي فإن زراعة محصول القمح في هذه الدول تعاني من عجز في كميات التقاوي المحسنة يقدر بنحو 29.7% من إجمالي الاحتياجات السنوية، ويتبع نفس النمط تقريباً في استخدام التقاوي لمحصول الشعير، والذي يقدر متوسط الاحتياجات السنوية من التقاوي المحسنة لزراعته في هذه الدول بنحو 192 ألف طن، ينتج منه محلياً نحو 76.7% من هذه الكمية، ولا يستورد منها سوى 1% وبالتالي فإن العجز من الاحتياجات السنوية من التقاوي يقدر بنحو 22.3%.

وفيما يتعلق بمحصول الذرة بنوعيها الشامية والرفيعة فإنهما يعانيا عجزاً حقيقياً في توفير التقاوي المحسنة لزراعتهما، فالذرة الشامية يقدر متوسط احتياجاتها السنوية من التقاوي بنحو 233.7 ألف طن، لا ينتج منها سوى نحو 4.1 ألف طن فقط وتصل نسبة العجز في احتياجاتها إلى نحو 98.2%. أما الذرة الرفيعة فيصل متوسط الاحتياجات السنوية من التقاوي المحسنة لزراعتها إلى نحو 56.4 ألف طن، ينتج منها نحو 52.7% ويصل العجز منها إلى نحو 47.3%.

جدول (1-14) استخدام البذور والتقاوي المحسنة في الدول العربية متوسط الفترة 2004-2006

(الكمية:طن)

المحاصيل	الاحتياجات السنوية	الكميات المنتجة		الكميات المستوردة		الكميات المستخدمة		العجز في الإحتياجات	
		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الحبوب:									
القمح	668589	462540	69.18	7520	1.12	470059	70.31	198530	29.69
الذرة الشامية	233724	4091	1.75	42	0.02	4133	1.77	229591	98.23
الشعير	191996	147163	76.65	2000	1.04	149163	77.69	42833	22.31
الذرة الرفيعة	56435	29754	52.72	40	0.07	29794	52.79	26641	47.21
إجمالي	1150745	643547	55.92	9602	0.83	653149	56.76	497596	43.24
البذور الزيتية:									
السمسم	8552	3059	35.77	140	1.63	3199	37.40	5353	62.60
زهرة الشمس	952	212	22.27	161	16.92	373	39.18	579	60.82
الفول السوداني	99386	2753	2.77	-	-	2753	2.77	96633	97.23
فول الصويا	1152	834	72.41	-	-	834	72.41	318	27.59
إجمالي	110043	6859	6.23	301	0.27	7160	6.51	102883	93.49
البقوليات:	47583	25508	53.61	1006	2.11	26513	55.72	21070	44.28
البطاطس:	537290	162539	30.25	311614	58.00	474153	88.25	63137	11.75
الخضر:	12307	8191	66.55	3128	25.42	11319	91.97	988	8.03

الدول الممثلة في الجدول: الأردن، تونس، السودان، سوريا، فلسطين، ليبيا،مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

المصدر: الاستمارات القطرية للدول.

ويقدر متوسط الاحتياجات السنوية من التقاوي المحسنة للبذور الزيتية بنحو 110 ألف طن، ينتج منها 6.2% فقط وتقدر كميات التقاوي المستوردة منها بنحو 0.3% فقط من الاحتياجات السنوية، وبالتالي فإن العجز في الاحتياجات منها يصل إلى نحو 93.5%، وأكثر محاصيل هذه المجموعة التي تعاني من العجز في التقاوي المحسنة هو محصول الفول السوداني الذي يقدر الاحتياجات السنوية من التقاوي المحسنة لزراعته بنحو 99.4 ألف طن، لا ينتج من هذه الكمية سوى نحو 2.8%، وباقي الكمية أي نحو 98.2% من الاحتياجات تمثل عجزاً في احتياجات هذا المحصول من التقاوي المحسنة، وتصل كمية العجز في الاحتياجات السنوية من التقاوي المحسنة لمحصول السمسم وزهرة الشمس نحو 62.6%، 60.8% على الترتيب، بينما يتراجع العجز من الاحتياجات السنوية لمحصول فول الصويا إلى نحو 27.6% فقط.

وتنتج الدول العربية نحو 53.6% من احتياجاتها السنوية من بذور التقاوي المحسنة لزراعة مجموعة محاصيل البقوليات والمقدرة بنحو 47.6 ألف طن سنوياً للدول الممثلة في الاستبيان، بينما تستورد نحو 2.1% من هذه الكمية، وبالتالي تصل نسبة العجز في الاحتياجات السنوية من البذور المحسنة لهذه المجموعة إلى نحو 44.3% من إجمالي الاحتياجات.

وتعتمد الدول العربية المنتجة للبطاطس (البطاطا) على نحو 58% من احتياجاتها من تقاوي البطاطس على الاستيراد، بينما لا تنتج سوى نحو 30.3%، وبالتالي يصل العجز من كمية الاحتياجات السنوية إلى نحو 11.8% فقط. بينما مجموعة الخضر بأصنافها المختلفة تنتج الدول العربية نحو 66.6% من الاحتياجات السنوية من بذورها وتقاويها، وتستورد نحو 25.4% منها، وبالتالي يصل العجز السنوي من كمية الاحتياجات السنوية لهذه المجموعة إلى نحو 8% فقط.

شكل (1-14) نسب الإنتاج والواردات والعجز من الإحتياجات السنوية من البذور والتقاوي المحسنة

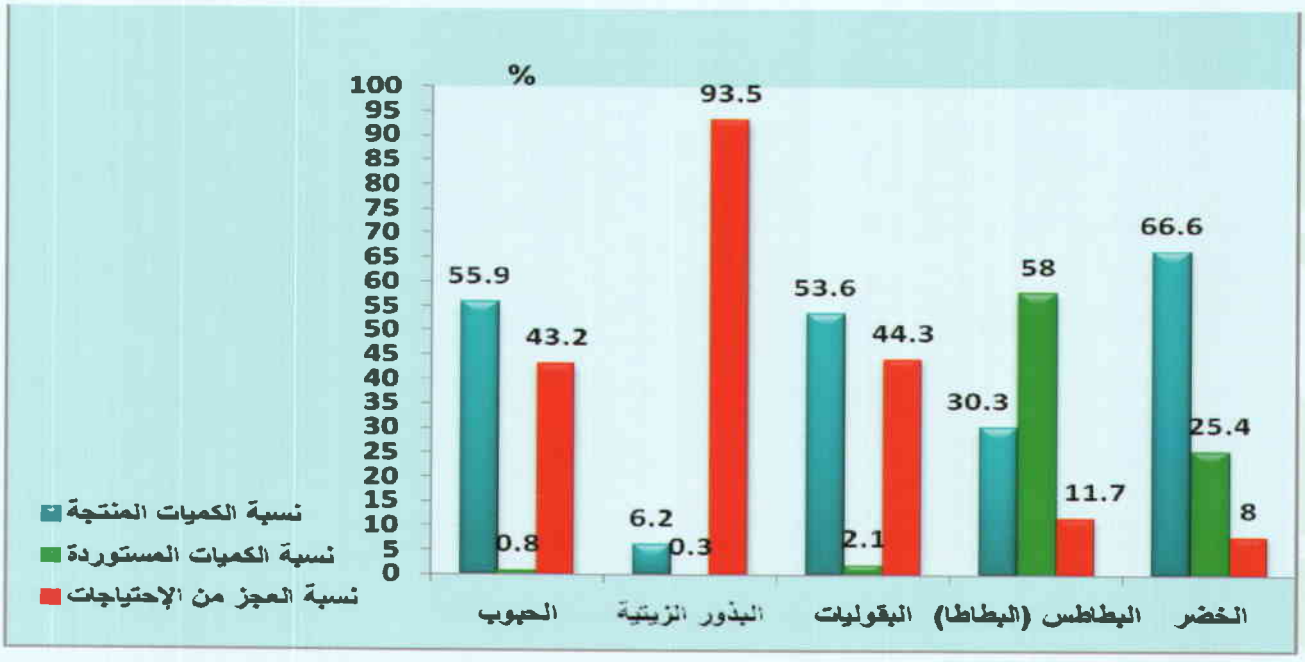

2 - 7 التكامل بين الثروة النباتية والحيوانية:

وهو من المؤشرات التي تظهر لأول مرة في هذا التقرير، ويوضح توزيع أعداد الحيوانات المزرعية وفقاً للنظم الزراعية المتبعة في تربيتها، حيث تتوزع إلى حيوانات تربى في المراعي الطبيعية، وحيوانات تربى في مشروعات الإنتاج النباتي بالاعتماد على بقايا المحاصيل وهي عادة الحيوانات التي تمتلكها الأسرة الريفية وتربى في الحقول المزرعية التي تمتلكها، وأخيراً نمط التربية المتخصصة في مزارع الإنتاج الحيواني، وهو ما يشير إلى مدى التكامل المزرعي من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.

ويوضح الجدول (1-15) سيادة نمط التربية في المراعي الطبيعية للحيوانات المزرعية في الدول المشمولة بالاستبيان وبنسبة تصل إلى نحو 84.3% من إجمالي الحيوانات المزرعية في هذه الدول والمقدر عام 2006 بنحو 243.2 مليون رأس، وقد يعود ذلك إلى أن الحيوانات المزرعية في السودان والتي تمثل نحو 50.3% من إجمالي الحيوانات المزرعية في تلك الدول النمط السائد في تربيتها هو المراعي الطبيعية وبنسبة تصل إلى نحو 100%، بينما تمثل الحيوانات المرباة في مشروعات الإنتاج النباتي نحو 12.3% من إجمالي الحيوانات المزرعية. وتتراجع نسبة الحيوانات المزرعية المرباة في مزارع متخصصة للإنتاج الحيواني إلى نحو 3.4% فقط من إجمالي الحيوانات المزرعية.

جدول (1-15) التوزيع النسبي لأعداد الحيوانات المزرعية حسب النظم المزرعية في الدول العربية عامي 2005 - 2006
(ألف رأس)

النوع		الأعداد الكلية		المراعي الطبيعية		مشروعات الإنتاج النباتي		مزارع الإنتاج الحيواني	
		2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006
أبقار	العدد:	52488.2	53319.4	40397.0	40922.4	6192.1	6328.3	930.2	1003.3
	النسبة:	100.0	100.0	76.96	76.75	11.80	11.87	1.77	1.88
جاموس	العدد:	3889.5	3942.0	-	-	3783.5	3835.0	106.0	107.0
	النسبة:	100.0	100.0	-	-	97.27	97.29	2.73	2.71
أغنام	العدد:	124455.8	127988.6	100012.6	102798.6	13106.5	13390.9	5888.8	6110.1
	النسبة:	100.0	100.0	80.36	80.32	10.53	10.46	4.73	4.77
ماعز	العدد:	71234.9	72133.0	58809.8	59573.5	6791.5	6885.6	1061.9	1069.4
	النسبة:	100.0	100.0	82.56	82.59	9.53	9.55	1.49	1.48
جمال	العدد:	6108.9	6302.5	5867.4	6041.7	195.0	211.0	44.2	47.0
	النسبة:	100.0	100.0	96.05	95.86	3.19	3.35	0.72	0.75
إجمالي	العدد:	258177.3	263685.5	205086.7	209336.2	30068.6	30650.9	8031.1	8336.9
	النسبة:	100.0	100.0	79.44	79.39	11.65	11.62	3.11	3.16

ا لدول الممثلة في هذا الجدول هي:الأردن، البحرين، تونس، السودان، سوريا، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن
المصدر: جمعت وحسبت من استمارات البيانات القطرية.

شكل(1-15) التوزيع النسبي للحيوانات المزرعية وفقاً لنظم التربية المزرعية في الدول العربية عام 2005

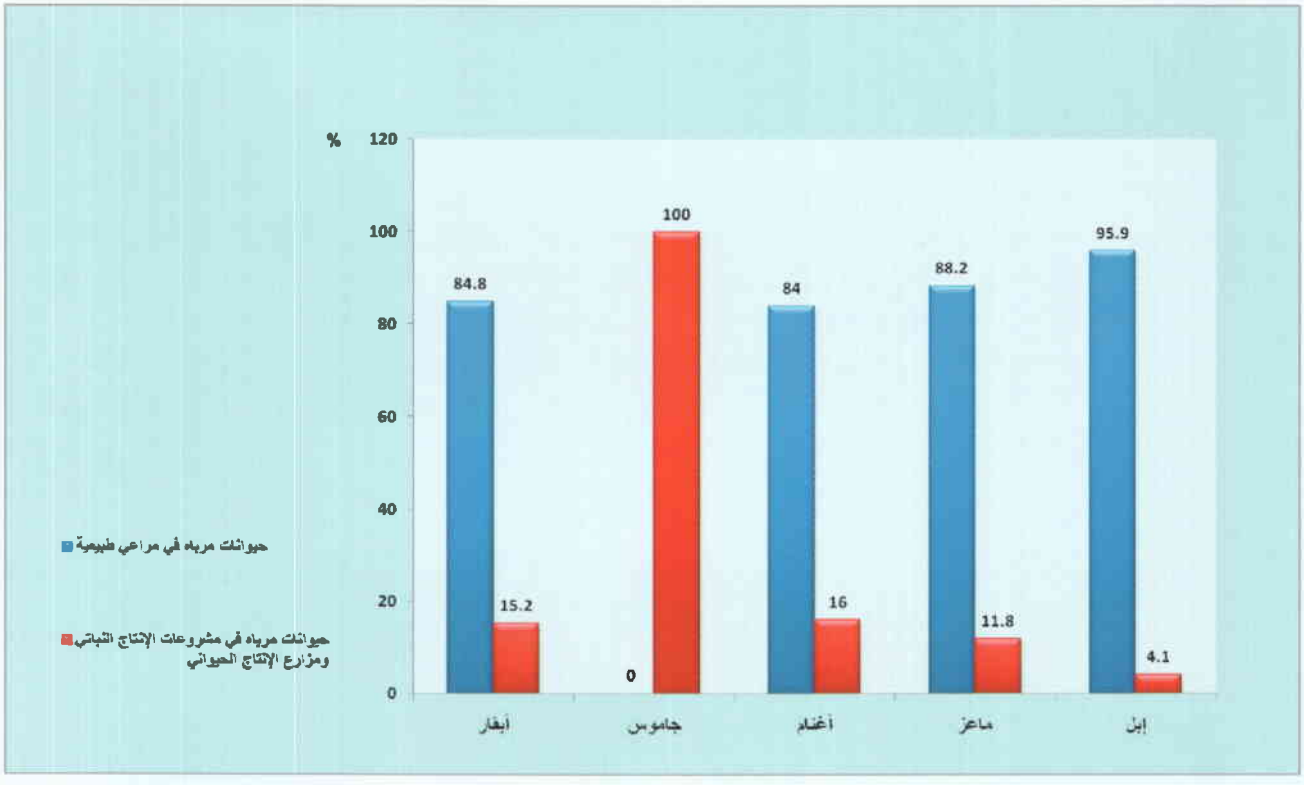

وعلى مستوى مجموعات الحيوانات المزرعية يوضح الجدول السابق والشكل (1-15) تشابه النظم المزرعية لتربية الحيوانات المزرعية من الأبقار والأغنام والماعز، حيث تتركز تربيتها في المراعي الطبيعية وبنسبة تتراوح بين 84%-88%، بينما الأعداد المرباة منها في مشروعات الإنتاج النباتي تتراوح بين 10%-13%، وتتراوح الأعداد المرباة منها في مزارع متخصصة للإنتاج الحيواني بين 1.5%-5.0%. أما الحيوانات المزرعية من الجاموس والشائع تربيتها في مصر وسوريا فقط فإن معظمها وبنسبة تصل إلى 97.3% من أعدادها تربى في مشروعات الإنتاج النباتي، و2.7% في مزارع متخصصة للإنتاج الحيواني ولا يربى منها أي أعداد في المراعي الطبيعية. بينما الحيوانات المزرعية من الإبل فيسود تربيتها في المراعي الطبيعية وبنسبة تصل إلى حوالي 96%، ولا تربى في مشروعات الإنتاج النباتي ومزارع الإنتاج الحيواني إلا بنسب منخفضة تصل إلى 3.3%، 0.8% على الترتيب.

2 - 8 نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية والمعدل السنوي للمزال منها:

تفتقر الكثير من الدول العربية لوجود مساحات كثيفة من الغابات لوقوع معظم أراضي المنطقة العربية في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتقدر مساحة الغابات في الوطن العربي عام 2005 بحوالي 902 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 6.4% من المساحة الكلية للوطن العربي، كما أنها تعادل نحو 2.3% من مساحة الغابات في العالم والمقدرة نفس العام بحوالي 39.43 مليون كيلومتر مربع تعادل نحو 29.7% من مساحة العالم، شكل (1-16).

ويوضح الجدول (1-16) أن مساحة الغابات في السودان المقدرة عام 2005 بنحو 675.5 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 74.9% من مساحة الغابات في الدول العربية، وتليها مساحة الغابات في الصومال والمقدرة بنحو 71.3 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 7.9% من مساحة الغابات في الوطن العربي، يأتي بعدها كل من المغرب والجزائر بمساحة تقدر بنحو 43.6، 43.0 ألف كيلومتر مربع على الترتيب، والسعودية بنحو 27 ألف كيلومتر مربع، وتتراوح مساحة الغابات بين 5-8 ألف كيلومتر مربع في كل من العراق، تونس، سوريا، ليبيا واليمن، وتتراوح المساحة بين 1-3 ألف كيلومتر مربع في كل من الإمارات، موريتانيا، لبنان، الأردن، ومصر وتقل أو تنعدم أي مساحة للغابات في باقي الدول العربية.

جدول (1-16) مساحة الغابات ومعدل المزال منها سنوياً في الدول العربية

الدولة	مساحة الغابات (كم مربع1000)		النسبة إلى المساحة الكلية %		المعدل السنوي للإزالة %	
	1990	2005	1990	2005	2000-1990	2005-2000
الأردن	1.4	1.3	1.5	1.5	0.0	0.0
الإمارات	2.0	3.1	2.4	3.7	2.4 -	0.1 -
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	10.6	6.6	6.5	4.1	4.1 -	1.9 -
الجزائر	40.6	43.0	1.7	1.8	1.8 -	1.2 -
جيبوتي	0.1	0.1	0.3	0.3	0.0	0.0
السعودية	18.0	27.0	0.8	1.3	0.0	0.0
السودان	763.8	675.5	30.6	27.0	0.8	0.8
سوريا	7.2	6.0	3.9	3.2	1.5 -	1.3 -
الصومال	82.8	71.3	13.0	11.2	1.0	1.0
العراق	8.0	8.2	1.8	1.9	0.2 -	0.1 -
عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	3.7 -	5.2 -
لبنان	1.2	1.4	11.5	13.5	0.8 -	0.8 -
ليبيا	6.9	6.0	0.4	0.3	0.0	0.0
مصر	0.0	1.0	0.0	0.1	3.0 -	2.6-
المغرب	42.9	43.6	6.0	6.1	0.1-	0.2-
موريتانيا	4.2	2.7	0.4	0.3	2.7	3.4
اليمن	5.5	5.5	1.0	1.0	0.0	0.0
الوطن العربي	**995.2**	**902.3**	**7.1**	**6.4**	**0.6**	**0.7**
العالم	**40679.0**	**39426.0**	**31.3**	**29.7**	**0.2**	**0.2**

ملحوظة: الأرقام السالبة تعني إضافة لمساحات الغابات.
المصدر: - البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008.

كما يشير الجدول والشكل السابقان إلى أن المعدل السنوي للمساحة المزالة من الغابات في المنطقة العربية خلال الفترة 1990-2000 قدر بنحو 0.6%، ارتفع خلال الفترة 2000-2005 إلى حوالي 0.7%. وأن السودان وموريتانيا اللتان تملكان أكبر مساحات للغابات في المنطقة العربية يتسما بأكبر نسبة إزالة سنوية للغابات فيهما وبنحو 0.8%، 3.4% على الترتيب. بينما الجزائر والمغرب اللتان تتمتعان بمساحات مقدرة من الغابات يحافظان عليها بل وتعملان على زيادتها سنوياً. كما أن هناك جهود عربية كثيرة للحفاظ على ما تملكه من غابات وتعمل جاهدة على إضافة مساحات جديدة إليها كما هو الحال في الإمارات، تونس، سوريا، العراق، الكويت، لبنان ومصر.

شكل(1-16) نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي مقارنة بالعالم عام 2006 والمعدل السنوي لإزالة الغابات في كل منهما خلال الفترة (1990-2005)

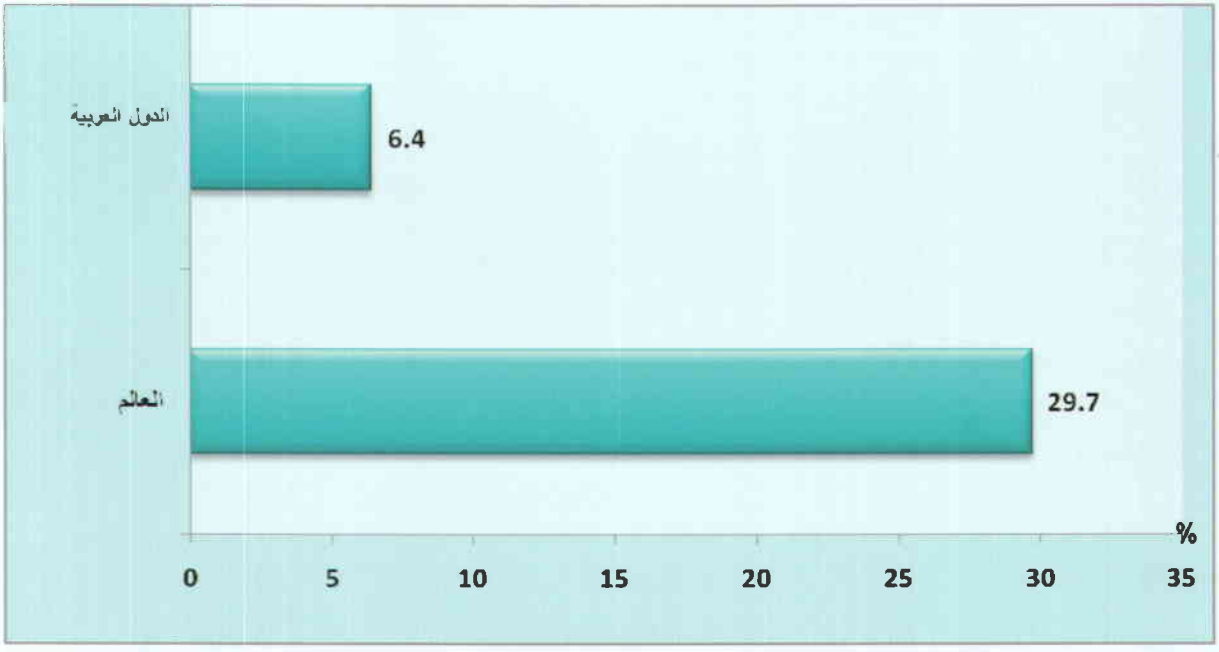

نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية

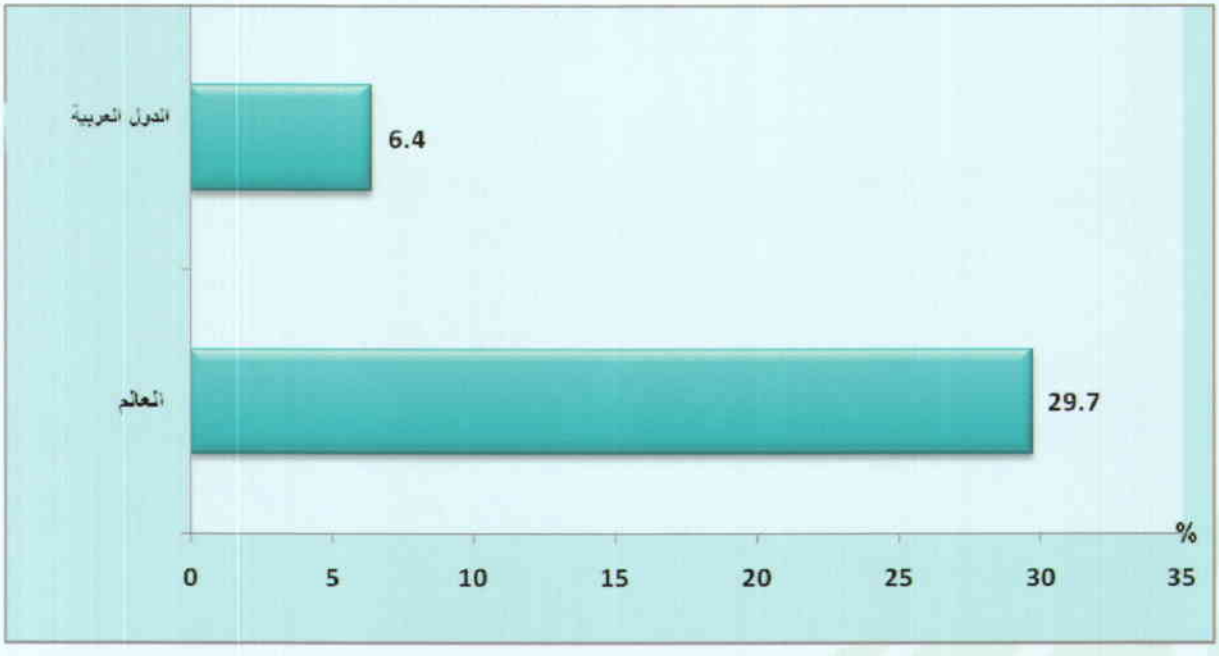

نسبة المزال سنوياً من الغابات

يوضح المعدل السنوي للمساحة المزالة من الغابات، التحويل المستمر لأراضي الغابات الطبيعية إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة الدائمة أو الموسمية، الرعي، بناء المساكن، أو تنمية البنية التحتية. ولا تتضمن المساحة المزالة من الغابات المناطق التي تتضمن الأشجار بغرض الإنتاج، أو المناطق التي تجمع منها أخشاب الوقود أو المصابة بحرائق الغابات.

9 نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية للأراضي:

ختلف المعايير المستخدمة في تحديد مساحات المراعي بصفة عامة، ولكنها غالباً ما تركز على مدى صلاحيتها لنظم الرعي ي وعلى مدى توفر ما بها من النباتات والأعشاب الصالحة لنظم الرعي التقليدي للماشية والحيوانات الصغيرة من الأغنام ز، وتقدر مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية عام 2006 بنحو 468.6 مليون هكتار تعادل نحو 33.3% من ة الأرضية للدول العربية، كما تعادل نحو 13.8% من مساحة المراعي الطبيعية في العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 34 مليون هكتار تمثل نحو 26.2 من المساحة الأرضية للعالم، كما يوضحه الشكل (1-17).

يوضح الجدول (1-17) إرتفاع نسبة مساحة ي الطبيعية إلى المساحة الأرضية إلى نحو فأكثر، مرتفعة عن المعدل العالمي في عدد دول العربية تشمل على الترتيب السعودية، ال، السودان، سوريا، موريتانيا، تونس، ب. بينما تقدر هذه النسبة بنحو 24.2% سطين، ونحو 13.8% في الجزائر، ونحو % في اليمن، ثم تنخفض لأقل من 10% في دول العربية.

جدول (1-17) نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأرض الكلية

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	7.84	7.84	7.84
الإمارات	3.65	3.65	3.65
البحرين	5.66	5.66	5.66
تونس	30.10	30.36	30.36
الجزائر	13.78	13.78	13.76
جيبوتي	8.62	8.62	8.62
السعودية	79.08	79.08	79.08
السودان	46.87	46.87	46.87
سوريا	44.71	44.64	44.77
الصومال	65.87	65.87	65.87
العراق	9.19	9.19	9.19
عمان	3.23	3.23	3.23
فلسطين	24.17	30.61	24.17
قطر	4.37	4.37	4.37
الكويت	7.65	7.65	7.65
لبنان	1.54	1.54	1.54
ليبيا	7.56	7.56	7.56
المغرب	29.54	29.54	29.54
موريتانيا	38.08	38.08	38.08
اليمن	12.61	12.61	12.61
الوطن العربي	**32.88**	**32.88**	**33.32**
العالم	**26.27**	**26.17**	**26.16**

المصدر: - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-17) نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والعالم عام 2006

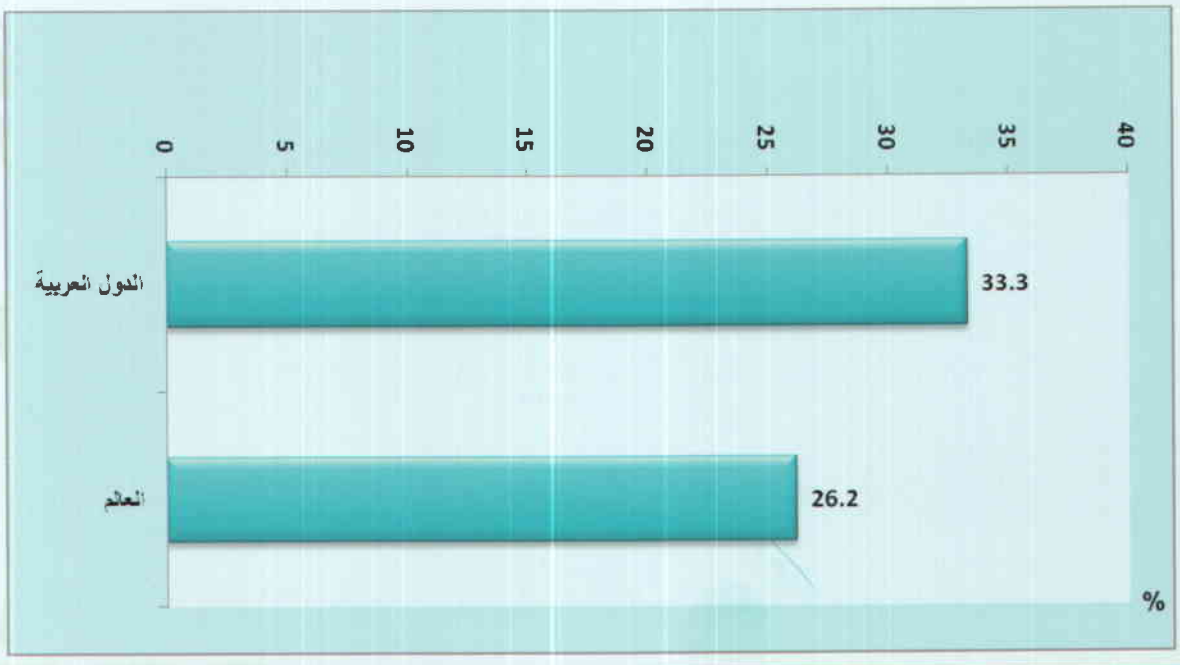

2 - 10 تدفقات المياه داخل الدول العربية:

تواجه المنطقة العربية ندرة نسبية في الموارد المائية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، حيث يتدنى نصيب وحدة المساحة الأرضية ونصيب الفرد من المياه اللازمة، إضافة لعدم انتظامها وسوء توزيعها وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من دول المنطقة. ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي حوالي 10.8% من مساحة اليابسة في العالم، ويعادل عدد سكانه نحو 4.9% من إجمالي سكان العالم، فإن إجمالي المياه المتدفقة في دول المنطقة تعادل نحو 0.09% فقط من المياه المتدفقة في العالم، ويتلقى نحو 2.1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.

وتوضح مؤشرات التنمية الدولية عام 2008، والتي يوضحها الجدول (1-18) أن كمية المياه المتدفقة من مصادر داخل الدول العربية تقدر بنحو 138 مليار متر مكعب تعادل نحو 30.1% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي والمقدرة بنحو 458.8 مليار متر مكعب، بينما تقدر المياه المتدفقة من دول أخرى خارج الوطن العربي بحوالي 320.8 مليار متر مكعب تعادل نحو 69.9% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي، وعلي المستوي العالمي فإن المياه الداخلية تعادل نحو 82.1% وتعادل التدفقات من الدول الأخرى 17.9% فقط، كما هو موضح بالشكل (1-18).

ويوضح الجدول (1-18) أن بعض الدول العربية تعتمد بشكل رئيسي على تدفقات المياه الواردة إليها من دول أخرى، وتصل هذه النسبة أقصاها بنحو 100% في موريتانيا، وبنحو 97% في مصر، وبنحو 84% في سوريا، ونحو 79.9% في السودان، وفي العراق نحو 68.4% والصومال بنحو 61.8%، وتتراجع هذه النسبة في باقي الدول العربية إلى نحو 10% في تونس، ونحو 3.6% في الجزائر، أما باقي الدول فليس لها مصادر خارجية للمياه وتعتمد على المياه الداخلية فقط.

جدول (1-18) مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة

الدولة	كمية تدفق المياه الداخلية (مليار متر مكعب)	كمية التدفق من دول أخرى (مليار متر مكعب)	نصيب الفرد من المياه الداخلية (متر مكعب)
الأردن	1.0	..	129
الإمارات	..	..	49
البحرين	..	..	6
تونس	4.0	0.4	419
الجزائر	11.0	0.4	341
جيبوتي	..	..	385
السعودية	2.0	..	104
السودان	30.0	119.0	813
سوريا	7.0	37.7	370
الصومال	6.0	9.7	732
العراق	35.0	75.9	1255
عمان	1.0	..	399
فلسطين	..	..	13
قطر	..	..	66
الكويت	..	..	..
لبنان	5.0	..	1197
ليبيا	1.0	..	101
مصر	2.0	66.7	25
المغرب	29.0	0.0	962
موريتانيا	0.0	11.0	135
اليمن	4.0	..	194
الوطن العربي	138.0	320.8	425
العالم	43507.0	9463.8	6610

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

شكل(1-18) مؤشرات الموارد المائية في الوطن العربي مقارنة بمثيلها على مستوى العالم

تعتمد تقديرات كميات المياه النقية على تقدير تدفقات الأنهار والمياه الجوفية الواردة من الأقطار، وهي تقديرات تعتمد على مصادر دولية مختلفة، كما أنها لسنوات مختلفة، وتم تقديرها بصورة متقطعة، لذلك فإن المقارنات بين الدول تتم بحذر شديد نتيجة لاحتمال عدم ظهور بعض مصادر المياه الهامة في إجمالي تدفقات المياه، وعدم التمييز بين التنوعات الجغرافية الموسمية للمياه المتوفرة داخل الدول، بالإضافة إلى اختلاف دقة البيانات بين الدول نتيجة لاختلاف مصادرها وطرق تجميعها وتقديرها.

2 - 11 نصيب الفرد من المياه المتاحة:

يؤدي الارتفاع المستمر في عدد سكان الوطن العربي، مع الثبات النسبي في المتاح من المياه بالمنطقة، إلى استمرار تراجع نصيب الفرد من المياه المتاحة، ويوضح الجدول (1-18) والشكل (1-19) تراجع متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية من حوالي 1446 متر مكعب عام 2005 إلى حوالي 1413 متر مكعب عام 2006 يعادل نحو 17.6% فقط من متوسط نصيب الفرد من المياه على مستوى العالم والمقدر نفس العام بنحو 8047 متر مكعب، كما انخفض متوسط نصيب الفرد العربي من المياه المتدفقة داخل الوطن العربي من حوالي 435 متر مكعب عام 2005 إلى حوالي 425 متر مكعب عام 2006 مقارنة بنحو 6610 متر مكعب على مستوى العالم.

ويوضح الجدول (1-18) أن متوسط نصيب الفرد من المياه المتدفقة داخلياً يتراوح بين 730-1260 متر مكعب متجاوزاً المتوسط العربي في بعض الدول وهي على الترتيب العراق، لبنان، المغرب، السودان والصومال، وينخفض عن المتوسط العربي وبما يتراوح بين 340-420 متر مكعب في كل من تونس، سلطنة عُمان، جيبوتي، سوريا، والجزائر، ويتراوح بين 100-200 متر مكعب في اليمن، موريتانيا، الأردن، السعودية وليبيا على الترتيب، ويتراجع هذا المتوسط لأقل من 100 متر مكعب للفرد سنوياً في باقي الدول العربية.

شكل(1-19) مقارنة نصيب الفرد من الموارد الداخلية للمياه ومن إجمالي المياه المتاحة في الوطن العربي مقارنة بالمتوسط العالمي عام 2006

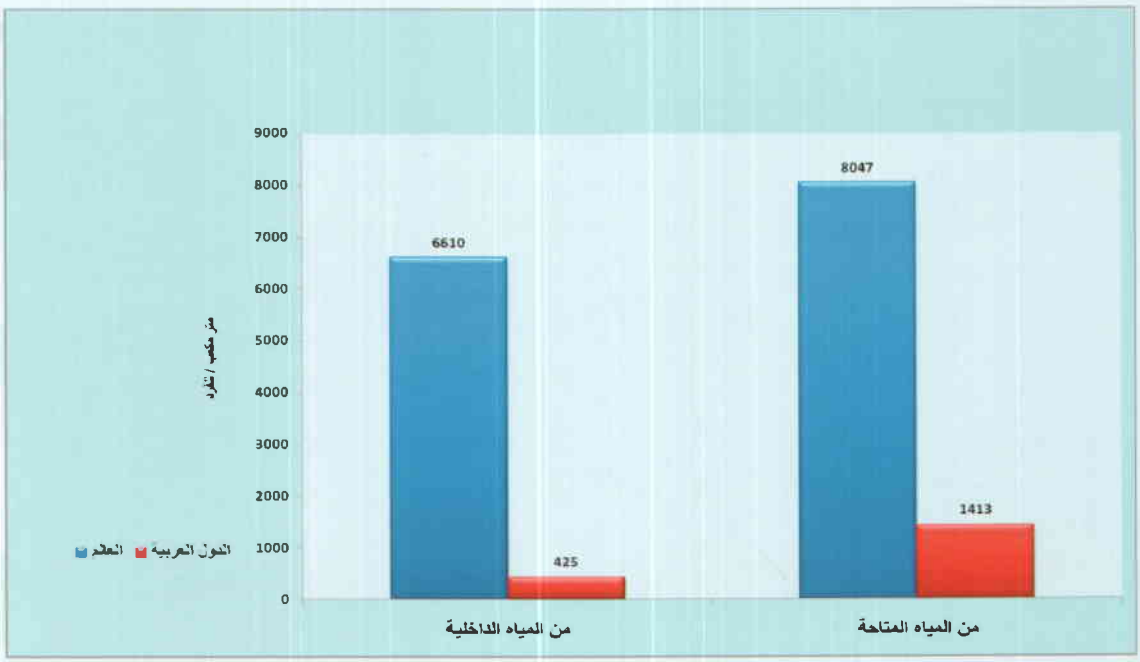

2 - 12 معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة:

تعتمد كميات المياه المسحوبة من المصادر المختلفة والمستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة على مدى توفر بنية أساسية لنظم الري اللازمة لاستخدام الموارد المائية السطحية المتاحة، وعلى مدى الاستخدام الرشيد للمياه الجوفية، وعلي مدي انتظام وتدفق المياه خاصة المياه المتدفقة من خارج الدول العربية، ويوضح الجدول (1-19) أن متوسط كمية المياه المسحوبة سنويا من المصادر المختلفة تقدر بنحو 229.3 مليار متر مكعب، تعادل نحو 50% من كميات المياه المتاحة في الدول العربية، بينما تقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 9.1%، وهو يشير إلى أن معدلات السحب السنوي في الدول العربية تفوق كثيراً المعدلات الآمنة للسحب والمحددة دولياً بنحو 20% من المياه المتاحة.

يوضح الجدول السابق ارتفاع معدلات السحب السنوي من المصادر الداخلية لأكثر من 400% في ست دول عربية، ويتراوح بين 121% -162% في خمس دول عربية أخرى، ويقل معدل السحب عن 63% في باقي الدول العربية.

جدول (1-19) السحب السنوي من المياه المتاحة في الدول العربية (1987-2002)

الدولة	كمية السحب السنوي (مليار متر مكعب)	نسبة السحب السنوي من المصادر الداخلية	نسبة المياه المستخدمة في الزراعة
الأردن	1.0	144.3	75.0
الإمارات	2.3	1150.0	68.0
البحرين	..	..	57.0
تونس	2.6	62.9	82.0
الجزائر	6.1	54.2	65.0
جيبوتي	..	6.3	16.0
السعودية	17.3	721.7	89.0
السودان	37.3	124.4	97.0
سوريا	20.0	285.0	95.0
الصومال	3.3	54.8	99.0
العراق	42.7	121.3	92.0
عمان	1.4	136.0	90.0
فلسطين	..	..	..
قطر	..	568.6	72.0
الكويت	0.4	..	52.0
لبنان	1.4	28.8	67.0
ليبيا	4.3	711.3	83.0
مصر	68.3	3794.4	86.0
المغرب	12.6	43.4	87.0
موريتانيا	1.7	425.0	88.0
اليمن	6.6	161.7	95.0
الوطن العربي	**229.3**	**50.0**	**89.0**
العالم	**3807.4**	**9.1**	**70.0**

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

2 - 13 معدلات السحب السنوي لقطاع الزراعة:

تقدر كميات المياه المسحوبة سنوياً من المصادر المختلفة لقطاع الزراعة في الدول العربية في المتوسط بنحو 89% من إجمالي السحب السنوي للأغراض المختلفة، بينما تقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 70% فقط، الشكل (1-18)، ويبين الجدول (1-19) أن الدول العربية تتباين فيما بينها في الكميات المسحوبة للاستخدام في قطاع الزراعة، حيث يتجاوز هذا المعدل المتوسط العربي وبنحو 90% فأكثر من إجمالي الكميات المسحوبة في ست دول عربية هي الصومال، السودان، سوريا، اليمن، العراق وسلطنة عُمان، ويتراوح هذا المعدل بين 82%-89% في ست دول عربية أخرى هي: السعودية، موريتانيا، المغرب، مصر، ليبيا وتونس، بينما تنخفض كميات المياه المسحوبة لقطاعات الزراعة عن 75% في باقي الدول العربية.

3 - المؤشرات السكانية والاجتماعية:

3 - 1 نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان:

تنعكس التطورات الديموجرافية في الوطن العربي على المؤشرات السكانية والاجتماعية، ويتجه سكان الريف في الدول العربية لى الانخفاض التدريجي في السنوات الأخيرة متأثرين بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، حيث قدر عدد السكان الريف عام 2006 بنحو 143 مليون نسمة يمثلون نحو 44.1% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية المقدر في نفس العام بنحو 324.7 مليون نسمة، بينما كانت هذه النسبة نحو 44.3% عام 2005، ومقارنة بسكان الريف على مستوى العالم فقد بلغت نسبتهم عام 2005 حوالي 50.8% انخفضت إلى حوالي 50.4% عام 2006، كما يوضحه الجدول (1-20).

ويوضح الجدول السابق والشكل (1-20) تباين التركيبة السكانية فيما بين الدول العربية، حيث ترتفع نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان لأكثر من 50% في كل من السودان 63%، الصومال 59.4%، مصر 57.4% وموريتانيا 51.8%، وتتراوح بين 30-45% في كل من المغرب، جيبوتي، الجزائر، تونس والعراق، وتنخفض إلى نحو 28.3% في فلسطين، ونحو 25.9% في سلطنة عُمان، وتتراجع إلى أقل من 18% في باقي الدول العربية.

جدول (1-20) نسبة السكان الريفيون إلى إجمالي السكان

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	17.68	17.40	17.40
الإمارات	4.54	2.38	2.25
البحرين	15.00	15.01	15.00
تونس	35.13	35.05	34.97
الجزائر	42.79	39.69	39.50
جيبوتي	42.86	42.14	41.43
السعودية	9.47	9.23	9.00
السودان	63.82	63.82	63.00
سوريا	44.05	41.18	41.82
الصومال	60.60	60.00	59.41
العراق	28.59	33.08	32.11
عمان	28.51	28.50	25.89
فلسطين	28.00	30.40	28.25
قطر	6.59	6.15	5.75
الكويت	0.99	0.93	0.87
لبنان	10.00	10.00	10.00
ليبيا	12.86	12.36	13.17
مصر	58.44	57.19	57.36
المغرب	44.92	44.47	44.01
موريتانيا	54.67	53.11	51.81
اليمن	73.48	71.39	71.29
الوطن العربي	**44.94**	**44.25**	**44.05**
العالم	**51.21**	**50.76**	**50.35**

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (1-20) نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتيهما عربياً وعالمياً عام 2006

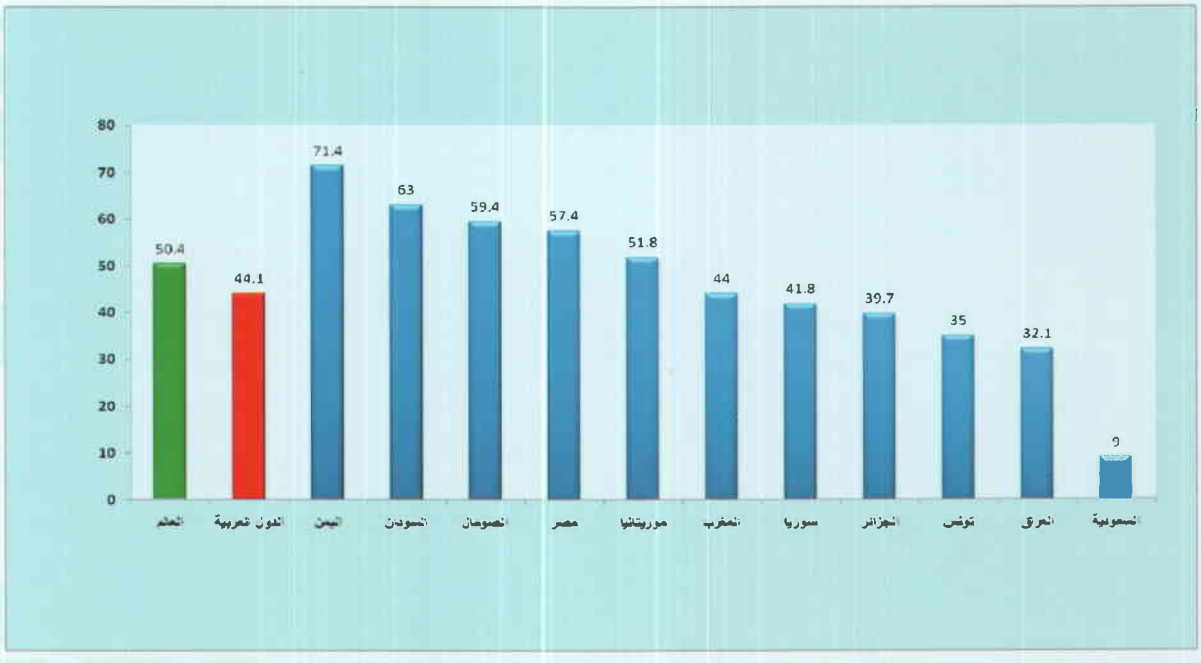

3 - 2 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية:

يوضح هذا المؤشر مدى كثافة السكان في المناطق الريفية على الأراضي الزراعية، حيث غالباً ما تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة التعدي على الأراضي الزراعية للأغراض المختلفة، وتشير بيانات الجدول (1-21) أن متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية يشهد استقراراً نسبياً في السنوات الأخيرة عند حوالي 0.50 هكتار/ للفرد على المستوى العربي، وعند حوالي 0.47 هكتار/ للفرد على المستوى العالمي، كما يشهد نفس الاستقرار فيما بين الدول العربية.

ويوضح الجدول السابق والشكل (1-21) وجود تبايناً شاسعاً بين الدول العربية لهذا المتوسط، حيث يبلغ أقصاه في ليبيا 3.54 هكتار/ للفرد، والإمارات 2.46 هكتار للفرد، والسعودية 2.03 هكتار/ للفرد، وتونس 1.46 هكتار/ للفرد، ويتراوح بين 1.00-0.55 هكتار/ للفرد مرتفعاً عن المتوسط العربي في سبع دول عربية هي على الترتيب السودان، العراق، المغرب، الجزائر، سوريا، لبنان وقطر، بينما ينخفض عن المتوسط العربي والعالمي، وبأقل من 0.40 هكتار/ للفرد في باقي الدول العربية.

جدول (1-21) نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية بالهكتار

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	0.42	0.42	0.37
الإمارات	1.39	2.77	2.46
البحرين	0.04	0.04	0.04
تونس	1.48	1.47	1.46
الجزائر	0.59	0.64	0.63
السعودية	2.03	2.03	2.03
السودان	0.89	0.94	0.92
سوريا	0.63	0.66	0.63
الصومال	0.25	0.21	0.21
العراق	0.88	0.77	0.75
عمان	0.12	0.09	0.15
فلسطين	0.17	0.16	0.17
قطر	0.55	0.55	0.55
الكويت	0.34	0.33	0.33
لبنان	0.59	0.58	0.57
ليبيا	3.50	3.52	3.54
مصر	0.09	0.09	0.08
المغرب	0.67	0.67	0.67
موريتانيا	0.18	0.18	0.21
اليمن	0.11	0.11	0.11
الوطن العربي	0.50	0.51	0.50
العالم	0.47	0.47	0.47

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-21) متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي لعام 2006

3 - 3 نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة:

تمثل القوى العاملة أحد العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية الزراعية في الدول العربية، ويبلغ حجم القوى العاملة الزراعية في الدول العربية عام 2006 نحو 27.9 مليون عامل، تمثل نحو 28.4% من إجمالي القوى العاملة العربية المقدرة في نفس العام بنحو 98.1 مليون عامل مقارنة بنحو 29.4% عام 2004. وتمثل القوى العاملة الزراعية العربية نحو 2.1% فقط من إجمالي القوى العاملة الزراعية في العالم والمقدرة نفس العام بنحو 1366.9 مليون عامل يمثلوا نحو 42.3% من إجمالي القوى العاملة في العالم مقارنة بنحو 43.1% عام 2004.

ويوضح الجدول (1-22) والشكل (1-22) تبايناً واضحاً فيما بين الدول العربية لهذه النسبة، حيث ترتفع لأكثر من 50% في كل من جيبوتي، الصومال، السودان وموريتانيا على الترتيب، وتقدر بنحو 41.1% في المغرب، وتتراوح بين 29%-32% في سلطنة عُمان، مصر واليمن، بينما تتراوح بين 15%-20% في العراق، سوريا، تونس، الجزائر وفلسطين وتتراجع هذه النسبة لأقل من 10% في سبع دول عربية أخرى.

جدول (1-22) نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	6.19	6.00	5.47
الإمارات	8.07	7.28	6.51
البحرين	2.68	2.61	2.54
تونس	16.31	16.30	16.29
الجزائر	20.74	14.55	15.92
جيبوتي	76.82	76.28	75.74
السعودية	7.03	6.97	6.91
السودان	51.82	51.82	53.00
سوريا	16.55	18.73	18.51
الصومال	70.02	69.92	69.81
العراق	18.86	18.86	19.43
عمان	30.75	31.35	31.35
فلسطين	11.65	14.51	15.93
قطر	0.88	0.87	0.85
الكويت	7.88	9.50	11.21
لبنان	2.90	2.69	2.48
ليبيا	4.62	4.38	4.82
مصر	31.07	30.11	30.64
المغرب	42.75	42.39	41.07
موريتانيا	48.05	53.45	51.88
اليمن	33.42	30.49	29.13
الدول العربية	29.37	28.30	28.42
العـــالم	43.08	42.67	42.28

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-22) نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2006

3 - 4 نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية:

يوضح هذا المؤشر مدى التوازن بين موردي العمل والأرض فيما بين الدول العربية، كما يعبر عن مدى استخدام التقانات الحديثة الموفرة لمورد العمل الزراعي. ويقدر متوسط نصيب العامل الزراعي العربي من الأراضي الزراعية عام 2006 بنحو 2.56 هكتار، بينما ينخفض هذا المتوسط عالمياً إلى نحو 1.13 هكتارفي نفس العام.

ويوضح الجدول (1-23) والشكل (1-23) التفاوت الواضح لهذا المتوسط بين الدول العربية، فبينما يقدر في ليبيا بنحو 29.7 هكتار للعامل، فإنه يتراوح بين نحو 5-9 هكتار للعامل في سبع دول عربية هي: قطر، تونس، لبنان، السعودية، سوريا، الجزائر والأردن، ويقدر في السودان بنحو 3.5 هكتار للعامل، بينما يتراجع ليتراوح بين 2.0-1.0 هكتار للعامل الزراعي في أربع دول عربية، وينخفض لأقل من هكتار واحد للعامل في ست دول عربية أخرى.

جدول (1-23) نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة(هكتار)

الدولة	2004	2005	2006
الأردن	5.52	5.24	5.11
الإمارات	1.25	1.30	1.27
البحرين	0.48	0.51	0.49
تونس	9.51	9.18	8.84
الجزائر	5.07	6.08	5.22
السعودية	7.48	7.34	7.20
السودان	3.52	3.71	3.54
سوريا	6.80	5.84	5.91
الصومال	0.55	0.45	0.44
العراق	5.56	5.60	5.31
عمان	0.36	0.28	0.45
فلسطين	1.98	1.98	1.72
قطر	9.03	9.03	9.03
الكويت	0.59	0.59	0.59
لبنان	6.54	6.87	7.22
ليبيا	28.38	29.05	29.74
مصر	0.60	0.60	0.58
المغرب	1.84	1.85	1.93
موريتانيا	0.81	0.83	0.98
اليمن	1.18	1.29	1.34
الوطن العربي	2.57	2.63	2.56
العالم	1.14	1.13	1.13

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل(1-23) متوسط نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2006

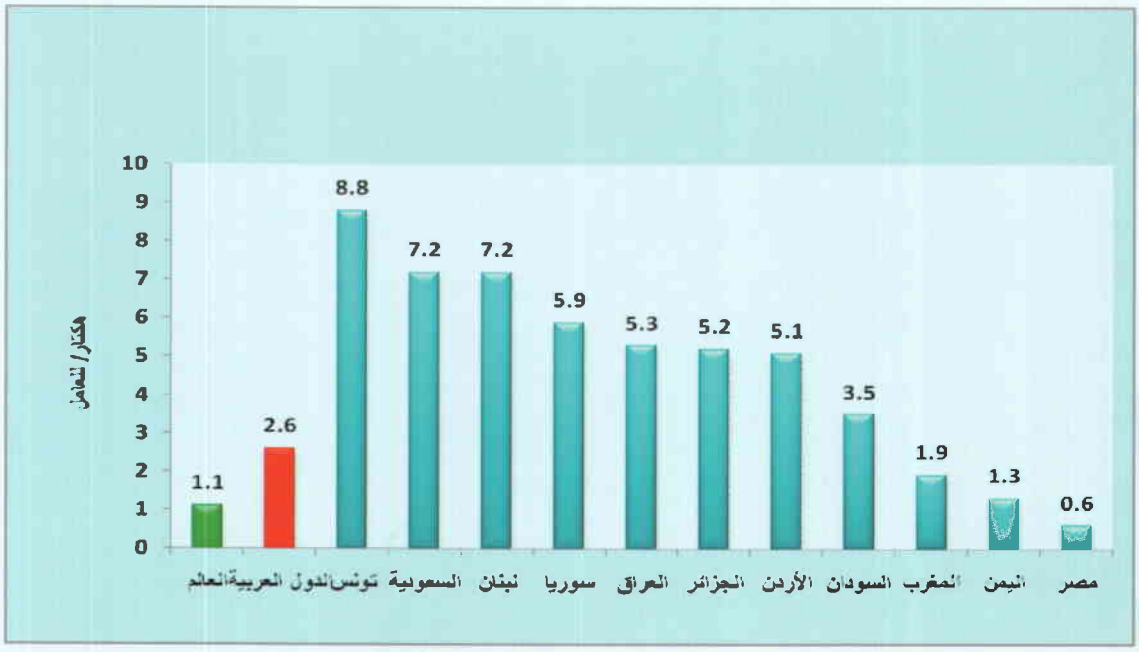

3 - 5 نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني:

يشير معدل الفقر الوطني إلى النسبة المئوية للسكان الذي يعيشون تحت خط الفقر في الدوله وفقاً لتعريف مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي، وغالباً ما تعتمد تقديرات خط الفقر الوطني على الدراسات الخاصة بميزانية الأسرة في الدولة، وقد ظهر هذا المؤشر في مؤشرات التنمية الدولية لعام 2008 في ثماني دول عربية كما هو موضح في الجدول (1-24) والشكل (1-24)، حيث يتبين من قراءة هذا المؤشر في الجدول أنه مقارنة لسنوات أو فترات متباعدة ومختلفة لكل دولة.

ويتضح من الجدول أن نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني يرتفع في بعض الدول ويتراجع في دول أخرى، حيث نجد أنه أرتفع في سنوات المقارنة في كل من تونس من 7.4% إلى 7.6%، وفي الجزائر من 12.2% إلى 22.6%، وفي المغرب من 13.1% إلى 19.0%، بينما تراجع في سنوات المقارنة في كل من الأردن من 21.3% إلى 14.2%، وفي مصر من 22.9% إلى 16.7%' وفي موريتانيا من 50.0% إلى 46.3%، وظهر هذا المؤشر لعام واحد في جيبوتي وكانت النسبة 45.1% عام 1996، وفي اليمن عام 1998 بنسبة قدرت بنحو 41.8%.

جدول 1(-24) نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني

الدولة	سنة التقدير	الريف	الحضر	المتوسط
الأردن	1997	27.00	19.70	21.3
	2002	18.70	12.90	14.2
تونس	1990	13.10	3.50	7.4
	1995	13.90	3.60	7.6
الجزائر	1988	16.60	7.30	12.2
	1995	30.30	14.70	22.6
جيبوتي	1996	86.50	..	45.1
مصر	1996-95	23.30	22.50	22.9
	2000-99	..	..	16.7
المغرب	1991-90	18.00	7.60	13.1
	1999-98	27.20	12.00	19.0
موريتانيا	1996	65.50	30.10	50.0
	2000	61.20	25.40	46.3
اليمن	1998	45.00	30.80	41.8

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

تعتمد تقديرات حساب خط الفقر الوطني على تقديرات الدراسات الخاصة بالأسرة في الدولة، وهو يختلف عن خط الفقر الدولي الذي يتم تقديره عند مستويين، الأول تحت معدل 1.0 دولار للفرد في اليوم، والثاني تحت المعدل 2.0 دولار للفرد في اليوم، والهبوط تحت خط الفقر يعكس العمق في الفقر ومدى وجوده في الدولة.

شكل(1-24) متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في بعض الدول العربية لسنوات مختلفة

3 - 6 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية:

يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية للسكان الذين لديهم فرصة الحصول على حصص معقولة من المياه الآمنة التي تكفي لاحتياجاتهم في مساكنهم، وتكون على مسافة مناسبة من مسكنهم، وتقدر كميات المياه المناسبة بحوالي 20 لتراً للفرد يومياً.

ويقدر متوسط نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الدول العربية بنحو 89% مقابل 83% على مستوى العالم، وعادة ما تنخفض هذه النسبة في الريف عن الحضر، حيث تصل نسبة الحاصلين على مياه نقية في الريف العربي إلى نحو 79% وتنخفض على مستوى العالم إلى 72% كما ترتفع نسبة الحاصلين على مياه نقية في الحضر في الدول العربية إلى 96% مقابل 94% على مستوى العالم، الشكل (1-25).

ويوضح الجدول (1-25) أنه على مستوى الوطن العربي، فإن متوسط نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية تصل إلى نحو 90% فأكثر في دول الخليج، مصر، الأردن، فلسطين، تونس، وسوريا ويتراجع هذا المتوسط ليتراوح بين 70%-85% في سبع دول عربية، وينخفض لأقل من 70% في ثلاث دول عربية.

وعلى مستوى الريف العربي فإن الجدول السابق يوضح انخفاض نسبة السكان الريفيين الحاصلين على المياه النقية مقارنة بسكان الحضر في عدد كبير من الدول العربية، وتتباين كثيراً هذه النسبة في بعض الدول بشكل واضح كما هو الحال في دول المغرب العربي والسعودية والسودان وسوريا والصومال وعمان واليمن.

الجدول (1-25) نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الوطن العربي خلال الفترة 2000 - 2004

الدولة	2000			2002			2004		
	الريف	الحضر	المتوسط	الريف	الحضر	المتوسط	الريف	الحضر	المتوسط
الأردن	84	100	96	91	91	91	91	99	97
الإمارات	100	100	100	100	100	100	100	100	100
تونس	83	100	94	60	94	82	82	99	93
البحرين	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الجزائر	88	98	94	80	92	87	80	88	85
جيبوتي	غ.م	غ.م	غ.م	67	82	80	56	76	73
السعودية	64	100	95	63	97	97	63	97	96
السودان	69	86	75	64	78	69	64	78	70
سوريا	64	94	80	64	94	79	87	98	93
الصومال	غ.م	غ.م		27	32	29	27	32	29
العراق	48	96	85	غ.م	غ.م	100	50	97	81
عمان	30	41	39	72	81	79	73	85	82
فلسطين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	88	94	94
قطر	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الكويت	100	100	100	100	100	100	100	100	100
لبنان	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ليبيا	68	72	72	72	68	72	68	72	71
مصر	96	99	97	100	97	98	97	99	98
المغرب	58	100	82	56	99	80	56	99	81
موريتانيا	44	59	51	45	63	56	44	59	53
اليمن	68	74	69	68	74	69	65	71	67
الوطن العربي	**76**	**95**	**87**	**78**	**96**	**88**	**79**	**96**	**89**
العالم	**71**	**94**	**81**	**72**	**94**	**82**	**72**	**94**	**83**

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

شكل(1-25) مقارنة السكان الحاصلين على مياه نقية في الوطن العربي عام 2004 بنظيرتها على المستوى العالمي

3 - 7 نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية:

تقدر نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية على مستوى العالم بنحو 14.0% خلال الفترة 2002-2004، وتنخفض نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية في الدول العربية عن النسبة العالمية فيما عدا اليمن والسودان واللتان تصل فيهما هذه النسبة خلال نفس الفترة إلى نحو 38%، 26% على الترتيب، إضافة إلى الصومال والعراق، بنسب قدرت بنحو: 71% و27% خلال الفترة (1999-2001).

ويوضح الشكل (1-26) التباين في نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية خلال الفترة (2002-2004)، كما يوضح الجدول (1-26) أن هناك دول عربية تتراجع فيها هذه النسبة كما هو الحال في كل من الأردن، تونس، الجزائر، السودان، لبنان وليبيا، بينما هناك دول أخرى شهدت ارتفاعاً فيما بين الفترات الزمنية بالجدول وهي: السعودية، مصر، واليمن، وشهدت دول أخرى استقراراً نسبياً في السنوات الأخيرة مثل الإمارات، سوريا، الكويت، المغرب وموريتانيا. وعلى وجه العموم فإن هذه النسبة تعتبر منخفضة في معظم الدول العربية وتصل نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية فيها لأقل من 6%.

جدول(1-26) النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية في الوطن العربي خلال الفترة (1990-2004)

الدولة	1992-90	1998-96	2000-98	2001-99	2003-01	2004-02
الأردن	4.0	5.0	6.0	6.0	7.0	6.0
الإمارات	4.0	غ.م	غ.م	أقل من 3.0	أقل من 3.0	3.00
تونس	أقل من 2.5	غ.م	غ.م	أقل من 3.0	أقل من 3.0	أقل من 2.5
الجزائر	5.0	5.0	6.0	6.0	5.0	4.0
السعودية	4.0	3.0	3.0	3.0	3.0	4.0
السودان	31.0	18.0	21.0	25.0	27.0	26.0
سوريا	5.0	غ.م	3.0	4.0	4.0	4.0
الصومال	68.0	75.0	71.0	71.0	..	..
العراق	7.0	17.0	27.0	27.0	..	..
فلسطين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	16.0
الكويت	24.0	4.0	4.0	4.0	5.0	5.0
لبنان	أقل من 2.5	أقل من 3.0	3.0	3.0	3.0	أقل من 2.5
ليبيا	أقل من 2.5	غ.م	غ.م	أقل من 3.0	أقل من 3.0	أقل من 2.5
مصر	4.0	4.0	4.0	3.0	3.0	4.0
المغرب	6.0	5.0	7.0	7.0	6.0	6.0
موريتانيا	15.0	13.0	12.0	10.0	10.0	10.0
اليمن	34.0	35.0	33.0	33.0	37.0	38.0
العالم	**17.0**	**18.0**	**18.0**	**17.0**	**16.0**	**14.0**

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

شكل(1-26) نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتهم على مستوى العالم خلال الفترة (2002-2004)

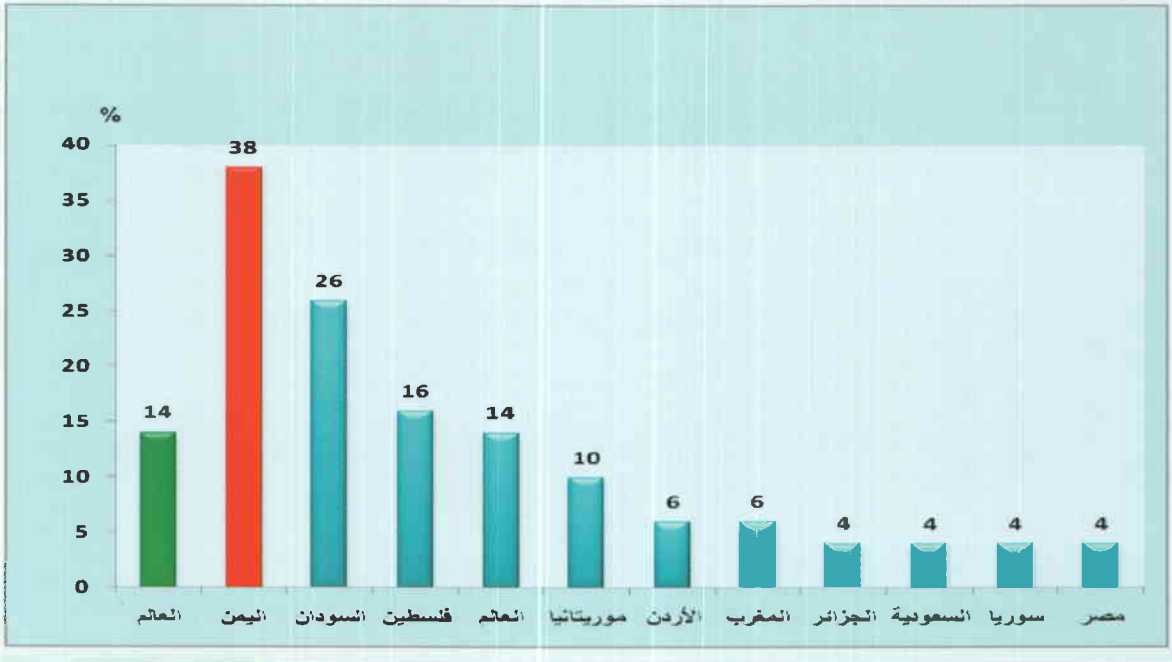

4 - المؤشرات البيئية:

تقع مساحات شاسعة من أراضي الوطن العربي في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتمثل نسبة هذه المساحات حوالي 82.5% من المساحة الكلية للوطن العربي، وتتسم هذه المساحات بانخفاض معدلات الهطول المطري بها لأقل من 300 ملليمتر سنوياً، كما أن النسبة المتبقية تتعرض لمهددات التصحر والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، إضافة للممارسات البيئية غير السليمة مثل زيادة معدلات استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية التي ترفع من معدلات التلوث البيئي للأراضي، والممارسات التي تتعارض مع الحفاظ على البيئة الصحية مثل التعدي على الغابات والمراعي الطبيعية والاستخدام غير الرشيد لموارد المياه.

وعلى الرغم من ذلك فإن جهوداً عربية ما زالت تبذل للمحافظة على التنوع الحيوي وإنشاء المناطق المحمية الطبيعية والمحميات البحرية كأحد العناصر الرئيسية للتنمية البيئية المستدامة، لذلك شملت هذه المجموعة من المؤشرات، التعرف على ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي، مساحات المحميات الطبيعية والمحميات البحرية، أجناس الثدييات والطيور والنباتات العليا وأعداد الأنواع المهددة منها. وعلى الرغم أن جميعها مؤشرات بطيئة التغير إلا أنه من المهم التطرق إليها كأحد مظاهر التنوع الحيوي في المنطقة العربية.

4 - 1 التصحر والزحف الصحراوي:

تمثل ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي بمختلف أشكالها ودرجات حدتها، أحد أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه استخدام الموارد الأرضية وتنميتها وصيانتها في المنطقة العربية، وتقدر المساحات المتصحرة في الوطن العربي بحوالي 9.8 مليون كيلومتر مربع تمثل حوالي 68% من مساحته الكلية، وتتركز المساحات المتصحرة في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 89.6% من إجمالي مساحة الإقليم، بينما تقدر هذه النسبة في إقليم المغرب العربي بنحو 77.7% من مساحته الكلية، وتنخفض هذه النسبة إلى نحو 44.5% في دول حوض النيل والقرن الأفريقي، وتصل أدناها في إقليم المشرق العربي بنحو 35.6% من مساحته الكلية.

جدول (1-27) المحميات الطبيعية والبحرية في الوطن العربي

الدولة	المحميات الطبيعية			المحميات البحرية	
	المساحة (ألف كم مربع)	% من المساحة الكلية	المساحة ألف كم (مربع	% من المساحة الكلية	المساحة (ألف كم مربع)	% من المساحة الكلية
	1996	1996	2004	2004	2004	2004
الأردن	3.0	3.4	9.7	11.0	..	..
الإمارات	..	..	0.2	0.2	..	..
البحرين	..	1.0	..	1.1	..	..
تونس	0.4	0.3	2.3	1.5	0.20	0.10
الجزائر	58.9	2.5	118.6	5.0	0.90	0.00
جيبوتي	0.1	0.4	0.1	0.4	..	..
السعودية	49.7	2.3	819.1	41.0	5.20	0.20
السودان	86.4	3.6	123.6	5.2	0.30	..
سوريا	..	..	2.7	1.5	..	..
الصومال	1.8	0.3	1.9	0.3	3.30	0.50
العراق	..	..	..	..	..	..
عمان	0.2	0.1	0.2	0.1	29.6	9.6
فلسطين	..	..	..	..	..	..
قطر	..	0.1	..	..	..	..
الكويت	..	..	..	..	0.3	1.5
لبنان	..	0.5	0.1	0.7	..	..
ليبيا	1.7	0.1	1.2	0.1	0.5	..
مصر	7.9	0.8	56.0	5.6	76.7	7.7
المغرب	3.2	0.7	4.7	1.1	0.5	0.1
موريتانيا	2.5	0.2	2.5	0.2	15.0	1.5
اليمن	..	..	..	..	..	..
الوطن العربي	**215.8**	**1.5**	**1142.9**	**8.1**	**132.5**	**0.9**
العالم	**8437.7**	**6.5**	**15050.8**	**11.6**	**4348.9**	**3.8**

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2008

أما المساحات المهددة بالتصحر فتقدر بحوالي 2.87 مليون كيلومتر مربع تمثل حوالي 20% من المساحة الكلية للوطن ربي، يتركز معظمها في إقليم المشرق العربي بنسبة تصل إلى نحو 48.6% من مساحته الإجمالية، كما يهدد التصحر نحو 28% من مساحة دول حوض النيل والقرن الأفريقي، وتتراجع هذه النسبة لتصل إلى نحو 16.5% من مساحة إقليم المغرب ربي، ونحو 9% من مساحة إقليم شبه الجزيرة العربية، وهو ما يوضحه الشكل (1-27).

وتتباين حدة مشكلة التصحر فيما بين الدول داخل أقاليم الوطن العربي، حيث يلاحظ أن أكثر الدول في نسبة التصحر في إقليم غرب العربي هي ليبيا، بينما مصر وجيبوتي هي أكثر الدول تصحراً في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي، والأردن في إقليم شرق العربي، وتعتبر قطر والإمارات والكويت والبحرين أكثر الدول المتأثرة بمشكلة التصحر في شبه الجزيرة العربية، وعلى انب الآخر فإن أقل الدول تأثراً بظاهرة التصحر تونس في إقليم المغرب العربي، والصومال في حوض النيل والقرن الأفريقي، وريا في المشرق العربي.

شكل(1-27) النسبة المئوية للمساحات المتصحرة و المهددة بالتصحر كنسبة من المساحة الكلية لأقاليم الوطن العربي

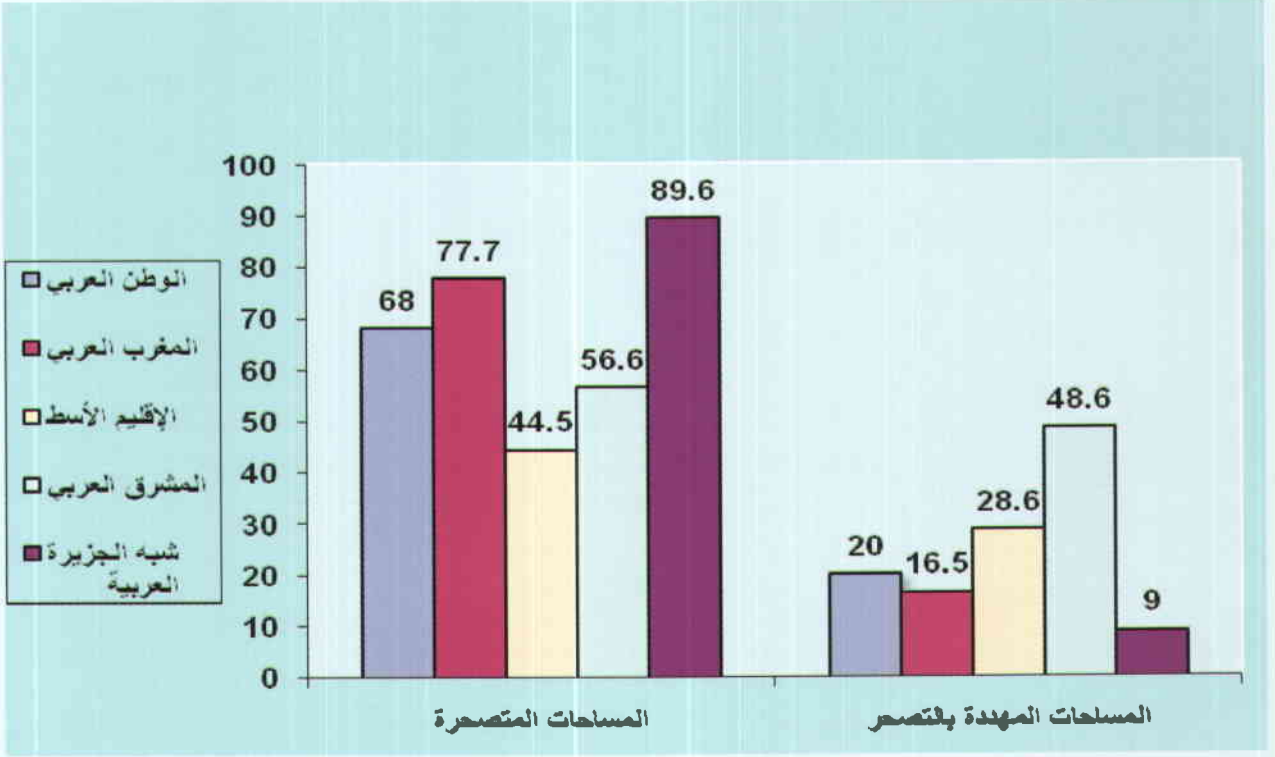

2 مساحة المحميات الطبيعية:

يوضح هذا المؤشر اهتمام الدول بالحفاظ على التنوع الحيوي المتوفر لديها، ومدى توجهها إلى إنشاء المحميات الطبيعية للحفاظ هذه البيئات من الانقراض والتدهور، ويوضح الجدول (1 - 27) ارتفاع مقدر لمساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية من لي 215.8 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 1.5% فقط من مساحة الوطن العربي عام 1996 إلى حوالي 1142.9 ألف كيلومتر ع تمثل نحو 8.1% من مساحة الوطن العربي عام 2004 أي بارتفاع يقدر بأكثر من خمسة أضعافها عام 1996.

كما تمثل مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية عام 2004 حوالي 7.6% من مساحة المحميات الطبيعية على مستوى م والمقدرة نفس العام بنحو 15.05 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 11.6% من المساحة الأرضية للعالم في نفس العام، كما سحه الشكل (1-28).

ويشر الجدول (1-27) أن المحميات الطبيعية تصل مساحتها أقصاها في السعودية نحو 819.1 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 41% مساحتها، وتمثل حوالي 71.7% من إجمالي مساحة المحميات الطبيعية في الوطن العربي، تليها مساحة المحميات الطبيعية في السودان زائر ومصر وتقدر مساحتها بنحو 123.6، 118.6، 56.0 ألف كيلومتر مربع على الترتيب تمثل نحو 5.2%، 5.0%، 5.6% من احة الكلية لكل منها على الترتيب، بينما تصل مساحتها في الأردن إلى نحو 9.7 ألف كيلومتر مربع تمثل 11% من مساحته، وتتراجع حة المحميات الطبيعية في باقي الدول العربية لأقل من خمسة آلاف كيلومتر مربع وتمثل أقل من 2% من المساحة الإجمالية لهذه الدول.

شكل(1-28) نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية عام 1996 مقارنة بعام 2004 ومساحة المحميات البحرية إلى المساحة الكليةعام 2004 في الدول العربية والعالم

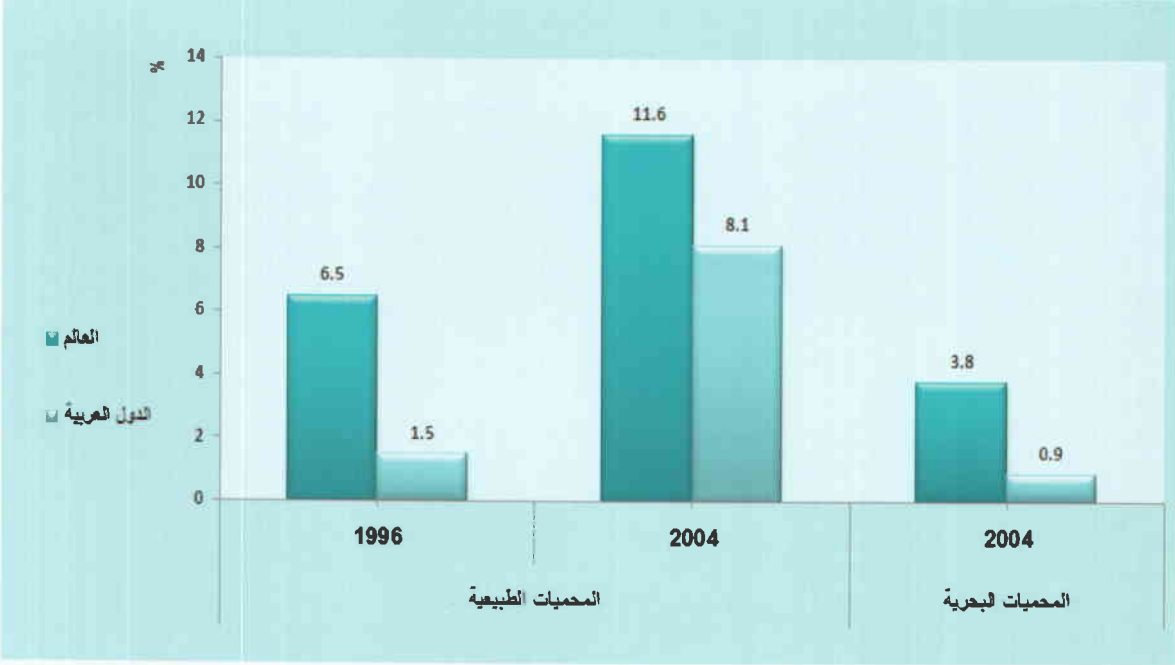

المناطق المحمية هي المناطق المحمية جزئياً أو كلياً ولا تقل مساحتها عن 1000 هكتار، وتقع في واحدة من خمسة تصنيفات، كما عرفها مركز متابعة المحافظة على البيئة العالمي على النحو التالي:

- المناطق المعزولة لأغراض علمية مع إعطاء منفذ محدود للعامة.
- الحدائق القومية ذات الأهمية الدولية (غير المتأثرة بالنشاط الإنساني أو المادي).
- الحدائق القومية للآثار الطبيعية ذات الخصائص الفريدة.
- المناطق الطبيعية المحمية وملاجئ الحياة البرية.

المناطق الخلوية الطبيعية والبحرية المحمية (مناطق طبيعية ثقافية).

4 - 3 مساحة المحميات البحرية:

قدرت مساحة المحميات البحرية في الدول العربية عام 2004 بحوالي 132.5 ألف كيلومتر مربع تنتشر في (15) دولة عربية، وتمثل نحو 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي، كما تمثل نحو 3% من مساحة المحميات البحرية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 4.35 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 3.0% من مساحة العالم، الشكل (1-28).

ويوضح الجدول (1-28) أن المحميات البحرية تتركز في ثلاث دول عربية هي مصر، سلطنة عُمان وموريتانيا بمساحات تصل إلى 76.7، 29.6، 15.0 ألف كيلومتر مربع على الترتيب، وتمثل هذه المساحات حوالي 7.7%، 9.6%، 1.5% من مساحة هذه الدول على الترتيب، كما تمثل حوالي 57.9%، 22.3%، 11.3% من المساحة الكلية للمحميات البحرية العربية. وتصل مساحة المحميات البحرية في السعودية إلى نحو 5.2 ألف كيلومتر مربع ولكنها لا تمثل سوى 0.2% من مساحة السعودية، وبالمثل تقدر مساحة المحميات البحرية في الصومال بنحو 3.3 ألف كيلومتر مربع تمثل 0.5% من مساحتها. وتقل مساحة المحميات البحرية عن 500 كيلومتر مربع في باقي الدول العربية.

جدول (1-28) التنوع الحيوي في الوطن العربي عامي2004-2005

الدولة	الحيوانات الثديية		الطيور		النباتات العليا		مؤشر تكامل التنوع الحيوي
	عدد الأنواع	عدد الأنواع المهددة	عدد الأنواع	عدد الأنواع المهددة	عدد الأنواع	عدد الأنواع المهددة	
	2004	2004	2004	2004	2004	2004	2005
الأردن	93	7	397	14	2100	0	0.30
الإمارات	30	5	268	11	..	..	0.20
البحرين	14	1	196	7	..	..	0.00
تونس	78	10	360	9	2196	0	0.50
الجزائر	100	12	372	11	3164	2	3.00
جيبوتي	106	4	312	6	..	..	0.50
السعودية	94	9	433	17	2028	3	3.40
السودان	302	16	952	10	3137	17	5.50
سوريا	82	3	350	11	3000	0	0.90
الصومال	182	15	642	13	3028	17	6.70
العراق	102	9	396	18	..	..	1.70
عمان	74	12	483	14	1204	6	4.40
فلسطين	..	..	..	..	..	..	
قطر	8	0	151	7	..	..	0.10
الكويت	23	1	358	12	234	0	0.10
لبنان	70	5	377	10	3000	0	0.20
ليبيا	87	5	326	7	1825	1	1.70
مصر	118	6	481	17	2076	2	3.20
المغرب	129	12	430	13	3675	2	4.00
موريتانيا	94	7	521	5	1100	0	1.40
اليمن	74	6	385	14	1650	159	3.40

صدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2007

- 4 أعداد أجناس الثدييات:

يوضح الجدول (1-28) أعداد الحيوانات الثديية في الدول العربية (لا تشمل أنواع الحيوانات الثديية البحرية)، حيث تتباين دول العربية فيما بينها في أعداد هذه الأنواع التي تقطن بها، حيث تصل أعداد الثدييات في السودان إلى حوالي 302 نوعاً مهدد منها لإنقراض 16 نوعاً، ثم الصومال ويقطن بها 182 نوعاً مهدد منها بالإنقراض 15 نوعاً، وتتراوح هذه الأعداد بين 100-130 عاً، في خمس دول هي: المغرب، صر، جيبوتي، العراق والجزائر، الأعداد المهددة منها تتراوح بين 4-1 نوعاً، بينما تتراوح أعداد أجناس ثدييات بين حوالي 70-95 نوعاً ي تسع دول عربية هي: السعودية، ريتانيا، الأردن، ليبيا، سوريا، نس، سلطنة عُمان، اليمن ولبنان، تتراوح الأنواع المهددة بالإنقراض ي هذه الدول بين 3-12 نوعاً، تقل ذه الأعداد لأقل من 30 نوعاً في مارات، الكويت، البحرين، وقطر، ا يوضحه الشكل (1-29).

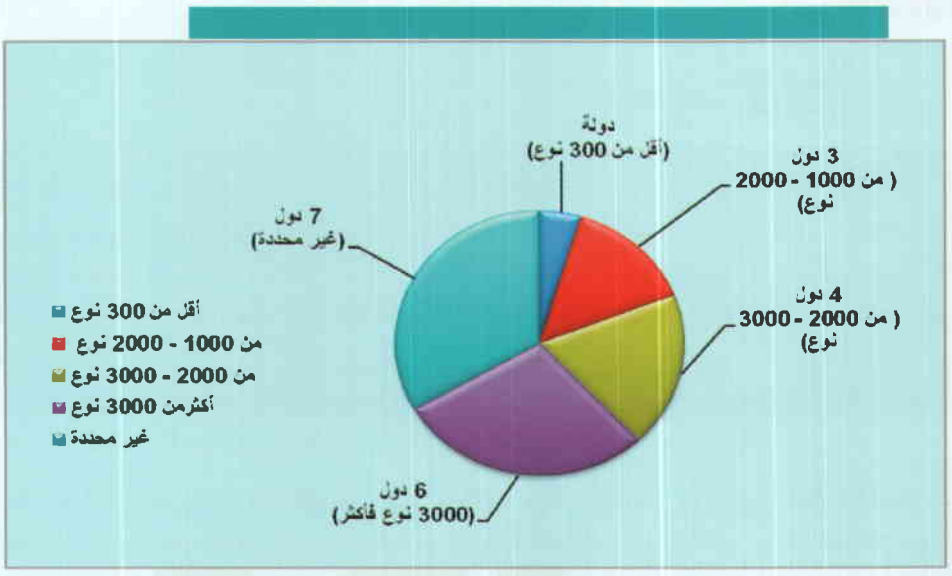

- 5 أعداد أجناس الطيور:

تحدد أعداد أجناس الطيور في الدول في إطار إمكانية رعايتها وتربيتها، وتتوزع أعدادها وأنواعها بين الدول وفقاً للعناصر يئية والجغرافية المتوفرة لبيئة هذه الأجناس، ويوضح الجدول (1-28) والشكل (1-30)، أن أعداد أجناس الطيور تصل أقصاها ي السودان بنحو 952 نوعاً المهدد منها نحو 10 أنواع، ويبلغ عددها في الصومال 642 نوعاً مهدد منها 13 نوعاً، تليها موريتانيا

تمهيد:

ظلت مشكلة الغذاء من المشاكل التي تؤرق الإنسان منذ أمد بعيد، ولقد ازداد الأمر تعقيداً من جراء المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة، حيث أدت التطورات في أحوال الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى زيادة تشابك المصالح المشتركة بين الدول في بعض الأحيان وتنافرها وتضاربها في أحيان أخرى. كما بدأت التغيرات المناخية تلوح بآثارها على إمدادات الغذاء من خلال تأثيراتها المباشرة على النظم الزراعية والإنتاج الزراعي. وانعكس الاتجاه نحو الاستخدامات البديلة للمحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي في تأثيرات متعددة الجوانب على أوضاع الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي. ومن أهم تلك التأثيرات الارتفاع المطرد في أسعار المحاصيل الغذائية وبخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب، والانخفاض المستمر لحجم المخزون منها، إضافة إلى التأثيرات على تجارة تلك السلع وسياسات إنتاجها.

وتبعاً لتلك التطورات فقد أخذت مشكلة الغذاء أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر تعقيداً، بما يدعو الدول العربية إلى إعادة صياغة خططها التنموية، وتنسيق سياساتها الزراعية لضمان إنتاج الغذاء وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي خاصة من مجموعة محاصيل الحبوب والسكر والبذور الزيتية، التي أصبحت من المحاصيل الغذائية الرئيسية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي، فازدادت أسعارها وانخفضت مخزوناتها، وأصبحت تشكل أعباءً ثقيلة على موازين مدفوعات الوطن العربي لانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي منها ومساهمتها الكبيرة في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، حيث تساهم تلك السلع الثلاث مجتمعة بنحو 71% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي لعام 2006.

وخلال الربع الأخير من عام 2008 تأثر الاقتصاد العالمي بأخطر أزمة مالية عالمية يشهدها العالم منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث عام 1929 والتي من المتوقع أن ينعكس أثرها سلباً على كل القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الأمن الغذائي (إطار 1).

إطار (1) : الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي

تأثر الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي تفجرت منذ بداية الربع الأخير من عام 2008 والتي وصفت بأنها أخطر أزمة عالمية يشهدها العالم منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في أواخر عشرينيات القرن الماضي. وقد بدأت الأزمة باختلالات هيكلية في أسواق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ثم اتسع أثرها ليشمل اضطرابات حادة في البورصات وأسواق النقد والطاقة والمعادن الثمينة، وانهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وشركات التأمين ومؤسسات التمويل العقاري داخل وخارج الولايات المتحدة، وبصفة خاصة المؤسسات المالية في الدول الصناعية.

وتشير تقارير المؤسسات الدولية التي ترصد تطور وتداعيات الأزمة المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي خلال الفترة المقبلة قد تصل إلى حد الكساد الاقتصادي مما يؤثر سلباً ليس على الأسواق المالية فقط بل قد يمتد ليشمل أثره الاقتصاد الحقيقي وهو القطاع الإنتاجي الذي يشمل أسواق السلع والخدمات ومن ضمنها أسواق السلع الزراعية. واستناداً إلى ذلك فمن المتوقع أن تتأثر صادرات الدول النامية من السلع الزراعية بسبب انخفاض حجم التجارة العالمية وتراجع الطلب على منتجاتها في الأسواق العالمية.

وقد سارعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى التحذير من مخاطر تفاقم أزمة الغذاء العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية حيث أشار مديرها بمناسبة احتفال العالم بيوم الغذاء العالمي في 16 أكتوبر عام 2008 إلى أن حالة انعدام الاستقرار الحالية في الأسواق المالية ومخاطر الركود الاقتصادي العالمي قد تدفع بعض البلدان إلى توسيع نطاق إجراءات الحماية التجارية لمنتجاتها من السلع الزراعية وإعادة تقييم التزاماتها بتقديم المساعدات الإنمائية إلى حوالي 36 بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي مازالت بحاجة ماسة للمساعدات الخارجية بسبب فشل مواسم الحصاد والنزاعات وانعدام الأمن واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية. كما أشارت الفاو أيضاً إلى أن الانخفاض المؤقت الذي تشهده أسعار بعض السلع الزراعية في الوقت الراهن نتيجة التحسن في الإنتاج والتباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي قد يؤديان إلى تراجع المساحات المخصصة للزراعة في الدول المصدرة الرئيسية ويتسبب في ظهور موجة جديدة من ارتفاع أسعار الأغذية في العام القادم مما يهدد بازدياد أعداد الجياع في العالم ويشكل كارثة حقيقية أخطر من الكوارث السابقة.

وفيما يختص بأثر الأزمة المالية على الاقتصادات العربية، يرى الخبراء أن أبرز الآثار السلبية تتمثل في الانخفاض الحالي في أسعار النفط العالمية وأثره على الموازنات المالية للدول العربية المصدرة للنفط. كما أن تباطؤ أداء الاقتصادات الأوروبية سوف تنعكس سلباً على دول المغرب العربي التي تتركز تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي. ويرى فريق آخر من الخبراء أن الأزمة ربما تدفع بشكل كبير في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي وتوجه الدول العربية ذات الفوائض المالية للاستثمار في المنطقة العربية، وبصفة خاصة في الدول التي تتمتع بموارد زراعية غير مستغلة ومناخ استثماري ملائم.

1 - الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي:

1 - 1 مفهوم الأمن الغذائي:

تباينت وجهات النظر حول مفهوم الأمن الغذائي، حيث يركز البعض على أن الأمن الغذائي يعني قدرة الدول على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية لكافة السكان في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية. بينما يرى آخرون أن مفهوم الأمن الغذائي يعني " قدرة الدول على توفير أهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكميات والأسعار المناسبة". ويرى فريق ثالث أن هذا المفهوم يعني توفير الغذاء الكافي لضمان حياة صحية ومنتجة لجميع المواطنين في جميع الأوقات.

وفي إطار المتغيرات والمستجدات العالمية تطور مفهوم الأمن الغذائي واتسع ليشمل القدرة على الحصول على الغذاء، إلى جانب البعد الخاص بتوفير الغذاء. وفي ظل الاهتمام المتزايد بقضية الأمن الغذائي، أصبح حق الإنسان في الحصول على غذاء مناسب من ضمن حقوق الإنسان التي أقرها المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات الأمن الغذائي إلا أن معظمها يدور حول المحاور الأساسية للأمن الغذائي. ولعل التعريف الذي وضعته المنظمة العربية للتنمية الزراعية يعتبر أكثر شمولاً، إذ يتضمن كافة محاور الأمن الغذائي إضافة إلى بعده القومي فيما يتصل باستقلال الموارد العربية على أساس المزايا النسبية. ويتمثل التعريف الذي تتبناه المنظمة للأمن الغذائي في:

"توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية".

ومن ناحية أخرى فإن هدف تحقيق الأمن الغذائي ظل الهدف الذي تمحورت حوله جهود التنمية في العديد من الأقطار العربية، وكان المفهوم الأساسي للأمن الغذائي يرتكز في الأساس على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في إطار منظور قطري دون مراعاة لتباين البيئات الزراعية العربية، ومن ثم تباين قدرتها على إنتاج سلع غذائية محددة. كما اقتصر هذا المفهوم على مجرد الاكتفاء الذاتي دون إيلاء اهتمام خاص لباقي روافد الأمن الغذائي، خاصة المتعلق منها بجودة وسلامة الغذاء المتداول في الأسواق، أو بمدى استقرار المعروض من سلع الغذاء الرئيسية في الأسواق العربية، هذا إلى جانب زيادة قدرة الطبقات الفقيرة في الحصول على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء. وقد أسفرت هذه السياسات عن توجهات تنموية أضرت بقاعدة الموارد في عدد من الأقطار العربية، كما حدّت من قدرة دول أخرى تمتلك مواردَ ملائمةً على استثمار ما تملكه من هذه الموارد خدمة لقضايا الأمن الغذائي العربي. وقد يكون من المفيد مستقبلاً أن يتطور مفهوم الأمن الغذائي ليكون مفهوماً قومياً وليس قطرياً، وأن تتاح لكل قطر عربي المشاركة بجهوده التنموية في تحقيق هذا الهدف ارتكازاً على ما يتوافر به من موارد أو إمكانات تنموية، وأن تكون البرامج الهادفة إلى الحد من ظاهرة العجز في الغذاء العربي متكاملة في جوانبها التنموية، بمعنى أن تتضمن برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية، مع مراقبة سلامة وجودة الغذاء المتداول في الأسواق، هذا بالإضافة إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء ومعدلاتها السعرية.

1 - 2 محاور الأمن الغذائي:

يقوم الأمن الغذائي على خمسة محاور أو أعمدة رئيسية يمكن توضيحها فيما يلي:

1 - 2 - 1 توفر الإمدادات الغذائية الكافية (Availability):

ويقصد بها إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه من حيث الكم والنوع، حيث يجب أن تأخذ سياسات الغذاء (إنتاج وتجارة وتوزيع وتداول وتخزين...الخ) بعين الاعتبار كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، وبخاصة في ظل الزيادة العالية في معدلات النمو السكاني والطلب المتزايد على الغذاء للاستخدامات الأخرى. ويعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدول فيما يتعلق بالإنتاج المحلي من الغذاء والقدرة على الاستيراد لتغطية العجز في المتاح من الغذاء في الأسواق المحلية وكفاءة الأنظمة التسويقية وبتفصيل أكثر فإن قدرة الدول على توفير إمدادات كافية من الغذاء تعتمد على ما يلي:

1 - الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والذي يعتمد على ما يلي:

(أ) مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والمالية وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة.
(ب) مدى ملاءمة السياسات الزراعية والغذائية.
(ج) مدى توفر البنى التحتية الزراعية.

(د) استقرار السياسات الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار الزراعي.

2) الواردات الغذائية والتي يعتمد توفيرها على ما يلي:

(أ) الأسعار العالمية للسلع الغذائية والتي تعتمد بدورها على عوامل العرض والطلب.
(ب) السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها على العالم الخارجي.
(ج) القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات الغذائية.
(د) السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم.
(ه) الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3) الكفاءة السوقية: وتؤثر على مدى إتاحة الغذاء اعتماداً على ما يلي:

(أ) التركيبة السوقية من حيث كونه احتكاري أو تنافسي.
(ب) المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به.
(ج) مدى توفر ومدى كفاءة البُنى التحتية التسويقية.
(د) التشريعات والأنظمة التسويقية.

1 - 2 - 2 استقرار الإمدادات الغذائية (Stability):

ويقصد بذلك استقرار المعروض من الغذاء من عام لآخر، مما يشير إلى ضرورة أن تأخذ سياسات الغذاء ضرورة توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات مناسبة (لا تقل عن 3-6 شهور)، وذلك لضمان استقرار إمدادات الأغذية في الظروف غير الطبيعية كالجفاف والحروب وبخاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية المهمة وفي مقدمتها الحبوب.

1 - 2 - 3 القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility):

وتعتبر من أهم المحاور في تحقيق الأمن الغذائي؛ لأن توفر كميات كافية من الأغذية يجب أن يصحبها توفر المقدرة المالية لجميع أفراد المجتمع وبخاصة الأسر الفقيرة تحتاج إلى توفر المقدرة المالية للتمكن من شراء الأغذية. ويشمل هذا المحور توفر وسائل نقل وتداول الأغذية بحيث يمكن إيصالها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف معقولة وبخاصة للفئات الأقل حظاً سواء في الريف أو المدن. ويشمل ذلك أيضاً مستويات الدخل الفردي والأسعار والأمن والاستقرار السياسي، خاصة في مناطق الحروب الأهلية والصراعات السياسية. ويمكن لسياسات الغذاء الملائمة المساعدة في زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات الكسب لدى جميع الناس فضلاً عن تحسين البنية الأساسية (الطرق وشبكات النقل) والأنظمة التسويقية والتجارية وتحسين شروط الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية.

1 - 2 - 4 نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety):

في ظل عولمة الاقتصاد وسهولة التبادل التجاري وانسياب السلع الغذائية أصبح المستهلك أكثر تعرضاً للعديد من المخاطر الناتجة عن الأغذية الملوثة وغير المطابقة لمواصفات الغذاء السليم، حيث تتعرض الأغذية إلى الكثير من أنواع التلوث مثل: التلوث البكتيري والميكروبي والإشعاعي، كما تتعرض الأسواق وبخاصة أسواق الدول النامية المستوردة للأغذية إلى حالات الإغراق بالأغذية غير المطابقة للمواصفات القياسية.

ويهتم هذا المحور بضمان سلامة وأمان الغذاء لحماية المستهلك.

ولكي يتم تحقيق هذا المحور لابد من انتهاج سياسات غذائية تركز على ضرورة تطبيق المواصفات والمعايير الضرورية لسلامة الغذاء الآمن وملاءمته للاستهلاك الآدمي على طول السلسلة الغذائية.

1 - 2 - 5 الأمن التغذوي (Nutrition security):

ويقصد بذلك حصول كافة أفراد الأسرة على الكميات المناسبة من البروتين والطاقة والعناصر الصغرى والمعادن. ولا يعتمد الأمن التغذوي للأسرة فقط على توافر الغذاء لدى الأسرة ولكن كذلك على عوامل أخرى مثل الحالة الصحية للأطفال والأمهات ومدى توفر المياه النظيفة، والصرف الصحي.

1 - 3 الأمن الغذائي على المستوى العالمي:

تتأثر أوضاع الأمن الغذائي بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية بجانب التطورات في حجم المخزون منها، والتي تعكسها العديد من مؤشرات الأمن الغذائي سواء على مستوى الدولة أو على المستوى العالمي. وتوضح مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى العالمي أن نحو 854 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية، منهم نحو 820 مليون نسمة في الدول النامية. ومنذ الفترة 1990 -1992، وهي الفترة المرجعية لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للتغذية المتمثل في تخفيض ناقصي التغذية إلى النصف، لم ينخفض عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية إلا بحدود 3 ملايين نسمة (من 823 مليون نسمة إلى 820 مليون نسمة). وقد شهد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ارتفاعاً في عدد ناقصي التغذية وفي نسبتهم على حد سواء منذ الفترة 1990 -1992. وتقدر أعداد ناقصي التغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بنحو 38 مليون نسمة تعادل نحو 4.6% من أعداد ناقصي التغذية في العالم، ونحو 9% من أعداد سكان الإقليم.

وتشير الصورة العامة لحالة انعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي إلى أن الجهود التي بذلت لخفض عدد الجياع في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015 قد قصرت عن تحقيق ما هو مطلوب. كما تشير التوقعات إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم سيظل في عام 2015 متجاوزاً للعدد المستهدف بنحو 170 مليون نسمة من الجياع.

ووفقاً لمعدلات النمو الحالية فإن التوقعات تشير إلى أن إقليم شرق آسيا سوف يتمكن من الوصول إلى هدف تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015، في حين تشير إلى تزايد أعداد ناقصي التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

وفي جانب عرض الغذاء والطلب عليه، تشير الإحصاءات إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وبخاصة الحبوب، مع ارتفاع أسعارها، وانخفاض مخزوناتها. ويقدر إنتاج القمح العالمي في عام 2007 بنحو 603.2 مليون طن، بزيادة نحو 1.2% على إنتاج عام 2006. ويقدر إنتاج الحبوب في العالم عام 2007 بنحو 2.075 مليار طن بزيادة نحو 4.6% على إنتاج عام 2006، جدول (2-1). ويتضح من الجدول ومن شكل (2-1) أن الاستهلاك العالمي من الحبوب في عام 2007 يفوق إجمالي الإنتاج بنحو 22 مليون طن. وقد انعكس العجز في إنتاج الحبوب على المخزون العالمي منها الذي انخفض إلى نحو 309 مليون طن في عام 2007. ويتوقع أيضاً أن ينخفض مخزون القمح العالمي في عام 2008 إلى نحو 142 مليون طن ليظل أقرب إلى مستوياته في عام 1983، جدول (2-2)، وشكل (2-2).

جدول (2-1): إنتاج واستهلاك محاصيل الحبوب في العالم خلال الفترة 1980 – 2007

السنوات	الإنتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن	الميزان مليون طن
1980	1،429	1،440	11 -
1981	1،482	1،458	24
1982	1،533	1،475	58
1983	1،469	1،501	32 -
1984	1،632	1،549	83
1985	1،646	1،553	94
1986	1،664	1،601	63
1987	1،600	1،640	40 -
1988	1،550	1،621	71 -
1989	1،673	1،677	-4
1990	1،768	1،707	61
1991	1،709	1،713	5 -
1992	1،785	1،737	48
1993	1،711	1،739	28 -
1994	1،756	1،762	6 -
1995	1،708	1،739	31 -
1996	1،873	1،808	64
1997	1،879	1،821	58
1998	1،876	1،835	41
1999	1،872	1،855	17
2000	1،843	1،857	15 -
2001	1،875	1،902	28 -
2002	1،822	1،909	88 -
2003	1،862	1،934	72 -
2004	2،043	1،990	53
2005	2،017	2،019	2 -
2006	1،992	2،043	51 -
2007	2،075	2،098	22 -

المصدر: معهد سياسات الأرض، موقع المعهد على الشبكة الدولية.

شكل (2-1): إنتاج واستهلاك محاصيل الحبوب في العالم خلال الفترة 1980-2007

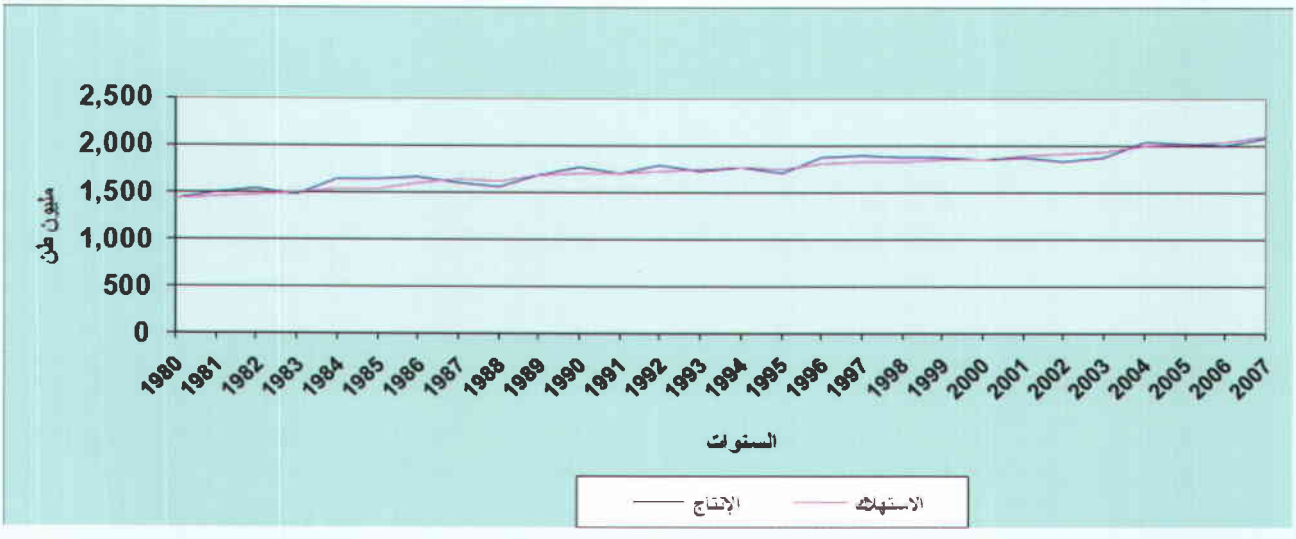

جدول (2-2): المخزون العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 1980 – 2007

السنوات	المخزون	الاستهلاك مليون طن	نسبة المخزون للاستهلاك
1980	308	1،440	21.4
1981	331	1،458	22.7
1982	389	1،475	26.4
1983	348	1،501	23.2
1984	428	1،549	27.6
1985	518	1،553	33.4
1986	572	1،601	35.7
1987	527	1،640	32.1
1988	449	1،621	27.7
1989	439	1،677	26.2
1990	492	1،707	28.8
1991	483	1،713	28.2
1992	518	1،737	29.8
1993	482	1،739	27.7
1994	476	1،762	27.0
1995	436	1،739	25.1
1996	487	1،808	26.9
1997	541	1،821	29.7
1998	580	1،835	31.6
1999	585	1،855	31.5
2000	564	1،857	30.4
2001	534	1،902	28.1
2002	441	1،909	23.1
2003	356	1،934	18.4
2004	404	1،990	20.3
2005	389	2،019	19.3
2006	336	2،043	16.4
2007	309	2،098	14.7

المصدر: معهد سياسات الأرض، موقع المعهد على الشبكة الدولية.

شكل (2-2): المخزون العالمي والاستهلاك من محاصيل الحبوب خلال الفترة 1980-2007

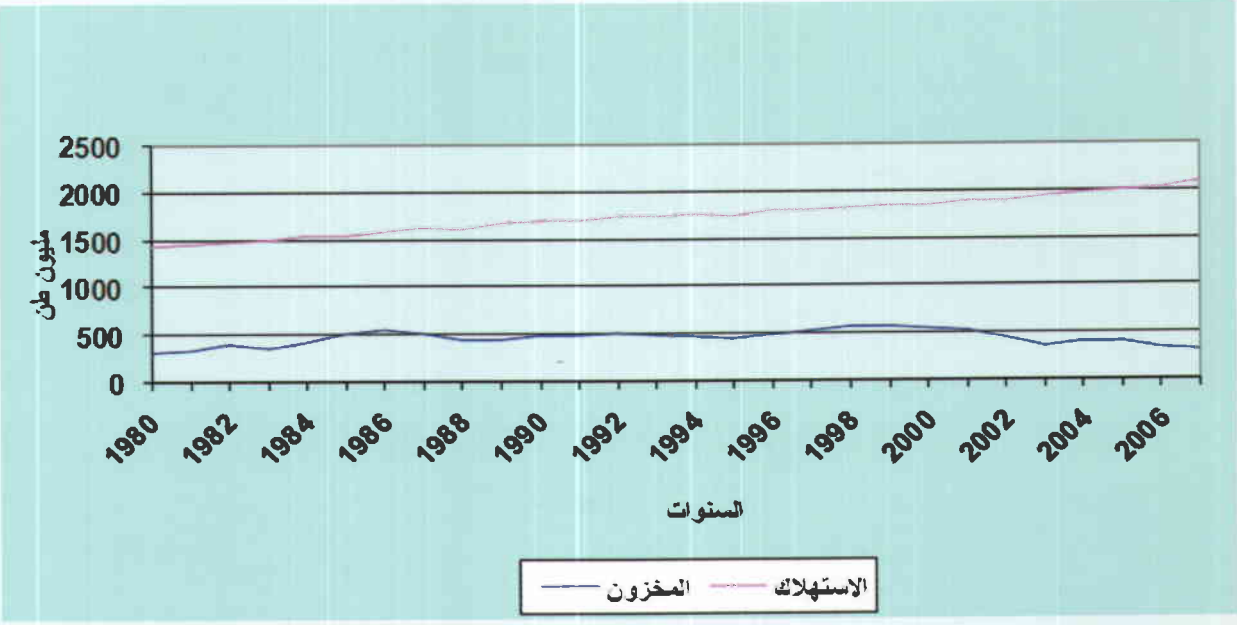

كما يتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الحبوب بنسبة 2.6% بين عامي 2007 و2008 ليبلغ نحو 2.12 مليار، ويتجاوز ذلك نمو الإنتاج مما يزيد الطلب على المخزون العالمي منه.

أما فيما يتصل بسلعة السكر فإن الدول المنتجة الرئيسية له تضم مجموعة الدول المنتجة الرئيسية للوقود الحيوي وتتصدرها البرازيل ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بجانب الهند والصين. ويقدر الإنتاج العالمي من السكر عام 2007 نحو 166 مليون طن تساهم فيه البرازيل بنحو 20%، الهند بنحو 16%، دول الاتحاد الأوروبي بنحو 10%، الصين بنحو 7%، أمريكا وتايلاند بنحو 5% و4% بالترتيب، جدول (2-3)، وشكل (2-3).

جدول (2-3): الدول المنتجة الرئيسية للسكر في العالم عام 2007

الدولة	الإنتاج مليون طن	الترتيب	الصادرات مليون طن	الترتيب
البرازيل	33.6	1	22.2	1
الهند	27.2	2	1.3	6
الاتحاد الأوروبي	16.8	3	1.2	7
الصين	11.6	4	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	7.7	5	-	-
تايلاند	7.0	6	4.5	2
المكسيك	5.5	7	0.38	12
دول مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية (ساداك)	5.4	8	2.34	4
أستراليا	5.2	9	2.96	3
باكستان	3.8	10	-	-
العالم	166	-		-

المصدر: 1- Illovo Sugar Group موقع المجموعة على الشبكة الدولية.
2 - بيانات العالم من Quarterly market outlook، Nov. 2007.

شكل (2-3): الدول المنتجة الرئيسية للسكر في العالم عام 2007

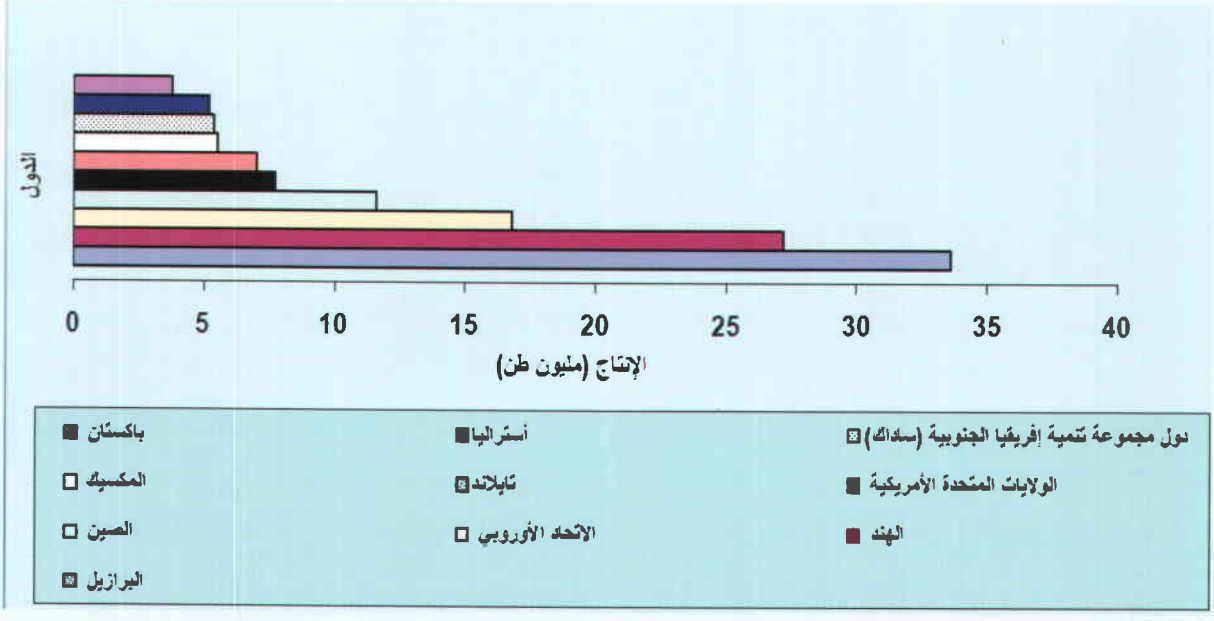

وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج العالمي من السكر في موسم 2008/2007 يزيد على الموسم الماضي بنحو 2.58%، جدول (2-4). كما يتوقع أن يزداد الاستهلاك بنحو 2.7%، ويظل الميزان موجباً. وكذلك الحال سوف يزداد كل من المخزون والمتاح للتصدير من السكر، غير أن الطلب على الاستيراد سوف ينخفض بنحو 1.25%.

جدول (2-4): موازنة السكر الخام في العالم خلال الفترة 2006 – 2008

(مليون طن)

البيـان	2007 - 2006	2008 - 2007 *	معدل التغير (%)
الإنتاج	166.03	170.308	2.58
الاستهلاك	154.98	159.169	2.7
الميزان	11.045	1.139	
طلب الاستيراد	46.07	45.496	1.25 -
المتاح للتصدير	46.77	49.768	8.01
المخزون	67.849	74.716	10.12
نسبة المخزون للاستهلاك	43.78	46.94	

* تقديرات 2008.

المصدر: من Quarterly Market Outlook، Nov. 2007

وبالنسبة للبذور الزيتية فإن التوقعات تشير إلى انخفاض إنتاجها العالمي بين موسمي 2007/2006 و2008/2007 من نحو 408 مليون طن إلى نحو 391 مليون طن، جدول (2-5). ومع ازدياد حجم الاستهلاك والطلب على البذور الزيتية لإنتاج الوقود الحيوي فإن المخزون العالمي منها سوف ينخفض إلى نحو 55 مليون طن في عام 2008 مقارنة بنحو 73 مليون طن في عام 2007، جدول (2-6)، وشكل (2-4).

جدول (2-5): الدول المنتجة الرئيسية للبذور الزيتية خلال الفترة 2003 – 2008

(الإنتاج مليون طن)

الدولة	2004-2003	2005-2004	2006-2005	2007-2006	2008-2007
أمريكا	76.60	95.94	95.53	96.61	80.1
البرازيل	53.58	55.58	59.13	62.01	64.06
الصين	50.72	58.62	57.23	59.09	54.32
الأرجنتين	36.84	43.43	45.03	53.16	52.34
الهند	29.68	29.39	30.60	29.92	34.21
دول أخرى	87.77	98.74	104.29	107.19	105.15
الإجمالي	335.18	381.69	391.81	407.98	390.09

المصدر: Foreign Agricultural Service / USDA

جدول (2-6): المخزون العالمي من البذور الزيتية خلال الفترة 2003 – 2008

(الإنتاج مليون طن)

الدولة	2004-2003	2005-2004	2006-2005	2007-2006	2008-2007
الأرجنتين	16.31	17.40	17.76	24.25	21.99
البرازيل	15.52	16.77	16.75	18.78	17.57
أمريكا	4.15	8.29	14.20	17.02	4.95
دول الاتحاد الأوروبي	1.83	3.21	3.48	3.51	2.92
الصين	2.10	4.70	4.47	3.12	2.82
دول أخرى	4.48	6.43	7.43	6.25	4.99
الإجمالي	44.38	56.80	64.09	72.94	55.23

مصدر: Foreign Agricultural Service / USDA

شكل (2-4): تطور الإنتاج والمخزون العالمي من البذور الزيتية خلال الفترة 2003-2008

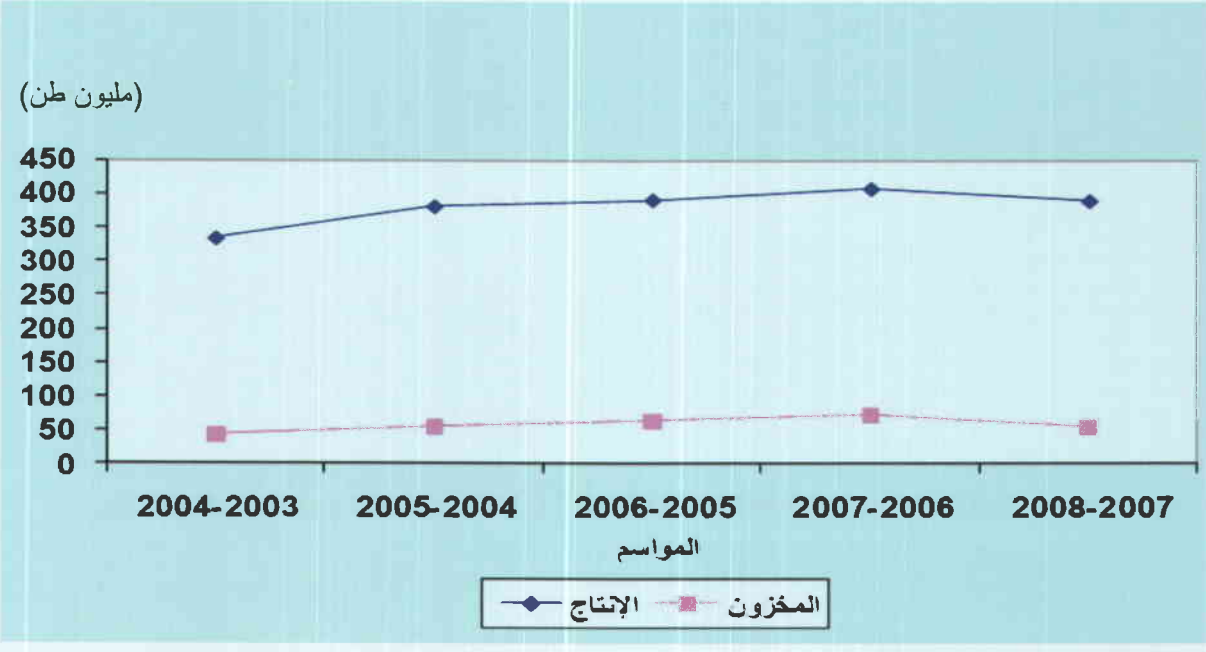

وتشير بيانات التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين تتصدر قائمة الدول الرئيسة المصدرة للقمح والذرة الشامية وجملة الحبوب. وتتصدر تايلاند وفيتنام والولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان والصين ومصر القائمة فيما يتصل بتصدير الأرز، جدول (2-7).

جدول (2-7): الدول الرئيسية المصدرة للقمح، الذرة الشامية، الأرز في العالم عام 2007

(الصادرات مليون طن)

القمح			الذرة الشامية			الأرز		
الدولة	الترتيب	كمية الصادرات	الدولة	الترتيب	كمية الصادرات	الدولة	الترتيب	كمية الصادرات
الولايات المتحدة الأمريكية	1	32.5	الولايات المتحدة	1	62	تايلاند	1	9.0
كندا	2	14.5	الأرجنتين	2	15	فيتنام	2	5.0
روسيا	3	12.0	البرازيل	3	9	الولايات المتحدة الأمريكية	3	3.5
الأرجنتين	4	11.0	باراجواي	4	1.6	الهند	4	3.4
دول الاتحاد الأوروبي	5	9.0	أوكرانيا	5	1.2	باكستان	5	2.9
أستراليا	6	8.0	الصين	6	1	الصين	6	1.3
كازاخستان	7	8.0	جنوب إفريقيا	7	0.8	مصر	7	1.1
أوكرانيا	8	5.2	الهند	8	0.5	أورجواي	8	0.8
الصين	9	2.5	كندا	9	0.4	الأرجنتين	9	0.5
تركيا	10	1.5	دول الاتحاد الأوروبي	10	0.3	كمبوديا	10	0.5

المصدر: معهد سياسات الأرض – و USDA.

1 - 4 الأمن الغذائي على المستوى العربي:

لقد خطت الدول العربية خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء. ففي خلال الفترة بين عام 2000 و2006 استطاعت الدول العربية مجتمعة تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 62.6%، وفي إنتاج البذور الزيتية زيادة تقدر بحوالي 10.1%، والسكر بنحو 11.11%، وتوضح بيانات جدول (2-8)، وشكل (2-5) تطور إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر في الوطن العربي خلال الفترة 2000- 2007.

جدول (2-8): تطور الإنتاج العربي من الحبوب والسكر والبذور الزيتية خلال الفترة 2000-2007

(الإنتاج مليون طن)

السنوات	الحبوب	البذور الزيتية	السكر الخام
2000	38.15	2.9	2.7
2001	47.6	6.5	2.8
2002	46.97	5.8	2.7
2003	56.19	5.6	2.9
2004	55.27	7.1	2.9
2005	52.61	5.5	3.0
2006	62.03	5.84	3.0
2007	62.5	5.88	3.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

شكل (2-5): تطور الإنتاج العربي من الحبوب والسكر والبذور الزيتية خلال الفترة 2000-2007

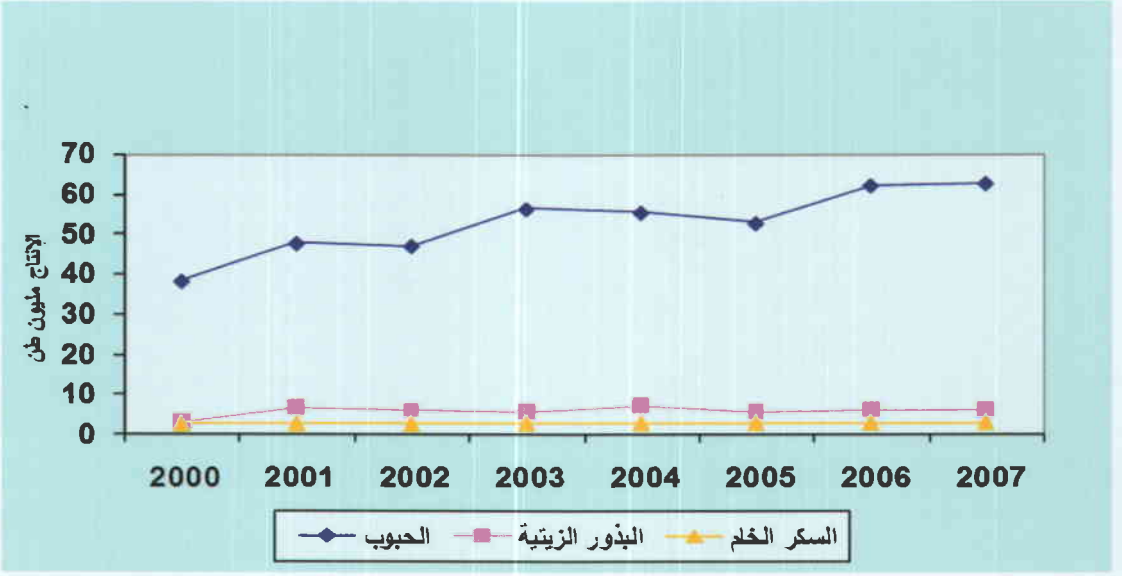

وبالرغم من أهمية تلك الحصيلة من الإنجازات، إلا أن ما تحقق ليس على مستوى الطموح، حيث لا زالت معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية متدنية كما هو الحال بالنسبة للحبوب والزيوت والسكر. وهي ذات السلع التي تشهد أسعارها زيادات متسارعة نتيجة اتجاه الدول المنتجة الرئيسية لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي. لا تزال العديد من الموارد المتاحة غير مستغلة أو الاستغلال الأمثل وبالتالي تبقى طاقات معطلة لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة منها في زيادة وتحسين الإنتاج الغذائي في الوطن العربي. وقد أثمرت الجهود المبذولة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي في زيادة إنتاج وتوفير السلع الغذائية خلال العامين المنصرمين، حيث ازداد إنتاج مجموعات سلع الحبوب، الخضر، الفاكهة، البقوليات، الزيوت النباتية، ومعظم المنتجات الحيوانية والسمكية. في حين شهد إنتاج السكر استقراراً، وتراجع إنتاج الأسماك ولحوم الدواجن بين هذين العامين. وازدادت قيمة التجارة العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية وارتفعت بذلك قيمة الصادرات العربية من تلك المجموعات بين عامي 2005 و2006، من حوالي 5.5 مليار دولار إلى حوالي 5.7 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة الواردات من حوالي 23.3 مليار دولار إلى حوالي 24.3 مليار دولار.

بين الاتجاه العام لأسعار السلع الغذائية في الدول العربية تصاعد أسعار العديد من تلك السلع خلال السنوات القليلة الماضية نتيجةً لارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، وإزالة دعم تلك المدخلات، وإزالة دعم أسعار المستهلكين في معظم الدول العربية. هذا بجانب التأثيرات المباشرة لارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية.

وتشهد أعداد ناقصي التغذية (استهلاك الطاقة دون مستوى الاحتياجات اليومية) في الدول العربية تراجعاً مستمراً نتيجة للجهود المبذولة لتوفير الغذاء وتحسين أوضاع الأمن الغذائي حيث انخفضت نسبة ناقصي التغذية في الوطن العربي من نحو 30% كمتوسط للفترة 1969 – 1971 إلى نحو 13% كمتوسط للفترة 2002 -2006. كما أن المتوسطات اليومية لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين في الوطن العربي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي.

وفيما يختص بمتوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية في الوطن العربي فقد ارتفع خلال السنوات الأخيرة من نحو 2830 سعراً إلى نحو 2930 سعراً. كما ازداد متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين من نحو 74 جراماً إلى نحو 88 جراماً. وازداد متوسط نصيب الفرد من الدهون من نحو 63 جراماً إلى نحو 65 جراماً، وهو أقل من المتوسط على المستوى العالمي الذي تراجع من نحو 78 جراماً إلى نحو 76 جراماً.

أوضحت مؤشرات الاكتفاء الذاتي الاستقرار النسبي لكل من مجموعات الحبوب والدقيق، البطاطس (البطاطا)، الخضر، الفاكهة، ومجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من مجموعات السلع الغذائية فيما يتصل بمستويات معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي. تضم المجموعة الأولى مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة تراوحت بين 27.8% و56.3% وتشمل كلاً من الزيوت النباتية (27.8 %)، السكر المكرر(33.5%)، والحبوب (56.3%). وتضم المجموعة الثانية مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة تراوحت بين 60% و86% وتشمل البقوليات (60%)، الألبان ومنتجاتها (71%) لحوم الدواجن(75%)، واللحوم الحمراء (86%). وتشمل المجموعة الثالثة مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة تراوحت بين 97% و104% وتضم الفاكهة (97%)، الخضر (100%)، البطاطس (101%)، والأسماك (104 %).

2 - تحديات الأمن الغذائي العربي:

2 - 1 ندرة واستخدامات الموارد الزراعية:

2 - 1 - 1 الموارد الأرضية:

تقدر الرقعة الجغرافية للوطن العربي بنحو 1.406 مليار هكتار (أي ما يعادل عشر مساحة اليابسة على المستوى العالمي). وبلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2006 حوالي 71.3 مليون هكتار. ويتركز حوالي 97.8% من المساحات في إحدى عشرة دولة عربية يتصدرها السودان بنسبة 29.6% من تلك المساحات، والمغرب بنسبة 12.5%، الجزائر 11.2%، والعراق 10%، وسوريا 7.8% وتونس 7.3%، السعودية 6.1% ومصر 4.9%، وليبيا 3.7% واليمن والصومال بنحو 2.3% و2.1% بالترتيب، جدول (9).

تأتي محاصيل الحبوب في مقدمة المحاصيل التي تزرع في المنطقة العربية وتشغل حوالي 46% من المساحة المزروعة. تأتي بعدها محاصيل البذور الزيتية حيث تشغل حوالي 8.7% من المساحة المزروعة. وتحتل المرتبة الثالثة المحاصيل المستديمة (محاصيل الفاكهة بصفة أساسية) (5.8%)، وتأتي في المرتبة الرابعة الأعلاف الخضراء بحوالي (3.7%)، ثم محاصيل الخضر (3.3%)، ومحاصيل البقوليات (1.8%) وتأتي بعد ذلك محاصيل الدرنات والمحاصيل السكرية بنسب تقل عن 1%.

2 - 1 - 2 الموارد المائية:

تقدر جملة الموارد المائية المتاحة للاستخدام والمتجددة سنوياً في الوطن العربي بحوالي 247 مليار متر مكعب، منها 204.62 مليار متر مكعب مياه سطحية وحوالي 35.04 مليار متر مكعب مياه جوفية. وتقدر المياه من المصادر غير التقليدية بحوالي 7.6 مليار متر مكعب. وتقدر جملة الاستخدامات السنوية الكلية لموارد المياه في الوطن العربي بحوالي 190.6 مليار متر مكعب منها حوالي 169 مليار متر مكـــعب (89%) مستخدمة في الزراعة.

جدول (2-9): التوزيع النسبي للمساحات المزروعة في الدول العربية عام 2006

الدولة	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	نسبة من إجمالي المساحة المزروعة
تونس	5180.0	7.3
الجزائر	8403.6	11.8
السعودية	4357.0	6.1
السودان	21113.0	29.6
سوريا	5587.0	7.8
الصومال	1500.0	2.1
العراق	6929.8	9.7
ليبيا	2644.0	3.7
مصر	3526.3	4.9
المغرب	8946.6	12.5
اليمن	1609.5	2.3
الوطن العربي	71310.1	100

2 - 1 - 3 المراعي والغابات:

تقدر المساحة الإجمالية للمراعي في الوطن العربي عام 2006 بحوالي 468.6 مليون هكتار، وتتركز في عدد محدود من الدول العربية، حيث تشكل جملة مساحة المراعي في كل من السعودية والسودان والصومال، موريتانيا، الجزائر، المغرب وليبيا نحو 93% من جملة مساحة المراعي في الوطن العربي عام 2006، وترتفع النسبة إلى نحو 97.7% بإضافة مساهمة كلٍ من سوريا والأردن واليمن جدول (2-10).

جدول (2-10): التوزيع النسبي للمراعي بالدول العربية عام 2006

المساحة (ألف هكتار)

الدولة	المساحة	نسبة من المساحة الإجمالية (%)
الأردن	7000.0	1.5
تونس	4927.9	1.1
الجزائر	32776.7	7.0
السعودية	170000.0	36.3
السودان	117180.0	25.0
سوريا	8290.0	1.8
الصومال	42000.0	9.0
العراق	4000.0	0.9
سلطنة عمان	1000.0	0.2
ليبيا	13300.0	2.8
المغرب	21000.0	4.5
موريتانيا	39250.0	8.4
اليمن	7000.0	1.5
المجموع	468585.8	100.0

وتقدر مساحة الغابات في الوطن العربي في عام 2006 بحوالي 92.7 مليون هكتار. وتتركز الغابات في دول محدودة من دول الوطن العربي حيث يختص السودان منها بحوالي 69% والصومال بنحو 9.8%، موريتانيا (4.7%)، الجزائر (4.6%)، المغرب (4%)، السعودية (2.9%)، واليمن (1.7%). وتساهم تلك الدول بحوالي 97.1% من جملة مساحة الغابات في الوطن العربي في عام 2006، وتتوزع النسبة المتبقية من المساحة بين عدد محدود من الدول العربية، جدول (2-11).

جدول (2-11): التوزيع النسبي للغابات بالدول العربية عام 2006

المساحة (ألف هكتار)

الدولة	المساحة	نسبة من المساحة الإجمالية (%)
الجزائر	4303.0	4.6
السعودية	2700.0	2.9
السودان	64360.0	69.4
الصومال	9040.0	9.8
المغرب	3698.0	4.0
موريتانيا	4400.0	4.7
اليمن	1600.0	1.7
الوطن العربي	92704.1	100.0

2 - 1 - 4 الموارد البشرية:

تقدر أعداد سكان الوطن العربي عام 2006 بحوالي 324.7 مليون نسمة منهم حوالي 143 مليون نسمة (44%) سكان ريفيين. وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبياً وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية، ويقدر المعدل السنوي لنمو السكان في الوطن العربي خلال الفترة 1995-2003 بنحو (2.4%)، وبلغت نسبة الزيادة في أعداد السكان بين عامي 2005 و2006 نحو 2.53%.

2 - 1 - 5 الثروة الحيوانية والسمكية:

يقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية من الحيوانات المنتجة (الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل والجاموس) في عام 2006 بنحو 375 مليون رأس، منها حوالي 62 مليون رأس من الأبقار، تتركز بصفة رئيسية في السودان (66%)، الصومال

(8.6%)، مصر (7.5%)، والمغرب (4.5%). وحوالي 4.4 مليون رأس من الجاموس تتركز في مصر (90.5%)، والعراق (9.4%). وتقدر أعداد الأغنام بحوالي 180 مليون رأس تتركز في السودان (28%)، سوريا (12%)، الجزائر (11%)، المغرب 9.6%، الصومال (7%) والسعودية (6.5%). وتقدر أعداد الماعز بنحو 113 مليون رأس 38% منها بالسودان، 24% بالصومال، بينما تتراوح نسب تركزها بين نحو 7.1% و3.3% في اليمن، موريتانيا، المغرب، السعودية، مصر، والجزائر. أما الإبل فقد بلغت أعدادها في عام 2006 حوالي 15.4 مليون رأس تتركز في الصومال بنحو 46.2%، والسودان بنحو 26.4%، موريتانيا بنحو 9.7% والسعودية بنحو 6%.

وفيما يختص بالثروة السمكية فإنها تشكل مكوناً مهماً من الموارد العربية التي يمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية، خاصة في مجال البروتينات. وتمتلك الدول العربية نحو 22.7 ألف كيلومتر من الشواطئ البحرية، ونحو 608 ألف كيلومتر مربع من الجرف القاري، بالإضافة إلى مساحات كبيرة من البحيرات والأنهار والمجاري المائية. ويقدر إنتاج الأسماك في الوطن العربي بحوالي 2.63 مليون طن سنوياً كمتوسط الفترة 1996-2000 وبلغ حوالي 3.48 مليون طن في عام 2006، منها نحو 2.9 مليون طن من المصايد الطبيعية. ويتركز إنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية في المغرب (30.4%)، موريتانيا (22.2%)، مصر (12.1%)، اليمن (7.1%)، الجزائر (5.4%)، سلطنة عمان (5.2%)، تونس (3.7%)، الإمارات (3.1%) السعودية (2.1%)، والسودان (2%).

ويشكل الاستزراع السمكي إحدى المجالات المهمة لزيادة إنتاج الدول العربية من الأسماك إذ ساهم بنحو 0.6 مليون طن تعادل 17% من جملة الإنتاج العربي من الأسماك عام 2006. ويتركز إنتاج الأسماك من الاستزراع السمكي بصفة رئيسية في مصر (91.4%)، اليمن (3.2%)، السعودية (2.6%)، سوريا (1.5%) وتونس (0.5%).

جدول (2-12): المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية في الوطن العربي
خلال الفترة 1999 – 2006

الإنتاج: ألف طن الأعداد: ألف رأس

البيان	متوسط الفترة 99-2003	2004	2005	2006
		الأعداد (ألف رأس)		
أبقار	58.24	60.53	61.33	61.85
جاموس	3.66	3.96	4.12	4.35
أغنام	159.63	171.73	174.62	180.24
ماعز	103.96	114.37	112.42	112.96
جمال	13.54	14.78	15.08	15.43
		الإنتاج (ألف طن)		
جملة اللحوم	6.21	6.79	7.09	6.93
لحوم حمراء	3.62	4.03	4.15	4.28
لحوم بيضاء	2.59	2.76	2.94	2.64
الألبان	19.81	22.17	24.10	24.33
البيض	1.21	1.41	1.27	1.29
الأسماك	3.19	3.68	3.58	3.48

2 - 2 التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

2 - 2 - 1 التوازن بين المنظور القومي والقطري:

ظلت السمة الأساسية للسياسات الاقتصادية والزراعية في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية هي إتباع كل دولة سياسات اقتصادية زراعية لا يُراعى فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة، هذا بالرغم من كافة الاتفاقيات الموقعة بين الأقطار العربية. وباستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن تنسيق السياسات الاقتصادية والزراعية هو في الواقع في حده الأدنى، وإذا كانت هناك أسباب موضوعية لبروز القطرية على حساب القومية في العقود الماضية، فإن هذه الظروف من المفروض لا تستمر حيث أثبتت تجربة الماضي أن الانكفاء القطري يعد أهم المشاكل التي تواجه الاقتصادات العربية وجعلها في غالبيتها تعتمد على موارد طبيعية قابلة للنضوب من جهة وتتأثر بشدة بالأسعار العالمية من جهة أخرى، مما جعل هذه الاقتصادات غير قادرة على مواجهة الأزمات الحادة المفاجئة، ولقد أجمع الاقتصاديون على أن الدولة القطرية تلاشى دورها في الاقتصاد الدولي وأصبحت التكتلات الاقتصادية هي الرائدة في هذا المجال.

وتأسيساً على ذلك فيمكن القول أن أخذ البعد القومي عند وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية (بما فيها الضرائب وأسعار الصرف وأسعار الفائدة) يمثل أداة فاعلة لتحقيق تعاون اقتصادي عربي يحقق أهداف الأمة في التنمية الشاملة ويساعد على احراز معدلات نمو متسارعة، وعلى صعيد القطاعات الزراعية ثبت من خلال تجربة العقود الماضية أن عدم تنسيق السياسات الزراعية العربية ألحق أضراراً كبيرة بالزراعة العربية، ولم يتقدم أي قطاع زراعي عربي ليصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة، فعدم وجود تنسيق في سياسات الإنتاج واستغلال الموارد الأرضية والمائية وضعف التنسيق في السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية والزراعية قد أدى ذلك إلى زيادة معدلات الهدر في استخدام الموارد وأضعف قدرة الزراعة العربية على التقدم والمنافسة في الأسواق العالمية.

2 - 2 - 2 صغر حجم الحيازات الزراعية:

يغلب على الزراعة العربية صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار المزارعين يمثلون الأغلبية الساحقة (80%) من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية، وهؤلاء الزراع يفتقرون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم أمراً حيوياً لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه دون أن يذهب هامش كبير منه إلى طبقة الوسطاء، ويلاحظ أن المؤسسات الحالية الموجودة سواء كانت روابط مستخدمي المياه أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، أو إتحادات المنتجين، وغيرها هي مؤسسات ضعيفة في العديد من الحالات ويسيطر عليها كبار الزراع والملاك في حالات أخرى، مما يستدعي إعادة النظر فيها لتكون أكثر فاعلية وشفافية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار المزارعين بما يخدم القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة.

ويعد هذا التطوير المؤسسي من أشد تحديات العمل التنموي خلال العقدين القادمين، إذ أن تحقيق التقدم في هذا الاتجاه يقتضي تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص مع المؤسسات الحكومية، هذا فضلاً عن أهمية اختيار نماذج العمل الجماعي الأكثر توافقاً مع ظروف البيئات الزراعية العربية.

2 - 2 - 3 محدودية حجم الاستثمارات:

من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، لأن كل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار، بيد إن قطاع الزراعة ليس من بين القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر وطول دورة رأس المال في بعض الأنشطة الزراعية وتعرض الاستثمار إلى مخاطر مالية.

والزراعة العربية ليست فقط في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات بل هي في حاجة إلى ضخ رأس مال كبير لنقلها من وضعها الحالي إلى وضع يجعلها قادرة على منافسة نظيراتها في دول العالم المتقدم، فما زال رأس المال الخاص يحجم عن التوجه نحو الزراعة، الأمر الذي يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية العربية وجعله أكثر جذباً للاستثمار، وهذا يتطلب خلق بيئة استثمارية مناسبة، يقع العبء الأساسي فيها على الحكومات العربية المطالبة بتوفير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة.

ومن ناحية أخرى فإن الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي تحتاج إلى إعادة نظر، كما أن توفير ضمانات كافية للمستثمرين للحفاظ على رؤوس أموالهم، والاستقرار الأمني والسياسي وإتاحة الفرص للتصدير بتقديم تسهيلات مناسبة كلها تقع على عاتق الحكومات بالدرجة الأولى. إن جعل الاستثمار الزراعي أكثر جاذبية للمستثمرين العرب يمثل تحدياً حقيقياً أمام الزراعة العربية، وبدون خلق البيئة الزراعية الاستثمارية الملائمة، ستكون المهمة ثقيلة أمام متخذي القرار وواضعي ومنفذي السياسات الزراعية.

وعليه فإن الدول العربية أمام تحديات متعددة الجوانب، تتمثل في خلق الاستقرار السياسي والأمني، ورفع العائد على رأس المال المستثمر، وتخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج للحد من مخاطر الاستثمار، كما ينبغي تفعيل اتفاقيات الاستثمار وفي مقدمتها الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية.

وفي ظل الفجوة الغذائية التي تعاني منها المنطقة العربية باستيرادها ما يقارب 50% من احتياجاتها الغذائية، فإن الضرورة تقتضي النهوض بالإنتاج الغذائي العربي ليواكب المتطلبات المتزايدة في مجالات الاستهلاك لتغطية الفجوة الغذائية وبما يحقق قدراً من الفوائض التصديرية. وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن المساحات المزروعة في المنطقة العربية قد بلغت نحو 71 مليون هكتار عام 2006، في حين أن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 198 مليون هكتار، أي أن ما يتم استغلاله في الوقت الراهن لا يتجاوز 35% من المساحات الصالحة للزراعة، إضافة إلى أن هناك مساحة تقدر في المتوسط بحوالي 17 مليون هكتار تترك بوراً نتيجة للعديد من المعوقات والمحددات لاستخدام تلك الأراضي. وتقدر دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن المساحات المتاحة للزراعة المطرية تبلغ نحو 186.6 مليون هكتار، يستخدم منها في الوقت الراهن حوالي 33.01 مليون هكتار أي ما نسبته 17.70%. وبلا شك فإن معظم تلك المساحات تتوفر في الدول ذات الإمكانيات الأرضية الواسعة والتي تفتقر إلى الاستثمارات المطلوبة لاستغلال تلك الأراضي، مما يدعو إلى ضرورة العمل القومي التكاملي في هذا الاتجاه. وخير مثال لذلك السودان الذي تقدر أراضيه بنحو 84 مليون هكتار، وما يستغل منها للزراعة حسب إحصاءات عام 2006 يقدر بنحو 21 مليون هكتار أي نحو 25% من المساحات الصالحة للزراعة.

2 - 2 - 4 الفوارق في مستويات المعيشة بين الريف والحضر:

إن الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الحضر والريف تجعل من الريف عاملاً للطرد وتخلق عدم استقرار في المجتمعات الريفية العربية، ففي جانب الدخل ينخفض دخل سكان الريف عن دخل سكان الحضر وترتفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ بين سكان الريف حيث أوضحت الدراسات أن 44.6% من سكان الريف العربي (في 12 دولة عربية) يعيشون تحت خط الفقر.

وفي جانب الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية لاستقرار الحياة في الريف فهي ليست متوفرة بشكل مناسب في كثير من المناطق الريفية العربية. كما أن المرأة في الريف ما زالت تعاني من مشاكل الأمية وضعف المشاركة الفعلية في جهود التنمية. هذا بجانب تدني فرص العمل في الريف مما يرفع معدلات البطالة وفي نفس الوقت انخفاض متوسط الأجور، فإن المسألة تزداد تعقيداً وينجم عنها مشاكل عديدة في مقدمتها الهجرة من الريف إلى المدن وما تمثله من ضغوط اقتصادية واجتماعية.

وإذا كان المجتمع الريفي العربي هو عصب الزراعة العربية فإن الزراعة ذاتها تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي، فكلما كان المجتمع الريفي يستشعر الأمان الاجتماعي والرعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوفير فرص عمل مناسبة وخلق مصادر متنوعة للدخل يؤدي ذلك كله إلى استقرار الزراعة، ويمهد السبيل إلى تطورها وتقدمها.

2 - 2 - 5 توفير الغذاء الآمن للسكان:

منذ ثلاثة عقود مضت والأقطار العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي قومي عربي وتوفير الغذاء الآمن صحياً للشعوب العربية، وإذا كانت الأقطار العربية قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الرئيسية، فإن جودة هذه السلع في جانب منها هو دون المواصفات القياسية العالمية وما زلنا رغم ذلك في أمس الحاجة إلى سياسات قومية مدعومة بسياسات قطرية تحقق أمناً غذائياً قومياً عربياً بجودة عالية وبأسعار مناسبة، وما زال هذا الهدف لم يتحقق وصعب المنال بدون تنسيق عربي حقيقي وفاعل.

إن الاستخدام المفرط في المبيدات والأسمدة الكيماوية يرفع من الأثر المتبقي للعناصر الثقيلة والضارة في السلع الزراعية،

مما يجعل هذه السلع قابلة لتعريض مستهلكها لأخطار العديد من الأمراض، من هنا فنحن في تحدٍ مزدوج يتمثل في توفير الغذاء بالأسعار المناسبة من جهة، وأن يتوفر في هذا الغذاء الشروط الصحية الضرورية للحفاظ على صحة الإنسان من جهة ثانية.

2 - 2 - 6 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية:

لم تعد مقولة زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة فقط مقولة تناسب سمات العصر الحالي، بل إن زيادة الإنتاج هي شرطٌ ضروري ولكن ليس كافياً، حيث تتطلب زيادة الإنتاج أن يتم بتكلفة منخفضة وبجودة عالية وقدرات تسويقية ذات كفاءة عالية حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية. إذاً فالزراعة العربية في تحدٍ كبير، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ومتطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، والممارسات الزراعية الجيدة، وفي نفس الوقت فساح الطريق أمام القطاع الخاص وتذليل الصعوبات التي تواجهه سواء في مجالات الإنتاج أو التسويق العالمي. وتجدر الإشارة هنا لى أن تحقيق إنجاز في هذا الاتجاه يقتضي العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية لعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية، وتوجيه الموارد وفقاً لمبادئ المزايا النسبية والتنافسية.

2 - 2 - 7 نماذج من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول العربية:

وكنماذج من هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية فإن الجدول التالي يوضح وصفاً لنوع هذه التحديات والقضايا من منظور بعض الدول العربية، والتي تشتمل في معظم حالات الدول على ارتفاع السلع الغذائية المستوردة بجانب تحديات الظروف الطبيعية والمناخية، وحالات الفقر وانخفاض الدخول، ضعف الخدمات المساندة وبخاصة التمويل الصغير وخدمات البحوث والإرشاد الزراعي.

جدول (2-13) التحديات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي لبعض الدول العربية

الدولة	نوع التحديات
البحرين	- ارتفاع تكلفة السلع الغذائية المستوردة. - الزيادة السكانية الطبيعية وزيادة استقدام العمالة الأجنبية. - عدم الترشيد في استهلاك الغذاء.
تونس	- ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. - أمراض الحيوان خاصة أنفلونزا الطيور. - تقلبات المناخ والأنظمة البيئية. - التمويل الزراعي بخاصة الصغير.
السودان	- نظام ملكية الأرض وعدم كفاية القوانين والتشريعات المنظمة لاستخدام الأرض. - النزاعات حول الموارد الطبيعية (الصراع بين الرعاة والمزارعين). - الثقافة والعلاقات الاجتماعية (الاختلافات الثقافية واللغوية). - النمو السكاني والحيواني. - ضعف التمويل الزراعي وتدني كفاءة التسويق.
سوريا	- العطالة. - ضعف الخدمات الإجتماعية في الريف.
العراق	- الفقر والجوع. - تذبذب كميات الأمطار وتدني المياه المخزونة والجفاف والتصحر. - زيادة حدة الافات الزراعية. - المنافسة للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية. - النقص في مدخلات الإنتاج مثل البذور والسماد. - تدني خصوبة التربة. - أمراض الدواجن والحيوان وعدم توفر مستلزمات العلاج. - العادات الغذائية والنمط الاستهلاكي.

فلسطين	- البطالة وفقدان الدخل. - ارتفاع أسعار الغذاء والوقود.
موريتانيا	- الفقر والجوع وسوء التغذية. - ارتفاع معدل النمو السكاني.
ليبيا	- التحولات الديموغرافية وتطور التجمعات الحضرية. - ندرة الموارد الطبيعية والتصحر. - النمط التقليدي للإنتاج الزراعي وتدني الإنتاجية وضعف استخدام التقانات الحديثة. - الحيازات الزراعية وتدني متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي.
مصر	- تدني المخزون الاستراتيجي لبعض المحاصيل والمنتجات الحيوانية. - زيادة معدل الفائدة على الودائع بالبنك المركزي وارتفاع معدل التضخم. - تعديل النمط الاستهلاكي لبعض الطبقات الاجتماعية خاصة الوسطي والدنيا نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المتطلبات الضرورية لبناء الإنسان.
المغرب	- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية. - انتشار الفقر خاصة في الريف وتدني دخول الفلاحين.
اليمن	- ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية. - الفقر والعوز في المناطق الريفية. - محدودية الأراضي الزراعية وندرة المياه ونمو الطلب على السلع الغذائية. - ضعف الأداء المؤسسي للقطاع وقصور التشريعات والتنسيق المؤسسي. - تشتت الحيازات وعدم كفاية سياسات الدعم لصغار المزارعين. - ضعف كفاءة الري وحصاد مياه الأمطار وصيانة المدرجات الزراعية وانخفاض خصوبة التربة. - ضعف البحث والإرشاد الزراعي والنظم التسويقية. - غياب المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والمتكاملة عن القطاع الزراعي. - عدم كفاية الموارد المالية وتدني الاستثمارات الخاصة نتيجة ضعف الحوافز والتسهيلات وكذلك محدودية دور تنظيمات المزارعين. - محدودية الإقراض الزراعي وضعف الاستفادة من هذه الخدمة. - عدم كفاية برامج التدريب والتوعية الموجهة للمرأة الريفية لتطوير مشاركتها في التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

2 - 3 الفجوة التقنية في القطاع الزراعي العربي:

تمثل التطورات التكنولوجية المتلاحقة على الصعيد العالمي تحدياً كبيراً أمام الزراعة العربية، فقد شهد العالم طفرة في مجالات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج والإنتاجية، وأصبح إنتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها، ويعتبر استنباط السلالات عالية الإنتاج والجودة والمتلائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجاً للمياه سمة من سمات العصر الحديث، ولا تتوقف البحوث عند حد، فالاختراعات متواصلة بل وصلت إلى عصر الاستنساخ ولم يعد مقبولاً أن تمثل إنتاجية الوحدة المنزرعة من الخضروات والفواكه في الدول العربية 50% من مثيلتها في الدول المتقدمة، ونفس الشيء بالنسبة للثروة الحيوانية سواء فيما يخص إنتاج اللحوم أو الألبان.

إن استمرار الأوضاع في الزراعة العربية على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى يجعل من الصعوبة بمكان الوصول بالزراعة العربية إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم، ولا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظم الري الحديثة والتسويق والإرشاد الزراعي، أي أن الدول العربية أمام إحداث ثورة زراعية شمولية تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل واستثمارات كبيرة، فمراكز البحث الزراعي العربية ما زالت عاجزة عن إمداد الزراع العرب بالأصناف النباتية والأصول الوراثية والهجن الحيوانية التي تمكنها من إحداث التغيير الشمولي المطلوب، ولعل الجهد الفردي لم يعد مناسباً لتحقيق التقدم على هذا المسار بل يحتاج الأمر إلى تعاون وتنسيق على مستوى الدول العربية يتضمن تحديث مراكز البحث وإمدادها بالوسائل الضرورية وخلق الكوادر البحثية القادرة، وفي نفس الوقت تجنب التكرار، وتبادل الخبرات، ومن ثم زيادة فاعلية الجهود البحثية، وتعظيم عوائدها.

ويعد تطبيق التقانات الحديثة في الزراعة المطرية أمراً في غاية الأهمية، حيث تمثل الزراعة المطرية نحو 78% من المساحة المزروعة موسمياً، ولا زال هذا القطاع يعاني من مشاكل كثيرة تستلزم النهوض به من خلال التوسع الأفقي، إذ أن المساحة المتاحة للزراعة المطرية تبلغ حوالي 186.6 مليون هكتار يستخدم منها في الوقت الراهن حوالي 33.01 مليون هكتار أي ما نسبته حوالي 17.70% مما يعكس مدى إمكانية التوسع الأفقي في الزراعة المطرية.

كما يتأتى التوسع الرأسي في زيادة كفاءة استخدام الأراضي الصالحة للزراعة على محورين، يتمثل الأول في زيادة الكثافة المحصولية إذ تبلغ تلك الكثافة في الوقت الراهن نحو 55% في أراضي الزراعة المطرية في الوطن العربي. والمحور الثاني يتمثل في رفع الإنتاجية الهكتارية والحيوانية وذلك من خلال استنباط الأصناف والسلالات المحسنة واستخدام التقانات المتطورة وتطبيق التركيبات المحصولية والمعاملات الفلاحية، واستخدام الأساليب الحديثة لحصاد المياه التي يمكن أن تساهم في رفع الكثافة المحصولية وزيادة الإنتاجية.

2 - 4 البنيات التسويقية والتجارية:

واكب مسيرة التنمية الزراعية في العديد من الدول العربية عدم توازن بين جهود ونتائج تنمية الإنتاج الزراعي وتلك الخاصة بتنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج، إذ استثمرت أموال طائلة في مجالات تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية دون أن يرافق ذلك جهوداً واستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق وتصنيع هذا الإنتاج. وجاءت المحصلة إهداراً لقدر كبير من الإنتاج الذي تم تحقيقه بعناء، وبالتالي تقليصاً للأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاعات الإنتاج. الأمر الذي يدعو إلى تحقيق التوازن التنموي الضروري فيما بين أنشطة ومشروعات تنمية الإنتاج، وتلك الخاصة بأنشطة ومشروعات تسويقه وتصنيعه. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم أن مسئولية تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي تقع عادة على عاتق القطاع الخاص، فإن تخطيط السياسات الدافعة لتنمية هذه الأنشطة تقع بالضرورة على عاتق الأجهزة الحكومية المختصة بما في ذلك بلورة مشروعات الاستثمار التسويقي الملائمة، وإحاطتها ببيئة استثمارية جاذبة لاهتمامات رجال الأعمال من القطاع الخاص، هذا إلى جانب تطوير البنية التشريعية الوطنية بالقدر الذي يسمح بخلق نظام فاعل للتعاقد الزراعي التسويقي يتسم بالعدالة بين أطراف التعاقد من ناحية، وسرعة البت في مشاكل التطبيق الميداني من ناحية أخرى. ويوضح الجدول التالي أهم المشاكل والمحددات التي تواجه البنيات والنظم التسويقية في بعض الدول العربية.

جدول (2-14) أهم المشاكل التي تواجه البنيات والنظم التسويقية والتجارية المعاصرة في بعض الدول العربية

الدولة	المشاكل والمحددات
الأردن	- ضعف استقرار الأسعار وارتفاع نسبة المخاطر السعرية لدى المنتجين. - عدم ارتباط الإنتاج بالطلب في السوق. - ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق المختلفة. - ضعف البيئة الاستثمارية اللازمة لقيام القطاع الخاص بدوره في التسويق بشكل فعال. - صغر السوق المحلي الذي يجعل قطاع التسويق أكثر تأثراً بالأسواق والمنافسة الإقليمية. - عدم قدرة الصادرات على التوسع في الأسواق التقليدية والدخول الملموس للأسواق ذات الدخول العالية حتى الآن. - إخفاق نظام التسويق في إيجاد زراعة تصنيعية متخصصة وزراعة تصديرية متخصصة تقوم على أساس الزراعة التعاقدية. - تنامي منافسة المستوردات للمنتجات المحلية والإغراق وتنامي المنافسة في الأسواق التصديرية نتيجة تطبيق الأردن لسياسات تحرير تجارة السلع الزراعية. - ضعف نظام الرقابة على المواصفات المعتمدة وتعدد أجهزة الرقابة وعدم تكامل المختبرات اللازمة لها. - ضعف البنى التحتية للتسويق وخصوصاً أسواق الجملة للخضار والفواكه وأسواق المواشي وفي أسلوب ونظم إدارة المرافق التسويقية.
البحرين	- نقص وعدم كفاءة الخدمات التسويقية (تعبئة-تغليف – تدريج- تخزين –الخ). - زيادة نسبة الفقد. - ارتفاع تكاليف التسويق وخفض القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية.
تونس	- ضعف مساهمة الأسواق المنظمة في ترويج الإنتاج الفلاحي. - وجود قنوات تسويقية موازية للأسواق المنظمة لا تتوفر فيها شفافية المعاملات التجارية. - تدني كفاءة النظام التسويقي للمنتجات الزراعية.
السودان	- التذبذب في الإنتاج الزراعي. - عدم توفر وضعف الخدمات التسويقية. - السياسات الاقتصادية: والتي تشمل سياسات الصادر والوارد والسياسات التمويلية وسياسة التدخل الحكومي بالشراء المباشر. - تعثر برامج نظم المعلومات التسويقية وعدم شموليتها للكثير من المعلومات المتكاملة. - عدم تطوير وتحديث الأسواق المركزية وأسواق الجملة. - وسائل التخزين مازالت تقليدية وذات سعات محدودة وتفتقر إلى خدمات التبريد والتهوية والتعقيم، كما أن وسائل الرفع والمناولة يعوزها التطوير، وتفتقر البلاد إلى الخدمات المتطورة في مجالات ما بعد الحصاد(التجميع والنظافة والفرز والتدريج والتعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية). - عدم توفر المال الكافي في الوقت المناسب لبناء المخزون الاستراتيجي من الحبوب خاصة الذرة وافتقار هيئة المخزون الاستراتيجي للأوعية التخزينية المناسبة في الأماكن المستهدفة. - ارتفاع تكلفة الترحيل كما أنّ قطاع النقل البري وشبكة الطرق البرية غير كافية مع وجود العديد من الطرق غير المعبدة التي تشكل عقبات تحد من تواصل تلك الطرق بخاصة في فصل الخريف. - تدهور قطاع النقل بالسكك الحديدية. - العبء الضريبي على مدخلات الإنتاج الحيواني والسمكي وازدواجية وتعدد الرسوم والضرائب على القطعان.
سوريا	- تعدد الحلقات التسويقية (مزارع أو منتج، وسيط أول، وسيط ثانٍ وثالث، سوق الجملة، تاجر نصف جملة، تاجر، وسيط، مستهلك...) - تفتقر الأسواق للشفافية السعرية حيث لا يوجد نظام معلومات سعرية متاح للعموم وموزع على التجار في مختلف مراحل السلسلة التسويقية. كما أن هناك نقصاً في المعلومات المتعلقة بتكاليف الإنتاج والبيانات المتوفرة هي مجرد بيانات تقريبية. - عدم كفاءة أسواق الجملة من حيث تسهيل تبادل المعلومات على طول القناة التسويقية بين المستهلكين والمنتجين ومراقبة التكاليف ومتابعة النوعية. - الافتقار إلى تطبيق المواصفات المناسبة للأسواق المحلية والخارجية من حيث طرق الإنتاج أو التعبئة والتغليف. - ارتفاع تكاليف النقل والشحن داخلياً وخارجياً. - ارتفاع عناصر التكلفة في مؤسسات القطاع العام وزيادة الهدر.

العراق	- تذبذب أسعار المنتجات الزراعية وعدم استقرارها نتيجة العرض والطلب. - الوضع الأمني يحول دون وصول الفلاحين والمزارعين إلى مراكز البيع لبيع منتوجاتهم - انخفاض معدلات إنتاج العراق من المنتوجات الزراعية الحيوانية بسبب تفشي مرض أنفلونزا الطيور، وتهريب المواشي، وذبح الإناث منها وانتشار الأمراض فيها. - عدم تأمين الأعلاف الكافية للماشية حيث المتوفر لا يسد سوى نصف الاحتياجات. - الجفاف والتصحر وقلة المراعي الخضراء وندرة المياه. - شح الوقود. - فتح الحدود أمام المنتجات الزراعية وبدون ضوابط وإجازات. - ضعف معلومات السوق.
فلسطين	- تعذر تطوير البنية التحتية والمرافق التسويقية اللازمة نتيجة ضعف الامكانيات المتاحة. - إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الزراعي نتيجة ارتفاع عنصر المخاطرة. - غياب المؤسسات أو الشركات التسويقية الفلسطينية القادرة على بناء علاقات تجارية عربية وأجنبية تتصف بالديمومة. - ضعف نظم المعلومات التسويقية وضعف الدعاية والترويج. - ضعف قنوات الإقراض والتمويل المتاحة لتمويل الصادرات الزراعية الفلسطينية للخارج.
قطر	- عدم وجود سياسة سعرية تضمن حداً أدنى من الأسعار للمنتجات الزراعية المحلية لضمان حصول المزارعين على عائد ملائم. - نقص الكوادر الفنية المتخصصة والاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج. - صغر حجم الحيازات الزراعية وتباعدها عن بعضها. - المنافسة غير المتكافئة مع الواردات من الدول المجاورة. - قلة وتدني كفاءة البنية التحتية مثل: وسائل التبريد والتخزين. - موسمية الإنتاج وإغراق السوق بالمنتجات سريعة التلف عند ذروة الإنتاج. - عدم الاهتمام بالوظائف التسويقية من فرز وتعبئة وتصنيع زراعي. - عدم ربط ودعم مدخلات الإنتاج بإنتاج محاصيل معينة ذات عائد مجزٍ ولديها ميزة نسبية.
ليبيا	- ضعف البنية التحتية للأسواق. - ضعف القدرة التخزينية لمواكبة الإنتاج والمحافظة على الأسعار. - عدم مواكبة الإرشاد التسويقي للعمليات التسويقية المختلفة. - ضعف المعلومات والبيانات التسويقية المتعلقة بالأنواع والكميات والأسعار.
موريتانيا	- ارتفاع تكلفة الهوامش التسويقية وضعف قنوات التسويق. - ارتفاع تكاليف النقل ووعورة الطرق البرية. - ضعف الأوعية التخزينية وانعدام خدمات الفرز والتدريج خاصة للخضر والفاكهة. - إغراق الأسواق بالسلع المستوردة.
اليمن	- تدني المواصفات النوعية للمنتجات الزراعية مما يقلل من فرصتها للتسويق أو الحصول على سعر مجزٍ. - ارتفاع هوامش التسويق وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. - ضعف كفاءة الوظائف التسويقية (التجميع، التعبئة، والنقل والتخزين). - نقص الخبرات الإدارية والفنية وعدم توفر مستلزمات التسويق كالبنى التحتية مثل: المخازن ومراكز التسويق ووسائل النقل والتعبئة والتبريد وأجهزة الرقابة والفحص بالشكل والعدد والكفاءة المطلوبة. - ضعف الإرشاد التسويقي.

2 - 5 الخدمات الزراعية المساندة:

تمثل البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ووقاية النباتات والتمويل الزراعي والخدمات البيطرية (صحة الحيوان) أهم الخدمات الزراعية المساندة للإنتاج الزراعي. غير أنّ هذه الخدمات تعاني من ضعف التمويل والاعتمادات المالية المخصصة لها وقلة التدريب للكوادر العاملة في معظم الدول العربية. كما أنّ ضعف العلاقة والتنسيق بين البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي تسبب في ضعف استخدام التقانات الحديثة. ويعدّ غياب صناعة مميزة للبذور المحسنة واحداً من المعوقات التي تجابه الإنتاج الزراعي في الدول العربية. ويبين جدول (2-15) نوعية الخدمة الزراعية المساندة وأهم المشاكل والمحددات لها في بعض الدول العربية.

جدول (2-15) الخدمات الزراعية المساندة والمشاكل والمحددات في بعض الدول العربية

الدولة	نوعية الخدمة المساندة	المشاكل والمحددات
الأردن	- وقاية المزروعات. - الخدمات البيطرية وتنمية الثروة الحيوانية. - الإقراض الزراعي. - الخدمات البحثية والإرشادية. - التسويق الزراعي. - حماية المزارع من الكوارث. - التنظيم والإشراف وعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الخاصة بالنشاط الزراعي. - مدخلات الإنتاج خاصة البذور والشتول لبعض المحاصيل والآليات الزراعية.	
البحرين	- تحضير الأراضي الزراعية للمزارعين. - مكافحة الآفات بالمزارع. - الخدمات البيطرية. - حفر آبار المياه، وإنشاء وصيانة المصارف الزراعية وإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الري - الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية.	- انخفاض أداء هذه الخدمات بسبب قلة الاعتمادات في السنوات الأخيرة.
تونس	- البحوث والإرشاد. - وقاية النباتات. - الصحة الحيوانية والتلقيح الاصطناعي. - بعض النشاطات المتعلقة بالصيد البحري.	- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الزراعية المساندة.
السودان	- البحوث الزراعية. - نقل التقانة والإرشاد الزراعي. - وقاية النباتات. - التخطيط والاقتصاد الزراعي والمسوحات الزراعية.	- ضعف العلاقة بين البحوث والإرشاد، النقص في الكوادر البحثية وضعف تمويل البحوث الزراعية. - ضعف الإرشاد الزراعي. - ضعف الاعتمادات المالية المخصصة.
سوريا	- البحوث العلمية الزراعية. - الإرشاد الزراعي. - وقاية النباتات. - الرعاية البيطرية واللقاحات والمحافظة على السلالات المحلية للحيوانات وتحسينها. - القروض الزراعية. - التعليم والتدريب. - تمكين المرأة الريفية.	- المدة الزمنية الطويلة لاستنباط واعتماد الأصناف المحسنة. - عدم توفر الإمكانات الكافية (تجهيزات – وسائط النقل) على مستوى الوحدة الإرشادية. - ارتفاع تكاليف رش المبيدات. - عدم توفر مخابر بيطرية كافية. - معظم القروض قصيرة الأجل.

العراق	- البحوث الزراعية. - الإرشاد الزراعي. - وقاية المزروعات. - الصحة الحيوانية. - التصنيع الزراعي. - التسويق الزراعي. - وكالات بيع مدخلات الإنتاج ومستلزماته.	
فلسطين	- الإرشاد الزراعي (النباتي والحيواني). - خدمات بيطرية (اللقاحات والتطعيمات).	الخدمات الزراعية المساندة غير متطورة لنقص الإمكانات المتاحة كذلك لا توجد بنية تحتية مكتملة ذات كفاءة عالية، ضعف التمويل المخصص لمراكز البحث العلمي، المعيقات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والاغلاقات المتكررة من قبل الاحتلال.
قطر	- البحوث والإرشاد الزراعي. - مكافحة الآفات خاصة آفات النخيل. - الميكنة الزراعية (إعداد الأرض حتى الحصاد). - مدخلات الإنتاج (بيع المبيدات، بذور الخضروات، والطين الزراعي بأسعار مدعومة، توزيع الأسمدة مجاناً. دعم أسعار الشعير والردة كأعلاف للحيوانات). - الرعاية البيطرية. - التسويق (شراء الأصناف الجيدة من التمور بأسعار مدعومة، توفير صناديق تعبئة الخضروات مجاناً. - خدمات فنية (تحاليل التربة والأسمدة والماء والعلف).	عدم كفاية الموارد المالية لتوفير الكميات اللازمة من مدخلات الإنتاج - نقص الكوادر البشرية المدربة – عدم توفر بعض البنيات الأساسية مثل: مختبرات الوقاية والمرافق الخاصة بالحجر الزراعي – عدم تغطية مراكز الخدمات الزراعية كل أنحاء القطر.
الكويت	- توفير وتوزيع الحيازات الزراعية. - الرعاية البيطرية. - الدعم المادي والفني.	
مصر	- التمويل الزراعي. - البحوث الزراعية. - الإرشاد الزراعي. - التقاوي للمحاصيل الرئيسة. - التسويق لبعض المحاصيل.	
المغرب		نقص الكوادر البشرية - قصور في التشريعات والقوانين – قصور مؤسسي يتمثل في غياب وكالة وطنية لمراقبة الجودة ومنع الغش.
موريتانيا	- البحوث والتطوير والدراسات. - الإرشاد الزراعي والإرشاد التسوقي. - وقاية المحاصيل. - الخدمات البيطرية.	ضعف استخدام التقانات الحديثة – ضعف التمويل والمخصصات المالية – القصور في التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للعمل الزراعي – النقص في تدريب وتأهيل القوى البشرية.
اليمن	- البحوث والإرشاد. - وقاية النباتات. - الخدمات البيطرية. - التسويق الزراعي.	ضعف الميزانيات التشغيلية لخدمات البحوث والإرشاد – عدم فعالية خدمات الوقاية والخدمات البيطرية لانعدام التنظيم.

3 - المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المؤثرة على مسارات الأمن الغذائي العالمي والعربي:

تؤثر التغيرات في الأحوال المناخية على الأمن الغذائي من خلال تأثيرها على جميع عناصر النظام الغذائي العالمي والوطني والمحلي. فالتقلبات المتكررة والعنيفة في الأحوال الجوية وموجات الجفاف والفيضانات، ارتفاع مستوى سطح البحر، وازدياد التذبذب في معدلات تساقط الأمطار لها تأثيرات آنية على إنتاج الغذاء، البنيات الأساسية لتوزيعه، عمليات الطوارئ لتوزيع الغذاء، ووسائل سبل كسب العيش والفرص المتاحة وصحة الإنسان في المناطق الريفية والحضرية. كما أنّ التغيرات التدريجية في متوسطات درجات الحرارة ومعدلات الأمطار يمكن أن تكون لها آثار مدمرة على الإنتاج الزراعي. وقد شهد عام 2007 والنصف الأول من 2008 ارتفاعاً مستمراً في أسعار المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج الزراعي خاصة الأسمدة والطاقة كما ارتفعت أسعار المواد النفطية إلى معدلات عالية قبل أن تهبط ثانية مع الأزمة المالية العالمية والتي ضربت الأسواق المالية في العالم وتسببت في كساد اقتصادي يُخشى أن يؤثر على النمو الاقتصادي في دول العالم المختلفة. ويوضح الجزء التالي من التقرير آثار استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي والتغير المناخي وندرة المياه والنمو السكاني على أوضاع الأمن الغذائي في بعض الدول العربية والإجراءات المتخذة في هذه الدول للحد من هذه الآثار.

3 - 1 استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي:

أثر تصاعد أسعار النفط في السنوات الماضية اتجهت بعض الدول الصناعية إلى إنتاج الوقود الحيوي باستخدام بعض المحاصيل الغذائية واتخذت لذلك سياسات وأهدافاً محددة. وقد نتج عن ذلك تقلص المعروض من بعض المحاصيل الغذائية خاصة الحبوب والزيوت النباتية وأدى ذلك - بجانب عوامل أخرى - إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. ولما كانت الدول العربية تعتمد على استيراد المواد الغذائية – بدرجات متفاوتة – فقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه المواد داخلياً وندرتها في بعض الأحيان الأمر الذي أثر سلباً على أوضاع الأمن الغذائي خاصة بالنسبة للطبقات ذات الدخل المنخفض والمحدود. فقد تدنت القدرة الشرائية للفقراء وذوي الدخل المحدود الذين ينفقون الجزء الأكبر من دخولهم على شراء المواد الغذائية وأثر ذلك على الكميات المتاحة لهم للاستهلاك والتي تضمن سلامتهم الصحية. وقد تعددت الإجراءات المتخذة في كل دولة عربية إلا أنها سارعت إلى تخفيض الرسوم الجمركية للواردات من سلع الغذاء كما أنّ بعض الدول مثل: مصر وسوريا فرضت قيوداً على تصدير بعض المحاصيل الغذائية. ويفصل جدول (2-16) آثار استخدام بعض المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي والإجراءات المتخذة في بعض الدول العربية لمجابهتها.

جدول (2-16) أثر إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية

الدولة	الأثر على الأمن الغذائي			الإجراءات المتخذة في الدولة للحد من الآثار
	الأثر على الأسعار	الأثر على توفر السلع الغذائية	آثار أخرى	
الأردن	ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 9.3% خلال 2007 مما ساهم برفع معدل التضخم, أما لعام 2008 فإن الزيادة السنوية في الأسعار محسوبة على أساس نسبة الزيادة في متوسط أسعار المستهلك للشهور الخمس الأولى من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي فقد بلغت 12.6%.	شهدت بعض السلع مثل: الزيوت النباتية والأرز شحاً في الأسواق ولفترات متقطعة.	- ارتفعت أسعار المنتجات الصناعية بكافة أنواعها - ارتفعت أسعار الأسمدة البوتاسية والفوسفاتية بنحو 4 إلى 5 أضعاف.	- تخفيض الرسوم الجمركية للواردات من سلع الغذاء. - زيادة مستويات الأجور في القطاع العام. - توفير القمح والطحين والسلع الغذائية للمستهلكين بكافة شرائحهم بأسعار مدعومة. - الرقابة على الأسعار. - وسعت وزارة التربية والتعليم برنامجها الخاص بالتغذية المدرسية. - إنشاء المزيد من الأسواق الشعبية. - نشاط الجمعيات الخيرية. - تقديم قروض ميسرة للأسر الفقيرة لرفع دخلها. - منع تصدير بيض المائدة والخضروات والفاكهة لفترة محدودة. - بناء مخزون استراتيجي للقمح والشعير. - تدخل الحكومة بالاستيراد المباشر . - العمل على استمرار تنفيذ أحد المشاريع الممولة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبالتعاون مع التحالف الوطني لتحقيق الأمن الغذائي وهو أحد مبادرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهذا المشروع يعنى بتوزيع المواشي على الأسر الفقيرة لتربيتها والاستفادة من منتجاتها وبخاصة الحليب.
البحرين	ارتفعت أسعار السلع الغذائية بصورة عامة بأكثر من 20 % كما أن أسعار الأرز والقمح ارتفعت بنحو 35 %.	السلع متوفرة.	لا توجد.	- تم في هذا العام زيادة الدعم المخصص للحوم الحمراء ولحوم الدواجن المحلية . - مخزون استراتيجي للسلع الغذائية الأساسية يغطي فترة 8 أشهر. - إعداد إستراتيجية للتنمية الزراعية (2009-2014).
السودان	- شهدت أسواق المحاصيل الزراعية المحلية ارتفاعاً كبيراً في أسعار الحبوب الغذائية خلال النصف الأول من العام 2008.	الحد من الهبات والمساعدات الدولية التي تصل السودان في صورة معونات غذائية خاصة في مناطق النزاعات في غرب البلاد.	تصاعد الصراع على الموارد المائية بسبب تزايد الحاجة للمياه لاستخدامها في الري.	- تخفيض الرسوم الجمركية للواردات من سلع الغذاء. - توفير ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي. - دعم تكلفة التمويل الزراعي. - إعداد البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية (2008-2011) لتأهيل البنيات الأساسية والتوسع الرأسي والأفقي.
سوريا	ارتفعت أسعار المواد الغذائية.	انخفض المعروض من السلع الغذائية خاصة الأرز والذرة والمواد العلفية.	احتكار المواد الغذائية – عدم استقرار الأسواق - تهريب المواد الغذائية والمشتقات النفطية – زيادة نسبة الإنفاق على الغذاء على حساب الصحة والتعليم.	- تخفيض الرسوم الجمركية للواردات من سلع الغذاء. - مساهمة مؤسسات القطاع العام في توفير المواد الغذائية بأسعار أقل من السوق وتشديد الرقابة على الأسعار. - السماح للقطاع الخاص باستيراد كافة المواد الغذائية. - منع تصدير بعض المنتجات والسلع الغذائية الرئيسية والحياتية أو تقييده لفترات زمنية للحد من الارتفاع السريع للأسعار. - منح المنتجين للمحاصيل الرئيسية أسعاراً مجزية لتشجيعهم على تسويقها لمؤسسات الدولة والمحافظة على المخزون الاستراتيجي وخاصة بالنسبة للقمح. - استمرار الدولة بتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي وزيادة المساحات المستثمرة وتشجيع المشاريع الاستثمارية الخاصة من خلال التسهيلات الكاملة للمشاريع الزراعية والصناعات الغذائية خاصة في المناطق الأقل نمواً في سوريا.

مصر	ارتفاع الأسعار.	قلة المعروض من بعض السلع الغذائية.	ارتفاع معدلات التضخم بالدولة وانخفاض حد الكفاية الاشباعية من الغذاء علي نظيراتها من المعدلات العالمية.	- دعم أسعار السلع الغذائية مثل: رغيف الخبز. - حظر تصدير المحاصيل الرئيسية للحد من ارتفاع أسعارها بصورة غير طبيعية (مثل محصول الأرز). - إصدار القوانين التي من شأنها أن تحد من عمليات ذبح الحيوانات الصغيرة من الذكور والإناث للمحافظة على قوام الثروة الحيوانية. - مشروعات التوسع الأفقي: مثل استصلاح الأراضي الزراعية (مثل منطقة غرب النوبارية، ومشروع توشكي وشرق العوينات وقري الظهير الصحراوي). - مشروعات التوسع الرأسي: مثل استنباط سلالات جديدة للمحاصيل الرئيسية مثل: القمح والذرة والتي تتميز بإنتاجية مرتفعة وتتحمل الظروف المناخية واستنباط سلالات ذات صفات جيدة بالنسبة لماشية اللحم والإبل والأغنام من أجل تحسين النوع والجنس للسلالات الناتجة.
المغرب	ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية والأساسية.			زيادة ميزانية صندوق المقاصة (نظام للموازنة لدعم السلع الأساسية) إلى الضعف عما هو مبرمج للعام 2008. - مراجعة صندوق المقاصة لضمان تدابير أنجع. - تدابير اقتصادية لتقليص تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الدولية. - استراتيجية لتحقيق الإنصاف وتقوية الحماية الاجتماعية.
ليبيا	ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية بصفة عامة.	النقص الملحوظ في بعض السلع الغذائية	ارتفاع آثار مدخلات الإنتاج للسلع الغذائية المنتجة محلياً	- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وبخاصة ذوى الدخل المحدود. - زيادة الإنتاج المحلي من بعض السلع الغذائية الضرورية. - دعم أسعار بعض السلع الأساسية وبخاصة التموينية. - استثمار مساحات كبيرة لإنتاج الحبوب في بعض الدول الصديقة والشقيقة والرفع من القدرة الإنتاجية للمشاريع القائمة في الدولة. - ترشيد استغلال الموارد الطبيعية في الدولة. - تطوير قاعدة معلومات موحدة.
الكويت				تقدم الدولة دعم أسعار للسلع الرئيسية عن طريق الشركات الحكومية (الشركة الكويتية للتموين، شركة مطاحن الدقيق) التي توفر الخبز ومنتجاته الغذائية والأعلاف بأسعار في متناول الجميع.
تونس	ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية المستوردة.	لم تتأثر الكميات المستوردة	عبء على الموازنة بسبب ارتفاع نفقات الدعم بمقدار الضعف في 2007 مقارنة بـ2006	- تنفيذ برامج تدخل خاصة لفائدة الفقراء، وتتمثل في توفير وجبات غذائية مجانية تساهم في تمويلها الدولة والمواطنين في إطار "التضامن الوطني"، - لم ترتفع أسعار مشتقات الحبوب (الخبز والعجين) التي تنتفع بدعم مباشر من الدولة، على مستوى الإستهلاك وذلك حفاظاً على المقدرة الشرائية للمواطن. - مراجعة السياسة السعرية بالنسبة إلى المنتجات الخاضعة إلى التسعيرة على مستوى الإنتاج والتي تشمل القمح الصلب والقمح اللين من خلال إقرار زيادة هامة لتكون الأسعار المحلية في مستوى الأسعار العالمية. - زيادة الاستثمار لاقتناء التجهيزات الفلاحية للجمعيات التعاونية. - اعتماد هامش بسيط للقروض للزراعات الكبرى والتامين عليها. - الإرتقاء بإنتاج البذور الممتازة وتوفير منحة للبذور العلفية. - زيادة المساحات المروية للزراعات الكبرى.

العراق	- الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء.		ارتفاع نسبة الجائعين وغير الآمنين غذائياً.	- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال توفير البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات والسيطرة الحيوية للآفات الزراعية والاستخدام العلمي الأمثل لها. - إعادة تأهيل البنية التحتية في القطاع الزراعي وخاصة الطاقات الخزنية (السايلوات). - بناء وتعزيز القدرات الفنية والإدارية للقطاع الزراعي من خلال برامج التدريب والتأهيل في الداخل والخارج للقطاعين الحكومي والخاص. - مشاريع الخطة الاستثمارية لعام 2008 لدعم القطاع الزراعي.
فلسطين	ارتفاع أسعار الزيوت النباتية خاصة زيت الذرة وفول الصويا بنسبة 60%.			- إعادة تأهيل الآبار الارتوازية والينابيع بالإضافة إلى استصلاح الأراضي الزراعية وشق الطرق الزراعية.
قطر				- زيادة المخزون من المواد التموينية. - طرح المواد التموينية في مناقصات تنافسية. - إبرام عقود توريد ملزمة ومن عدة مصادر وبكميات كبيرة - زيادة قيمة الدعم وصرف المواد التموينية بأسعار مخفضة بالسوق. - تطوير مواصفات وجودة المواد التموينية المدعومة لتحفيز المواطن على شرائها وبالتالي التأثير على أسعار المواد المماثلة بالسوق والمحافظة على عدم ارتفاعها. - دراسة وبحث ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من خلال مسح شامل لأسباب الظاهرة. - الدخول في مفاوضات مباشرة على الأسعار مع الموردين لتخفيض أسعارهم المقدمة قدر الإمكان. - تكثيف الرقابة على مراكز البيع للتأكد من البيع بالأسعار المعلنة. - التنسيق مع جهات الاختصاص بدول مجلس التعاون وتبادل المعلومات حول أسعار المواد التموينية. - على المدى البعيد زيادة السعة التخزينية المتوفرة.
موريتانيا	ارتفاع الأسعار محلياً.	قلّ المعروض من بعض السلع الغذائية مثل: الأرز والذرة والسكر والزيوت.	آثار نفسية تتجلى في الخوف من الجوع.	- إعفاء بعض المواد الاستهلاكية الرئيسية من الرسوم الجمركية كالأرز وفتح حوانيت مخفضة في الأماكن الأكثر احتياجاً ودعم المشاريع الصغيرة كالحوانيت (الدكاكين). - بيع الأسمدة بسعر كلفتها وتنظيم السوق والعمليات التسويقية وإفساح المجال للوحدات الزراعية والمنتجين لتسويق منتجاتهم من المحاصيل والسلع الزراعية،واستهداف تعظيم منفعة المستهلك وضمان الأسعار المناسبة لبعض السلع الغذائية الإستراتيجية والهامة.

3 - 2 التغير المناخي:

ازدادت في العقود الأخيرة التقلبات السريعة والمفاجئة في الأحوال المناخية (مثل الفيضانات ونوبات الجفاف) وارتفاع درجات لحرارة نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب تدني كمية المياه ونوعيتها، وزيادة تفشي الوبائيات وكذلك الإضرار بالأنظمة لإيكولوجية والتنوع البيولوجي فيها وقد هدفت الاتفاقية الإطارية الدولية لتغير المناخ واتفاقيات المحافظة على التنوع الحيوي ومنع تدهور البيئة إلى الحد من غازات الاحتباس الحراري والآثار السالبة على الحياة في الأرض. وقد تم إجراء بعض الدراسات حول لتغير المناخي في بعض الدول العربية لمعرفة آثار هذه التغيرات واقتراح البرامج والوسائل للحد منها ومشروعات تكيف ومواكبة لإنتاج النباتي والحيواني والسمكي بالدول العربية لآثار التغير المناخي. وقد خلصت نتائج هذه الدراسات إلى حدوث نقص في الإنتاج لزراعي وتدهور التربة الزراعية واتساع رقعة التصحر وندرة الموارد الطبيعية. كما ارتفع معدل درجات الحرارة وسطح البحر في لمناطق الساحلية. وقد أدى ذلك إلى تدهور الحياة خاصة في الريف مما زاد من حدة الفقر وزاد من معدلات الهجرة إلى المدن وفاقم لك من أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية. وقد تنوعت المقترحات في الدول العربية للحد من هذه الآثار والتكيف مع التغير لمناخي وفقاً لطبيعة وحدّة المشكلة في الدولة المعنية كما هو مبين في جدول (2-17).

جدول (2-17) آثار التغير المناخي ومقترحات مجابهته في بعض الدول العربية

الدولة	الآثار	المقترحات
تونس	-ارتفاع معدل الحرارة على مستوى القطر. - ازدياد تواتر وحدّة السنوات القصوى الجافة في أفق 2050 (تتغير الفترات الأكثر جفاف أو رطوبة من فصل إلى آخر). - انخفاض معتدل للتساقطات في أفق 2030. - احتمال ارتفاع مستوى سطح البحر. وستؤثّر هذه التغيّرات بصفة جليّة على الموارد المائية والأنظمة البيئية والأنظمة الزراعية (قطاع الزياتين والأشجار المثمرة وتربية الماشية والزراعات الكبرى) وكذلك على اقتصاد البلاد وعلى المجتمع.	تمّ وضع إستراتيجية وطنيّة لتأقلم القطاع الزراعي والأنظمة البيئية مع هذه التغيّرات المرتقبة. وترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاثة مبادئ أساسية وهي: - استشراف التغيرات المناخية والظواهر المناخية بالغة القصوى والاستعداد لها في خطة عمل محدّدة تعتمد على منهجيّة التصرف في المخاطر. - إدماج بعد التغيرات المناخية ضمن الثوابت التي يتعيّن أخذها بعين الاعتبار عند ضبط محاور السياسة الاقتصادية والفلاحية للبلاد. - معالجة التأثيرات المناخية بصفة مندمجة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وعدم الاقتصار على القطاع الزراعي.
السودان	نقص الإنتاج الزراعي بشقيه ونقص الطاقة الكهرومائية والحرائق العشوائية- تفشي الآفات وأمراض النبات والوبائيات – فقدان الحياة والممتلكات وتدمير البنية التحتية.	لقد خرجت دراسة تقييم السياسات والأطر المؤسسية فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ وبرنامج خطة العمل الوطنية للتكيف المناخي 2007 علماً بأن تنمية الموارد الطبيعية هي أفضل الخيارات المتاحة للتكيف مع تغيّر المناخ وقد رصدت الخطة سبعة وعشرين مشروعاً لتخفيف التغيرات المناخية على مستوى الأقاليم الايكولوجية واختيرت خمسة منها كأولوية قصوى.
العراق	تدني إنتاجية الأراضي ونقص الإنتاج الزراعي - آثار سلبية على التنوع الإحيائي.	- إتباع الدورات الزراعية المناسبة. - استخدام الطرق الحديثة في الري. - إقامة المحميات الطبيعية. - تنمية المناطق الصحراوية. - إقامة الأحزمة الخضراء. - التوعية والإرشاد لعدم ممارسة القطع الجائر للأشجار والرعي الجائر. - الاهتمام بالمراعي الطبيعية وتوفير الغطاء النباتي لمنع تعرية وانجراف التربة.
فلسطين	- التأثير على التنوع الحيوي. -التأثير على الإنتاج الزراعي (إنتاجية المحاصيل،الموارد المائية، النمط الزراعي) تدهور التربة، أمراض النبات، استدامة الموارد الطبيعية، اختفاء الغابات، التصحر،قلة الأراضي للرعي، وأثرت على الثروة الحيوانية، الحياة الريفية، الإقليمية، الفقر والنقص الغذائي.	- زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الرأسي - تكثيف إجراءات البحث العلمي لإنتاج أصناف مقاومة للجفاف. - زيادة كفاءة المراعي الزراعية. - تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية.
مصر		- التوسع في الزراعات المحمية. - استنباط أصناف وأنواع من المنتجات النباتية تقاوم الظروف المناخية غير المناسبة.

المغرب	الموقع الجغرافي للمغرب وخصائصه الطبيعية تجعله معرضا إلى التأثيرات المحتملة لارتفاع معدل الحرارة وارتفاع سطح البحر وتقلص المخزون من المياه واضطراب موسم الأمطار فضلا عن إمكانية انقراض عديد من الأصناف النباتية والحيوانية. وإن الفلاحة والغابات هي أول ما سيتأثر وبشكل كبير من ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث سترتفع درجة ملوحة مياه البحر، كما سيرتفع منسوب مياه السواحل المغربية بنسبة تتراوح ما بين 2.6 و15.6 سم بحلول عام 2020.	ضرورة إدراج الاهتمامات المتعلقة بمجابهة تأثيرات التغيرات المناخية ضمن الأولويات من خلال وضع برامج بحث في مجال مراقبة المناخ والأرصاد الجوية والنهوض بمنظومات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية والظواهر المناخية.
موريتانيا	اتساع نطاق التصحر وتدهور التربة وندرة الموارد الطبيعية والهجرة من الريف إلى المدينة والتدهور الاقتصادي والاجتماعي.	- إنشاء ستار واقٍ لحماية المناطق الشمالية والشمالية الشرقية للعواصم والمحافظات من خطر زحف الكثبان الرملية. - اختيار التقنيات الأفضل لتثبيت الكثبان الرملية. - تحديد الأنواع الخشبية والعشبية الصالحة للاستخدام في مناطق التدخل. - تحسين كفاءات الأطر العاملة في المشروع. - توعية السكان المعنيين بمخاطر زحف الكثبان الرملية فيما يتعلق بالتقنيات المتبعة في مكافحة التصحر. - إنتاج غراس تشجير، تصلح لدعم النشاطات الجماعية والفردية للسكان الحضريين وشبه الحضريين. - رسم إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر حول العاصمة.

3 - ندرة المياه:

تعتبر المياه العنصر الأساسي والمحدد لبرامج التنمية الزراعية في معظم الدول العربية وهي العنصر الأكثر ندرة وتختلف مصادر المياه من دولة إلى أخرى وكذلك تختلف الاستخدامات. وقد اهتمت الدول العربية بتنمية وتطوير مصادر المياه وخزنها وما اتجهت إلى زيادة كفاءة استخدام المياه في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتعظيم العائد من هذا العنصر. وقد تنوعت الإجراءات والمقترحات حول تطوير الإنتاج الزراعي في الدول العربية في ظل ندرة ومحدودية المياه. ولكن معظم الدول العربية اتجهت نحو مشاريع حصاد المياه واستخدام طرق الري الحديثة وتحسين كفاءة إدارة مياه الري فضلاً عن استخدام تركيبة محصولية ذات استهلاك أقل للمياه. كما توجهت البحوث الزراعية نحو استنباط أصناف تتميز بمقاومتها للجفاف. وقد لجأت بعض الدول العربية إلى التفكير في مشاريع لمعالجة مياه الصرف واستخدامها في ري المحاصيل الزراعية. ويبين جدول (2-18) الإجراءات المقترحات حول تطوير الإنتاج الزراعي في مختلف الدول العربية في ظل ندرة المياه.

جدول (2-18) الإجراءات والمقترحات حول تطوير الإنتاج الزراعي في ظل ندرة ومحدودية المياه في بعض الدول العربية

الدولة	الإجراءات أو المقترحات
الأردن	- مشاريع حفظ التربة وحصاد المياه. - تقديم العون المالي للمزارعين لتغطية تكاليف الإنشاءات في حال تنفيذ أعمال حفظ التربة وصيانتها من الانجراف، وعمليات الحصاد المائي لمياه الأمطار من خلال حفر آبار الجمع أو إنشاء السدود الترابية. - تشجيع زراعة المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه وإرشاد المزارعين. - استغلال مياه المسوس وتحليتها. - تحسين كفاءة استغلال مياه الري (استخدام الأنابيب لتقليل الفاقد) واستخدام البيوت البلاستيكية. - عدم السماح بالتوسع في زراعة الأشجار المثمرة في بعض المناطق. - استخدام تعرفة متصاعدة لاستهلاك مياه الري ووضع قيود كمية على استخدام المياه الجوفية. - وضع استراتيجية قطرية للمياه.
البحرين	- زيادة المساحات الزراعية المغطاة بشبكات الري الحديث. - خفض استهلاك المياه الجوفية من خلال التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.
تونس	- زراعة المحاصيل الأقل استهلاكا للمياه. - تشجيع استخدام طرق الري الحديثة المقتصدة لاستهلاك المياه. - دعم برامج البحوث والتدريب والإرشاد في مجال ترشيد استهلاك المياه وتشجيع أساليب مشاركة المزارعين في إدارة هذا المورد. - التوجه نحو تحلية مياه البحر.
السودان	- مشروعات حصاد المياه واستخدام النظائر المشعة في تنمية الموارد المائية. - تأهيل الخزانات القائمة وتعلية خزان الروصيرص. - تأهيل بنيات الري في المشاريع المروية. - الاستفادة من الخزان الجوفي في الحوض الرملي النوبي.
سوريا	- تحديد الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية المناسبة مع قدرة الأرض والمياه. - استنباط أصناف من المحاصيل مقاومة للجفاف. - مشروعات حصاد المياه وإنشاء السدود. - التوسع في بعض الموارد السطحية الممكنة لإعادة التوازن في استثمار المياه الجوفية. - إنهاء حفر الآبار العشوائية وحماية المصادر المائية من التلوث. - معالجة قضايا الضياع والتسرب والبخر وانسداد القنوات بالأعشاب الضارة. - إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية وصدور قانون التشريع المائي وإحداث المعهد العالي لبحوث المياه. - تشجيع اعتماد الرى الحديث بتقديم قروض طويلة الاجل وبدون فائدة. - الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في ري المحاصيل الزراعية. - مشروع انشاء محطات رصد مناخي (مركز معلومات مائية) والبدء ببناء مراكز أبحاث لرفع كفاءة المساحات المروية وإعادة تأهيلها. - دراسة وتطوير طرق الاستمطار.
العراق	- التركيز على استعمال منظومات الري الحديث بالرش المحوري والثابت مع التركيز على الري بالتنقيط وخاصة للبساتين والنخيل وتشجيع استخدامها عن طريق القروض الميسرة وحملات التوعية والإرشاد. - التوسع في حفر الآبار وإجراء مسح للمياه الجوفية. - العمل على نقل المياه بأنابيب مغلقة قدر الإمكان لتقليل الفاقد من المياه في عمليتي التبخر والنضح. - العمل على إقامة خزانات كبيرة ومبطنة للمياه لخزن أكبر كمية من المياه في أوقات الفيضان وتأمين المياه طيلة أيام السنة. - زراعة المحاصيل الزراعية التي تتحمل الجفاف وملوحة التربة. - حفر الآبار للحصول على المياه الجوفية لسقي المزروعات. - السعي لمكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية وزراعة مصدات الرياح. - تشجيع الاستثمار في الصحراء الغربية لإنشاء مشاريع زراعية متكاملة باستخدام التقنيات الحديثة. - إنشاء السدود على نهر دجلة لخزن المياه والاستفادة منها عند الحاجة. - أتباع أساليب حصاد المياه للاستفادة من هذه المياه في زراعة المحاصيل الصناعية.

فلسطين	- ترشيد استخدام المياه. - استخدام المياه العادمة في الزراعة. - زراعة المحاصيل التي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه مثل النخيل.
قطر	- تطبيق نظم الري الحديثة. - استنباط أصناف قليلة الاحتياج للمياه. - حصاد المياه. - الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة. - ترشيد استخدام المياه وسن القوانين التي تمنع هدر المياه.
ليبيا	- التركيز على التوسع الرأسي في التنمية الزراعية. - الاهتمام بالإرشاد المائي وتطبيق القوانين واللوائح للاستخدام الامثل للمياه. - حصاد المياه. - تخريط الموارد المائية.
مصر	- اقتراح تركيب محصولي ملائم لندرة المياه (الحد من مساحات الأرز وقصب السكر). - إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والتوسع في تحلية مياه البحار. - الاعتماد على مياه الأمطار في المناطق الصحراوية.
المغرب	- التوسع في إنشاء السدود لحصاد المياه السطحية وزيادة استخدام المياه الجوفية. - استخدام نظم الري الحديثة (الرش والتنقيط).
موريتانيا	- تشجيع إدخال تقنيات الري الحديثة. - حصاد المياه (السدود). - استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري التكميلي. - جمعيات مستخدمي المياه وتحسين إدارة المياه.
اليمن	- تنمية حصاد مياه الأمطار. - استخدام نظم الري الحديثة. - استغلال المياه العادمة بعد معالجتها. - إشراك المستفيدين في تشغيل وصيانة شبكات الري. - البحوث الزراعية واختيار التركيبة المحصولية الملائمة.

4 - النمو السكاني:

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الوطن العربي رغم محدودية الموارد الطبيعية وخاصة موارد المياه لأراضي الأمر الذي أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية والمياه المتاحة. وأدى ذلك بدوره إلى استخدام المزيد ن الموارد الطبيعية لسد الحاجة المتنامية وتشتد وطأة النمو السكاني السريع على النظم الإيكولوجية الهشة في بعض الدول العربية. ؤدي الطلب المتزايد على الغذاء نتيجة للنمو السكاني – في ظل محدودية المعروض – إلى ارتفاع أسعاره وندرته في بعض أحيان الأمر الذي يؤثر سلباً على أوضاع الأمن الغذائي ويزيد من عبء استيراده من الخارج خاصة في ظل ندرة العملات الصعبة ي بعض الدول العربية. وتتركز الإجراءات والمشروعات المقترحة في زيادة الاستثمار الزراعي والبرامج التي تهدف إلى تحسين نتاج الزراعي رأسياً وأفقياً خاصة المحاصيل الغذائية كما هو موضح في جدول (2-19).

جدول (2-19) الإجراءات والمشروعات المقترحة لمجابهة أثر النمو السكاني على أوضاع الأمن الغذائي في بعض الدول العربية

الدولة	الإجراءات والمشروعات المقترحة
الأردن	الاستثمار في تنفيذ مشاريع زراعية إنتاجية لتغطية الاستهلاك المتزايد بسبب النمو السكاني.
تونس	- التحكم في النمو السكاني. - التطوير المستمر للقطاع الزراعي.
السودان	برنامج النهضة الزراعية لتطوير وزيادة الإنتاج الزراعي.
سوريا	- سن القوانين والتشريعات للحد من زيادة المواليد. - الاستثمار في مشاريع الدولة الداعمة للأمن الغذائي وتشجيع القطاع الخاص في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.
العراق	- زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي ورفع كفاءته الإنتاجية واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية. - دعم أسعار المنتجات الزراعية.
فلسطين	البحث العلمي لزيادة الإنتاجية.
قطر	- توفير وتسهيل تمويل المشاريع الزراعية والغذائية بفائدة رمزية. - مشاريع الاستثمار في المجالات الزراعية للدولة والقطاع الخاص. - ضمان انسياب واردات السلع الغذائية وسياسات الدعم.
مصر	- برامج الصحة السكانية. - العمل على زيادة الرقعة الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل والحيوانات المزرعية.
المغرب	مخطط المغرب الأخضر لتنمية القطاع الزراعي شاملاً المواشي والصيد البحري.
موريتانيا	- تفعيل ودعم برامج تحسين أوضاع الأمن الغذائي (مشروعات تربية وتسمين الإبل والأغنام وإنتاج الدواجن). - تحسين كفاءة ري المحاصيل.
اليمن	إعداد البرنامج الاستثماري للزراعة والأمن الغذائي.

4 - إجراءات وسياسات مجابهة آثار المتغيرات على الأمن الغذائي:

4 - 1 الإجراءات والسياسات على المستوى العالمي:

سعت مختلف دول العالم نحو التخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعاتها الزراعية وتبني مختلف السياسات الملائمة. وشمل ذلك إتباع سياسات تدخلية، حيث عملت بعض الدول على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي من خلال برامج التحويلات النقدية، أو توزيع معونات غذائية طارئة. كما قامت العديد من الدول بخفض الرسوم الجمركية، وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة ارتفاع الأسعار. وفي المقابل قامت بعض الدول بالحدّ من صادرات بعض السلع الغذائية، للتغلب على النقص المحتمل في الأسواق الداخلية، وعمد البعض الآخر إلى طرح كميات من المخزون السلعي لتثبيت الأسعار. وفيما يختص بالمنظمات الدولية فقد قامت بإطلاق العديد من المبادرات، فعلى سبيل المثال قام البنك الدولي بإعلان مبادرة يوضحها الإطار رقم (2).

إطار (2) : مبادرة البنك الدولي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية

في إطار جهود المؤسسات الدولية لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الزراعية قام البنك الدولي ممثلاً بمديره العام بإطلاق المبادرة التالية:

1 - دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غذائية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، يطلبها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الطارئة.

2 - جعل الزراعة أولوية في برنامج الإقراض حيث أعلن البنك أنه سيزيد مخصصات إقراضه إلى قطاع الزراعة في أفريقيا بواقع الضعف في السنة المالية 2009، وذلك من 400 مليون إلى 800 مليون دولار أمريكي.

3 - زيادة حجم المساندة المالية من أجل الاحتياجات قصيرة الأجل ، وذلك من خلال إعادة هيكلة المشاريع الحالية وزيادة حجم المنح والقروض للدول الفقيرة.

4 - توسيع وتحسين سبل الاستفادة من برامج شبكات الأمان، مثل: برامج التحويلات النقدية وأدوات إدارة المخاطر والتأمين على المحاصيل لصالح صغار المزارعين بغرض حماية الفقراء.

5 - إثراء النقاش الدائر بشأن إعادة النظر في سياسات إنتاج الوقود الحيوي.

6 - حث البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب على رفع أي حظر على صادراتها من المواد الغذائية والامتناع عن فرض أي حظر في المستقبل.

7 - مضاعفة الاستثمار في مجال البحث والتطوير الزراعي على مدى السنوات الخمس القادمة، والتوصل إلى اتفاق في إطار منظمة التجارة العالمية لإزالة التشوهات المتعلقة بالإعانات المالية والرسوم الجمركية في قطاع الزراعة.

وفي شرق إفريقيا منعت الحكومات تصدير سلع الحبوب، حيث بادرت حكومة إثيوبيا بالاتجاه نحو تخزين الحبوب، وفرضت حظراً على تصدير الحبوب الأساسية وأوقفت مشتريات برنامج الأغذية العالمي الخاصة بالتدخلات الطارئة من السوق المحلي. كما زادت ضريبة استيراد السلع الكمالية بنسبة 10% بشكل مؤقت للمساعدة في تمويل دعم القمح بالنسبة للفقراء، حسب تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة.

وتبنت حكومة جنوب إفريقيا نظام المنح والمساعدات الاجتماعية بجانب منع تصدير الحبوب كما وقامت حكومة زامبيا بإعادة فرض حظر على كل عقود التصدير الجديدة، في حين فرضت حكومة زمبابوي سيطرتها على استيراد الذرة والقمح والذرة السكرية التي يتم بيعها بأسعار مدعومة.

وفي آسيا أزالت الصين ضريبة القيمة المضافة على واردات الحبوب في نهاية عام 2007، وفرضت ضرائب بمقدار 20% على صادرات القمح والشعير والشوفان في بداية العام الحالي. وقدمت الهند دعماً لإنتاج القمح وأزالت نحو 36% من التعريفة الجمركية لاستيراد القمح اعتباراً من نهاية عام 2007 وحتى أبريل من عام 2009. وطبقت إندونيسيا وباكستان وجمهورية كوريا وماليزيا إجراءات مماثلة فيما يتصل بتخفيض التعريفات الجمركية للواردات ومنع تصدير الحبوب. أما في اليابان فقد تم إنشاء إدارة خاصة بالأمن الغذائي اتخذت إجراءات عاجلة لتنويع شراء السلع الغذائية من مختلف أنحاء العالم. وقامت باكستان، التي كانت من قبل تصدِّر كميات كبيرة من القمح خصوصاً إلى أفغانستان خلال بداية موسم 2008/2007، بفرض حظر على صادرات القطاع الخاص من القمح إلى أفغانستان. كما فرضت رسوماً جمركيةً على تصدير القمح ومنتجاته وصلت إلى 35%، بالإضافة إلى تركيزها على شراء القمح من الأسواق العالمية. ومن جهتها، تعتزم ماليزيا وضع خطط لزيادة إنتاج دقيق القمح بهدف الاستجابة للطلب الداخلي. أما إندونيسيا فقد بادرت بإلغاء الرسوم الجمركية البالغة 5% والتي كانت مفروضة على استيراد القمح، في حين علقت الرسوم المفروضة على استيراد فول الصويا والتي كانت تصل إلى نحو 10%. وقامت حكومة منغوليا في الفاتح من شهر يناير/كانون الثاني 2008 بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على واردات القمح والدقيق.

وفي أمريكا الجنوبية أزالت المكسيك في بداية العام الحالي 2008 نظام الحصص والتعريفات الجمركية الذي وضعته منذ عام 1994 لحماية إنتاج الذرة الشامية والبقوليات والألبان والسكر في إطار اتفاقية التجارة الحرة بينها وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتم تخفيض التعريفة الجمركية على واردات القمح بكل من البرازيل وبيرو، في حين قدمت إكوادور وبوليفيا دعماً لرغيف الخبز.

أما في أوروبا فقد أوقف الإتحاد الأوروبي تطبيق التعريفة الجمركية على واردات القمح، ورفعت روسيا تعريفة صادرات القمح من 10% إلى 40%، ولم تفرض تعريفة جمركية على صادرات دقيق القمح. وأضافت أوكرانيا القمح في قائمة السلع التي تتحكم الدولة في أسعارها.

وقامت تركيا بخفض الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد القمح من 130% إلى 8%، وتلك المفروضة على استيراد الذرة من 130% إلى 35% في حين ألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الشعير بشكل كلي.

ومن الواضح أنه يمكن النظر لهذه الإجراءات من حيث فعاليتها وآثارها من عدة زوايا:

أولاً- ما تضمنته هذه الإجراءات من سياسات تعتبر غير ملائمة وذات آثار سلبية على أسعار السلع الغذائية بالدول العربية. وهي السياسات التي قامت بها بعض الدول المنتجة الرئيسية للقمح وسلع الحبوب الأخرى، وتشمل زيادة الضرائب المفروضة على صادرات تلك السلع، فرض حظر على تصديرها، ومنع تصديرها. ويتطلب مواجهة تلك السياسات المزيد من التعاون العربي في سبيل تطوير الاستثمار الزراعي والمشروعات الزراعية المشتركة وتنمية التجارة الزراعية العربية البينية.

ثانياً- ما تضمنته هذه الإجراءات من سياسات تعتبر ملائمة وذات فعالية في تخفيض أسعار السلع الغذائية، مثل وضع خطط لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، برامج التوسع الرأسي والأفقي، تشجيع ودعم الاستثمار الزراعي وتطوير نظم المخزون من السلع الغذائية. وهذه تصنف ضمن الإجراءات متوسطة وطويلة الأجل. وتدعو أيضاً إلى التعاون العربي في تنفيذها من خلال التوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية العربية المشتركة، وتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني، وتعبئة الطاقات والموارد لبلورة وإعداد البرامج والمشروعات القطرية والمشتركة التي تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، ودعوة مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم اللازم لبلوغ هذا الهدف.

ثالثاً- ما تضمنته هذه الإجراءات من سياسات تعتبر ملائمة، ذات فعالية في تخفيض أسعار السلع الغذائية، ويمكن الاستمرار في تبنيها بالدول العربية لتوافقها مع اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية، مثل سياسات تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على واردات سلع الحبوب، دعم إنتاجها، وتنويع مصادر شرائها، بجانب سياسات وبرامج المنح والمساعدات الاجتماعية، وهي تصنف ضمن الإجراءات العاجلة والتدابير الطارئة والفورية قصيرة الأجل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حكومات دول العالم قد دعت في الخامس من يونيو 2008 - من خلال إعلان روما رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي - إلى كفالة الموارد لوكالات الأمم المتحدة من أجل توسيع برامجها الخاصة بالمساعدات الغذائية وبشبكات الأمان المساندة، ودعت المنظمات الإقليمية المعنية للقيام بالترتيبات اللازمة لضمان الأمن الغذائي في حالات الطوارئ وفي مواجهة ارتفاع الأسعار. كما أن أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسؤولين عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية قد دعوا قبل ذلك في أبريل 2008 إلى تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي يوضحها إطار رقم (3).

إطار (3) إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية

أصدر أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسئولين عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية المجتمعين في الدورة العادية الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقدة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 26 – 30 أبريل (نيسان) 2008 إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. وقد أعلن أصحاب المعالي عن التزامهم بتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ التدابير والآليات التالية:

1 - إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً.

2 - استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة في الدول المؤهلة ضمن ذلك البرنامج الطارئ، والدعوة العاجلة لعقد مؤتمر لهذا الغرض بنهاية هذا العام 2008.

3 - التزام حكومات الدول العربية المستضيفة للمشروعات الزراعية العربية المشتركة بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي.

4 - تبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه.

5 - تكثيف الجهود مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعطاء قضية الأمن الغذائي العربي أهمية خاصة في القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المقرر عقدها بالكويت في منتصف شهر يناير / كانون ثاني 2009.

6 - حث حكومات الدول للإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني.

7 - تعبئة الطاقات والموارد لبلورة وإعداد البرامج والمشروعات القطرية والمشتركة التي تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، ودعوة مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم اللازم لبلوغ هذا الهدف.

8 - إعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد الآجال لتنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية للإسراع في بلورة السياسة الزراعية العربية المشتركة في المدى المتوسط، باعتبارها أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للتنمية الزراعية العربية المستدامة.

9 - المطالبة بوضع الضوابط والتشريعات المقننة لاستخدام المحاصيل الغذائية والعلفية في إنتاج الوقود الحيوي في الدول العربية، وتشجيع التوجه إلى إنتاج هذا الوقود من المخلفات الزراعية والغذائية والمنتجات الثانوية لمختلف المحاصيل الزراعية.

10 -دعوة أجهزة الإعلام العربية للتنسيق والتعاون فيما بينها للاضطلاع بدورها القومي لتأصيل وزيادة الوعي لدى القاعدة الإنتاجية والاستثمارية العربية، بحتمية التكامل الزراعي العربي، وتوعية المواطن العربي بأهمية ترشيد وتغيير الأنماط الاستهلاكية.

4 - 2 الإجراءات والسياسات على المستوى العربي:

استمراراً للجهود الدولية للتخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية، سعت معظم الدول العربية إلى إتباع العديد من السياسات والإجراءات حيث اتجهت دول شمال إفريقيا إلى تخفيض تعريفة استيراد القمح إلى أدنى مستوياتها كما في المغرب، بجانب دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية كما في مصر.

وفي المملكة العربية السعودية تقرر تخفيض رسوم الحماية الجمركية على 180 سلعة من السلع التي تعتبر رئيسية للمستهلك بالمملكة ويشمل ذلك مشتقات القمح التي كانت تفرض عليها رسوم جمركية بنحو 25% وأصبحت الآن معفاة بالكامل، وقد شملت السلع التي تم تخفيض رسومها الجمركية الدواجن والبيض والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والمعلبات الغذائية.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية فقد تم القيام بحزمة من الإجراءات لتخفيض أسعار الغذاء وبخاصة السلع الغذائية الرئيسية. كما تقرر تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية في بعض المحافظات بالمملكة لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومجابهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل. هذا بجانب تنفيذ مجموعة من المشاريع التعليمية والصحية والخدمية لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للسكان. ومن ضمن الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية لمجابهة آثار المتغيرات الطبيعية والاقتصادية على أمنها الغذائي ما يلي:

1 - تخفيض تعريفة استيراد سلع الحبوب وبخاصة القمح إلى أدنى مستوياتها، بجانب دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية.
2 - تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية في بعض المحافظات لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومجابهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل.
3 - تنفيذ مجموعة من المشاريع التعليمية والصحية والخدمية لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للسكان.
4 - زيادة المخزون الاحتياطي من السلع الإستراتيجية إلى ستة أشهر من الاستهلاك.
5 - دعم إنتاج بعض السلع الأساسية بما فيها القمح والحليب بما يمكن المستهلكين من الحصول عليها بأسعار مناسبة.
6 - تخفيض رسوم الحماية الجمركية على السلع التي تعتبر رئيسية للمستهلك ويشمل ذلك مشتقات القمح والتي وصلت لحد الإعفاء، وقد شملت السلع التي تم تخفيض رسومها الجمركية الدواجن والبيض والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والمعلبات الغذائية.
7 - اتخاذ بعض الإجراءات مثل: مراقبة الأسعار، وإصدار قانون لدعم الإنتاج الزراعي، إجراءات وقف تصدير السلع الزراعية التي ارتفعت أسعارها المحلية، تنشيط المؤسسات الاستهلاكية الحكومية لتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة، إضافة إلى تنشيط جمعيات حماية المستهلك.
8 - وفي جانب سياسات الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية الملائمة، تسعى الدول العربية إلى تحسين مستويات الإنتاجية في المشاريع الزراعية القائمة، بجانب التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الزراعية المشتركة بين السودان وكل من الأردن، سوريا، السعودية ومصر.

4 - 3 مجالات التعاون المقترحة للتخفيف من حدة آثار المتغيرات على الأمن الغذائي العربي:

يفرض ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على الدول العربية ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها عن طريق تنسيق سياساتها الزراعية في مجالات الإنتاج وتوجيه الموارد الزراعية، والتسويق والتجارة، والخدمات المساندة بما يحد من الآثار السالبة لارتفاع الأسعار. هذا بجانب تطوير عمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي وتشمل المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل والاستثمار الزراعي. ومن ضمن مجالات التعاون المقترحة ما يلي:

4 - 3 - 1 تطوير عمل مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي:

يتطلب تطوير عمل تلك المؤسسات لتأخذ دورها في زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، دعم مؤسسات التنمية والاستثمار العربية مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى الصناديق الوطنية.

ومن ناحية أخرى ينبغي دعم المنظمات العربية المتخصصة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية وزيادة موازناتها وتوفيرها للتمكن من توسيع دورها في إعداد المشروعات الريادية والتنفيذية وكذا المشروعات الواردة في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وفي تفعيل عملها كبيت الخبرة العربي في المجال الزراعي، وتوسيع نشاط المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لاستنباط العينات والأصناف الملائمة للزراعات البعلية وذات الاحتياجات الإروائية القليلة. ويشمل ذلك ضرورة إيلاء صناديق التمويل الوطنية المخصصة للتمويل الإنمائي اهتماماً لتمويل المشروعات الزراعية ويقترح أن تولي تلك الصناديق أهمية لمشروعات الإنتاج والري الزراعي، ودعوة الدول العربية إلى إعداد مثل هذه المشاريع وتقديمها لصناديق التمويل الوطنية على المستوى العربي.

4 - 3 - 2 تطوير وتنسيق السياسات الزراعية:

تعتبر السياسات الزراعية من الوسائل الأساسية المصاحبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية. وتعتبر الحلقة الأهم في ربط البرامج والاستراتيجيات الوطنية بخطط التنفيذ، وفي إحداث التكامل العربي في استغلال الموارد وتوفير الغذاء. ونظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الزراعة العربية، فإن الأمر يتطلب تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية بما يؤدي إلى تطوير إنتاج وتسويق وتجارة السلع الغذائية وتوفير الغذاء بالدول العربية. ويشمل ذلك: تطوير السياسات الإنتاجية الغذائية والتسويقية، تحسين

يسير التجارة البينية بالسلع الغذائية، تنسيق سياسات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لزيادة إنتاج الغذاء في الدول العربية، وير السياسات المالية والضريبية، تنسيق سياسات دعم الإنتاج والأسعار، إقرار سياسات إعفاء المنتجات الغذائية العربية من جميع يود ومن الضرائب والرسوم، إقرار سياسة مساعدة الدول العربية الأقل نمواً تقنياً ومالياً.

كما ينبغي تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع ذائية تشمل ما يلي:

- دعم مستلزمات الإنتاج، دعم الاستثمار الزراعي، برامج مساعدة صغار المزارعين، المساعدات الغذائية المحلية، التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي، الخدمات الزراعية المساندة.
- تبني سياسات وبرامج لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن حظر صادرات المواد الغذائية من قبل الدول المصدرة، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة، وكذا الدعم في البلدان المتقدمة.
- سياسات ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عن طريق الإعانات الغذائية وتخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء.
- السياسات التسويقية والتجارية بما في ذلك التعاقد على استيراد الحبوب بأسعار تفضيلية، ومراقبة الأسعار.

3 - 3 تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة:

يمكن تحقيق مستوى أفضل من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية عن طريق تنفيذ مشروعات زراعية عربية شتركة، وتأسيس شركات مشتركة لإنتاج المحاصيل الإستراتيجية والتخطيط لزيادة إنتاج السلع الغذائية وتحقيق التنمية الريفية زراعية المستدامة في الوطن العربي. وتشكل برامج ومشروعات تطوير الاستثمار في القطاع الزراعي العربي، وتوجيه الموارد قاً لتكلفة الفرصة البديلة وتخفيض التكاليف، وبرامج ومشروعات التطوير التقني للزراعة أساساً لزيادة الإنتاج ورفع مستوى نتاجية الهكتارية وإنتاجية الوحدة الحيوانية على المستويات القطرية، سعياً إلى تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ئيسية في الوطن العربي.

ا ينبغي على الدول العربية أن تقوم بتنفيذ خطط وبرامج تحسين واقع الأمن الغذائي العربي في إطار جهود تكاملية تمكن من استغلال الموارد الزراعية من أراض ومياه وثروة حيوانية من منظور تكاملي يحقق أعلى درجات ممكنة من الاكتفاء الذاتي وتلعب فيه برامج التطوير التقني للزراعة والمشروعات الزراعية المشتركة والاستثمار الخاص والتوسع الأفقي في المساحات القابلة للزراعة في الوطن العربي دوراً كبيراً، وأن يتم كل ذلك على أسس من الكفاءة والميزة النسبية بما يحقق درجات عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وبخاصة سلع الحبوب والبذور الزيتية والسكر.

3 - 4 إقامة مخزون إستراتيجي ومخزون طوارئ من السلع الغذائية:

خزون الإستراتيجي أهمية كبيرة في توفير السلع الغذائية وفي المحافظة على مستوى أسعار السلع الغذائية. وفي ظل ما يشهده العالم من سياسات تجارية متغيرة، فإن اتجاه الدول العربية نحو بناء مخزونات إستراتيجية على المستويات القطرية بجانب مخزونات طوارئ عربية إقليمية من محاصيل الحبوب يعتبر من أهم الإجراءات التي تفرضها تلك المتغيرات، بما يساعد على تمكين المواطن من الحصول على الغذاء ويساعد الدول العربية على عقد صفقات جماعية لشراء محاصيل الحبوب. ويقترح في هذا الصدد إعداد دراسات وتنفيذ مشروعات بناء مخزونات طوارئ إقليمية لمختلف المناطق الجغرافية بالوطن العربي.

3 - 5 تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين الإنتاجية:

وفي إطار البرامج طويلة الأمد للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتقلبات إمدادات الغذاء في المنطقة العربية يقترح تنفيذ هذه البرامج:

- إعداد وتنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة واستقرار إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، بما في ذلك إنشاء الشركات والمشروعات الزراعية الكبيرة وتطوير التصنيع الزراعي الغذائي.
- دعم وتطوير البحوث الزراعية في الوطن العربي، وتشجيع البحوث الزراعية المشتركة بين الدول العربية.
- إعداد وتنفيذ برامج تطوير استخدامات المياه وتنميتها والتوعية حول استخداماتها، بما في ذلك دراسات وبرامج ومشروعات حصاد المياه.

- إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات دراسة سبل أقلمة قطاع الزراعة العربية للتغير المناخي لضمان وزيادة إنتاج الغذاء.

4 - 3 - 6 مجالات التعاون العربي المقترحة من قبل بعض الدول العربية:

وفقاً لنتائج استمارة الاستبيان الواردة من بعض الدول العربية فإن أبرز المقترحات يوضحها جدول (2 - 20)

جدول (2-20) مجالات التعاون المقترحة للتخفيف من حدة آثار المتغيرات الطبيعية والاقتصادية على أوضاع الأمن الغذائي العربي على مستوى الوطن العربي

الدولة	المقترحات
الأردن	- مشاريع استثمارية زراعية في الدول ذات الموارد الزراعية الملائمة. - تكامل الأسواق الزراعية العربية خاصة في مجال المنتجات الغذائية وتقليل كلفة النقل. - تطوير البحوث الزراعية.
البحرين	- الاستثمار الزراعي في الدول التي تتوفر فيها موارد زراعية.
تونس	- الاستثمار في مشاريع الإنتاج الزراعي في الدول المناسبة. - إرساء نظام إقليمي للمراقبة والإنذار المبكر بالتغيرات المناخية. - تنمية التجارة البينية والتكامل الزراعي بين الدول العربية.
السودان	- تنسيق وتكامل السياسات الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول العربية. - استقطاب رأس المال العربي للاستثمار في الزراعة واستحداث نظام لتأمين الاستثمار الزراعي ودرء المخاطر. - تبادل الخبرات والتقانات والتدريب.
سوريا	- تشجيع وزيادة عدد المشاريع المشتركة في إنتاج الغذاء. - تكامل السياسات الزراعية وتسهيل التبادل التجاري. - التعاون بين الدول العربية لدعم وتطوير البنية التحتية للمناطق الريفية الفقيرة.
العراق	تبادل الخبرة والمعرفة في مجال البحوث الزراعية والمشاركة في إقامة مراكز التدريب.
فلسطين	- التكامل الإنتاجي الزراعي وتبادل الخبرات. - تشجيع المشروعات التنموية المشتركة. - تحرير التجارة والتبادل السلعي.
قطر	- تشجيع استثمارات الزراعة في البيئات الملائمة والحد من مخاطر الاستثمار. - تنسيق السياسات الزراعية وتسهيل التجارة البينية.
ليبيا	التوسع في الاستثمار الزراعي بين الدول العربية لإقامة مشاريع زراعية.
مصر	- زيادة الاستثمارات الزراعية بين الدول العربية. - تفعيل دور التكامل الزراعي. - الإسراع بقيام السوق العربية المشتركة والتوسع في مجالات التبادل الزراعي .
المغرب	- تعزيز التعاون والبرامج لتحقيق الأمن الغذائي بين دول المغرب العربي. - الشراكات مع المستثمرين ورجال الأعمال العرب لإقامة المشاريع الزراعية.
موريتانيا	- إنشاء مراكز بحوث مشتركة. - التكامل الزراعي وتبادل الخبرات.
اليمن	- التكامل الاقتصادي العربي. - تشجيع الاستثمارات العربية في الدول المناسبة وتهيئة البيئة والبنيات الأساسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات.

4 - 4 إعلان المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي المنعقد بمقر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) روما 3-5/6/2008:

اشتمل الإعلان على تدابير فورية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التزم باتخاذها رؤساء دول وحكومات 181 دولة بالإضافة إلى المنظمات المعنية بالأمن الغذائي، وذلك من أجل تحقيق أهداف مؤتمر الغذاء العالمي والأهداف الإنمائية للألفية وذلك على النحو التالي:

تدابير الفورية وقصيرة الأجل:

تستدعي حالة الأغذية على المستوى العالمي التزاماً راسخاً من جانب الحكومات، وكذلك من جانب جميع أصحاب الشأن الآخرين واستناداً إلى ذلك حث الإعلان الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة لزيادة مساعداتها للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة سلبياً أكثر من غيرها بارتفاع أسعار الأغذية. وعلى ضرورة العمل في المستقبل القريب وفقاً لمسارين رئيسين:

يتمثل مسار العمل الأول في الاستجابة العاجلة لطلبات المساعدة من البلدان المتضررة وذلك من خلال:

أ) كفالة الموارد لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل توسيع وتعزيز برامجها الخاصة بالمساعدة الغذائية وبشبكات الأمان المساندة بهدف التصدي للجوع وسوء التغذية، وذلك حسب الاقتضاء، بالاستعانة بالمبيعات المحلية والإقليمية.

ب) يتعين على المنظمات الإقليمية التي تكون لديها ترتيبات للأمن الغذائي في حالات الطوارئ أن توطد تعاونها بغرض مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية بطريقة فعالة.

ج) ينبغي تسريع جهود جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تعزيز المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الفورية مع جهود المنظمات المتعددة الأطراف، والعمل على أن تكون متسقة مع بعضها البعض للتعامل مع السلسلة الممتدة من المساعدة العاجلة إلى المساعدة الأطول أجلاً.

د) كما ينبغي بذل جميع الجهود الوطنية والدولية الممكنة لكفالة إيصال المساعدات الغذائية الدولية في حالات الطوارئ بأكبر قدر ممكن من السرعة والكفاءة إلى السكان المنكوبين.

هـ)ومن أجل تسهيل التكيف مع ارتفاع أسعار الأغذية، ينبغي للجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن توفر وفقاً لولايتها وبالتشاور مع البلدان المتلقية، الدعم لميزان المدفوعات و/أو الدعم للميزانية في الوقت المناسب للبلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة للأغذية. ويجب اعتبار التدابير الأخرى ضرورية لتحسين الأوضاع المالية في البلدان المحتاجة، بما في ذلك استعراض خدمة الديون، حسب اللزوم. كما نهيب بالمؤسسات الدولية المعنية أن تبسط الإجراءات المعمول بها في الآليات المالية القائمة لدعم الزراعة والبيئة.

ويتمثل مسار العمل الثاني في تقديم الدعم الفوري للإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية وذلك من خلال:

أ) ينبغي أن تكون جميع المنظمات ذات الصلة والبلدان المتعاونة على استعداد لمساعدة البلدان بناءً على طلبها لوضع سياسات وتدابير منقحة لمساعدة المزارعين، وبخاصة صغار المنتجين على زيادة الإنتاج والاندماج في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ويجب تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

ب) إن الشركاء في التنمية مدعوون للمشاركة والمساهمة في مبادرات دولية وإقليمية بشأن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية وخاصة المبادرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في 17 ديسمبر /كانون الأول 2007 دعماً للتدابير التي تتخذها البلدان لتمكين المزارعين في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان الأكثر تأثراً من الحصول على البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية وغيرها من المدخلات الملائمة والمكيفة محلياً، فضلاً عن المساعدة التقنية من أجل زيادة الإنتاج الزراعي.

ج) إن الشركاء في التنمية مدعوون إلى الاضطلاع بمبادرات للتخفيف من حدة التقلبات غير الاعتيادية في أسعار الحبوب الغذائية. ونناشد على وجه الخصوص المؤسسات المعنية لمساعدة البلدان على تنمية قدراتها في مجال مخزونات الأغذية والنظر في اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز إدارة مخاطر الأمن الغذائي في البلدان المتضررة.

د) يؤكد أعضاء منظمة التجارة العالمية من جديد التزامهم باستكمال جدول أعمال دورة الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية بسرعة ونجاح. ويؤكدون من جديد رغبتهم في التوصل إلى نتائج طموحة وشاملة تساعد على تحسين الأمن الغذائي في

البلدان النامية. وينبغي أن يكون تنفيذ أي مجموعة من تدابير المعونة للتجارة عنصراً ثميناً مكملاً لجدول أعمال الدوحة الإنمائي من أجل بناء القدرة التجارية للبلدان النامية وتحسينها.

التدابير متوسطة وطويلة الأجل:

لقد أبرزت الأزمة الراهنة هشاشة الأنظمة الغذائية في العالم وضعفها أمام الصدمات. ورغم وجود حاجة ماسة لمعالجة آثار الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، فمن الحيوي أيضاً الجمع بين التدابير المتوسطة والطويلة الأجل وفقاً لما يلي:

(أ) حث الحكومات الوطنية وجميع المؤسسات المالية والجهات المانحة والمجتمع الدولي برمته على الأخذ تماماً بإطار سياسة ترتكز على دعم الفقراء في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية ودعم سبل معيشة السكان في البلدان النامية وزيادة الاستثمار في الزراعة.

(ب) ومن الجوهري معالجة السؤال الأساسي المتمثل في كيفية زيادة قدرة أنظمة الإنتاج الغذائي الحالية على مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ. وفي هذا السياق يمثل الحفاظ على التنوع البيولوجي عنصراً رئيسياً للحفاظ على أداء الإنتاج في المستقبل. وإننا نحث الحكومات على إسناد الأولوية الملائمة لقطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك من أجل تهيئة الفرص لتمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصائدي الأسماك في العالم على المشاركة في الآليات المالية والتدفقات الاستثمارية والاستفادة منها لدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها. وإننا ندعم إنشاء نظم زراعية ووضع الممارسات المستدامة لإدارة الغابات بما يساهم ايجابياً في التخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التوازن الايكولوجي.

(ج) التأكيد على استراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول النامية الواقعة في الجزر الصغيرة وندعو إلى تنفيذها في ظل التحديات التي يطرحها تغير المناخ والأمن الغذائي.

(د) حث المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص على العمل بشكل حاسم لتسريع عجلة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا من أجل الأغذية والزراعة. وينبغي توجيه مزيد من الجهود في سياق التعاون الدولي إلى البحث والتطوير وتطبيق ونقل ونشر التكنولوجيات المحسنة ونهج السياسات. ونحث الدول الأعضاء على القيام وفقاً لتوافق آراء مؤتمر مونتيري، بتهيئة المناخ على صعيدي الإدارة والسياسات بغرض تسهيل الاستثمار في تحسين التكنولوجيات الزراعية.

(هـ) تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لتحرير التجارة الدولية في الزراعة من خلال خفض الحواجز التجارية والسياسات التي تشوه الأسواق. وسوف تتيح معالجة هذه التدابير للمزارعين وبخاصة في البلدان النامية فرصاً جديدة لبيع منتجاتهم في الأسواق العالمية ودعم جهودهم الرامية إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج.

(و) ضرورة معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن إنتاج الوقود الحيوي في ضوء الاحتياجات العالمية على صعيد الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة. ونحن مقتنعون بأن الأمر يستلزم دراسات متعمقة لكفالة استدامة إنتاج واستعمال الوقود الحيوي وفقاً للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحفاظ عليه. ونحن مقتنعون كذلك بأهمية تبادل الخبرات بشأن تكنولوجيات وقواعد ونظم الوقود الحيوي. ونناشد المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بما فيها منظمة الأغذية والزراعة كلاً في حدود ولايتها ومجالات خبرتها وبمشاركة الحكومات الوطنية والشركات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأن تشجع إقامة حوار دولي متماسك وفعال وموجه نحو تحقيق أفضل النتائج بالنسبة إلى الوقود الحيوي في سياق الأمن الغذائي واحتياجات التنمية المستدامة.

5 - اتجاهات الأمن الغذائي العربي في ضوء استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:

تفاعلاً مع التحديات الكبيرة التي تواجه الزراعة العربية، فقد تمحورت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين التي أعدتها المنظمة تنفيذاً لقرارات قمتي تونس (2004)، والجزائر (2005)، وأجازتها قمة الرياض (2007)، حول رؤية ثاقبة تتمثل في:

"الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي".

5 - 1 الهدف الرئيسي:

يتركز الهدف الرئيسي للاستراتيجية حول تحقيق الأمن الغذائي العربي. ولا غرو أن تحقيق هذه الغاية قد احتل موقعاً متقدماً ضمن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية. وقد تمثل هذا الهدف في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان. ذلك أنه في ظل لأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي، ومعدلات الاكتفاء الغذائي من هذه السلع، فإنه يأتي في قدمة الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية الهدف الذي يسعى إلى زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات، ون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يفي هذا الغذاء بالشروط والمواصفات الضرورية التي تجعله آمناً لاستهلاك البشري.

5 - 2 الأهداف العامة:

وهنا لابد من التأكيد على أن تحقيق غايات الأمن الغذائي العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإحداث تنمية زراعية مستدامة، وهي ضية تجابهها العديد من التحديات الداخلية والخارجية تمت الإشارة إليها سابقاً. وتعتبر استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لعقدين القادمين هي المدخل الرئيسي لتحقيق غايات التكامل الزراعي خاصة إنها تركز على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تشمل ي مجال تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي ما يلي:

- تطوير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها، وخاصة الأراضي والمياه وذلك من خلال تبني سياسات وخطط وبرامج للتنمية الأفقية والرأسية (من خلال زيادة الكثافة المحصولية وزيادة الإنتاجية وغيرها)، وذلك من خلال تعميق الميزة النسبية للزراعة بصورة عامة وعلى مستوى كل نشاط بصورة خاصة.
- زيادة إنتاج وإنتاجية محاصيل الغذاء التجارية والتقليدية النباتية والحيوانية منها، مع التركيز على تطوير إنتاجية صغار المنتجين من خلال السياسات والخطط والبرامج والآليات الفاعلة التي تساهم، ليس فقط في زيادة عرض الغذاء، وإنما تساهم أيضاً في تحسين الأمن الغذائي لسكان الريف بكل جوانبه المتعلقة بالإتاحة والتغذية والسلامة والنوعية والاستمرارية.
- تطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية العربية بما يقلل من فاقد ما بعد الحصاد ويحسن من نوعية السلع وانتظام عرضها وتوزيعها ويحسن من فرص انسيابها فيما بين الدول العربية. وتشمل تلك المجالات تطوير البنيات الأساسية التسويقية، والعمليات والمراحل التسويقية ونظم المعلومات وغيرها، بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات التجارة الخارجية.
- ضمان وصول الغذاء بالكميات والنوعيات الموصى بها للفئات والمناطق الأقل نمواً من خلال تنفيذ السياسات التي ترمي إلى زيادة مستويات دخول الأفراد في هذه المناطق بتوفير فرص العمل لهم ومجابهة البطالة.
- تطوير البنيات الأساسية وخاصة في مجالات المواصلات والنقل بتعبيد الطرق وتطوير المطارات، وفي مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها.
- تنمية فرص الاستثمار العربي داخل الدول العربية، بما يمكن من تنمية القاعدة الإنتاجية العربية في إطار الاستخدام الكفء للموارد الزراعية العربية أو يؤدي إلى زيادة التجارة البينية العربية في المنتجات الزراعية.
- التفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية بسياسات وآليات وبرامج قومية تعظّم الاستفادة من إيجابيات هذه المتغيرات وتحد من الآثار السلبية لها، وتراعي الإستراتيجية في تحقيق أهدافها أهمية التنسيق في مجالات السياسات الزراعية فيما بين الدول العربية وضرورة التخصص الإقليمي وعلى مستوى كل دولة عربية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي، إضافة إلى أهمية حرية إنسياب السلع والخدمات عبر الحدود العربية. ويتم ذلك بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستضافة الأموال المحلية والخارجية وإمكانية مساهمة القطاع الخاص للاضطلاع بدوره في التنمية الزراعية، وإزالة كافة المحددات والمعوقات التي تؤثر على مسار التجارة وانتقال الأموال والموارد البشرية. كما تشير الإستراتيجية إلى التركيز على صيغة المشروعات المشتركة في المجالات الإنتاجية والخدمية المتعلقة بتوفير الغذاء والعمل على إنشاء مخزون استراتيجي من السلع الغذائية باعتباره ركيزة أساسية في مفهوم الأمن الغذائي العربي من منظوره القومي.

5 - 3 البرامج والمجالات:

في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة للاستراتيجية، بما فيها زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، تمت بلورة البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل وبما يخدم تحقيق هذه الأهداف. وقد شملت البرامج الرئيسية للإستراتيجية ما يلي:

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات المطبقة لتفعيل وتعزيز أداء التكتل الاقتصادي العربي.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية.

ويتضح من البرامج الرئيسية للإستراتيجية أن جميعها ترمي لتحقيق رؤية الإستراتيجية، وهدفها المتمثل في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، في ظل المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المتلاحقة التي يشهدها العالم.

6 - البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

أفرزت الأزمة العالمية للغذاء، التي شهدتها السنوات القليلة الأخيرة، إرادة سياسية غير مسبوقة على مستوى القيادات والأجهزة التنفيذية العربية لضرورة مراجعة الخطط والسياسات في مجال التنمية الزراعية، وأهمية وضع برامج ومشروعات أكثر طموحاً وفاعلية لزيادة قدرة المنطقة العربية في الاعتماد على الذات لإنتاج الشق الأكبر من احتياجاتها الغذائية، وبخاصة من السلع الأساسية.

في هذا الإطار، واتساقاً مع إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) المنعقدة في أبريل (نيسان) 2008، فقد كلفت لجنة التنسيق العليا المنظمة بإعداد مشروع برنامج طارئ واستراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي العربي، لعرضه على القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي يجري التحضير لعقدها في الكويت في شهر يناير (كانون ثاني) 2009.

6 - 1 المبررات الأساسية:

لقد اجتمعت وتضافرت العلل والمشكلات المزمنة في أوضاع الأمن الغذائي العربي، الناجمة عن ضعف وتدني الجهود والإهتمامات الموجهة للتنمية الزراعية العربية، مع ما أحدثته صدمة الأزمة الغذائية العالمية في الآونة الأخيرة، ليعمقا معاً من حدة وفداحة ما ستتعرض له المنطقة العربية من مخاطر اقتصادية وسياسية، يقدر لها أن تتفاقم عاماً بعد آخر، ما لم تتخذ القرارات والإجراءات الحاسمة والعاجلة لمواجهة تلك الأزمة بما يناسبها من المشروعات والبرامج الطموحة وغير المسبوقة. وفي هذا الإطار يمكن عرض أهم مبررات هذا المشروع من منظور مستجدات الأزمة الغذائية العالمية، وأيضاً من منظور المشكلات المزمنة لأوضاع الأمن الغذائي العربي، وذلك فيما يلي :

6 - 1 - 1 المستجدات على الساحة الدولية :

أولاً- الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للغذاء :

بعد فترة من الاستقرار النسبي للأسواق والأسعار العالمية للسلع الغذائية شهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعاً حاداً أو غير مسبوق في تلك الأسعار. ويجمع الخبراء والهيئات الدولية على أن هذا الارتفاع لا يشكل حالة عارضة، وإنما يتوقع استمراره في الأمد الزمني المنظور. ففي حالة القمح على سبيل المثال، ارتفع السعر العالمي للطن من حوالي 219 دولاراً في نوفمبر 2006،

لى 481 دولاراً في مارس 2008. والأرز من 218 دولاراً إلى 567 دولاراً. الأمر الذي يترتب عليه زيادات هائلة في أعباء واردات الغذائية في الدول المستوردة ومن بينها الدول العربية باعتبارها مستوردا صافياً للسلع الغذائية الرئيسية التي شهدت سعارها هذه الزيادات. ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء في صورة أرقام قياسية لأسعار بعض سلع الغذائية الأساسية وفقا لبيان صندوق النقد الدولي.

البيان	2005 (1)	2006	2007	2008
الرقم القياسي لسعر زيت فول الصويا	100	111.2	161.3	201.7
الرقم القياسي لسعر القمح	100	125.8	167.6	236.2
الرقم القياسي لسعر الفول السوداني	100	107.8	153.1	198.3
الرقم القياسي لسعر الأرز	100	105.5	115.5	173.7
الرقم القياسي لسعر الشعير	100	122.7	181.3	210.4
الرقم القياسي لسعر الذرة الشامية	100	123.6	165.9	213.4

(1) سنة الأساس.

انياً- تزايد استخدامات الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي :

مع أزمة الغذاء العالمي، تبلورت مخاطر التحول في استخدامات السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، ذلك التحول الذي يهدد حاضر ومستقبل المتاح عالمياً من تلك السلع للاستخدامات الغذائية. وتشير البيانات إلى أن إنتاج الإيثانول الحيوي عالمياً ارتفع من حو 4 مليارات إلى 35 مليار لتر ما بين عامي 1995، 2007 وأن ما تم استخدامه من محصول الذرة لإنتاج الإيثانول الحيوي زايد حتى بلغ نحو مائة مليون طن في عام 2007، منها نحو 81 مليون طن في الولايات المتحدة وحدها، حيث تمثل هذه الكمية حوالي 37% من جملة إنتاجها من الذرة.

الثاً- المخاطر المتزايدة لأزمة الغذاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

لا تتمثل إشكالية الأمن الغذائي في مدى قدرة الدول على توفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية لشعوبها، وإنما تمتد إلى لأوضاع الخاصة بمدى قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء. وفي إطار الأزمة الراهنة وتفاقماتها وتداعياتها المحتملة، ومع زايد الأسعار العالمية للسلع الغذائية، فإن فئات واسعة من السكان الفقراء ومحدودي الدخل ستواجه مشكلات حادة في قدرتها على حصول على احتياجاتها الضرورية من الغذاء. فإذا ما تصاعدت واستمرت هذه المشكلات دون حلول حاسمة، فإن مقدرة تلك الفئات على التماسك والصمود ستتعرض للانهيار بما يصاحب ذلك من تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعي أمنياً واقتصادياً وسياسياً.

6 - 1 - 2 العجز المتزايد عن توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية :

إن ما تعانيه المنطقة العربية من العجز في قدرة قطاعاتها الإنتاجية الزراعية عن توفير احتياجاتها من غالبية المجموعات لغذائية، وبخاصة الأساسية منها، قد أصبح يشكل حالة مزمنة في الكيان الاقتصادي العربي، تتواصل عبر العقود المتتالية دونما وقف، وتسير الأمور من سيئ إلى أسوأ عاماً بعد آخر وفق ما تشير إليه مقارنة الأوضاع في عام 2005 مع ما كان عليه الحال ي عام 1990 بالنسبة لسلع الغذاء الرئيسية، وبخاصة الحبوب.

السنة	العجز في مجموعة الحبوب%	العجز في الزيوت النباتية%	العجز في السكر%
1990	44.85	67.98	67.89
2005	50.26	71.88	61.53
2007	43.90	74.80	63.70

في ظل الأوضاع الراهنة للتنمية الزراعية، فمن المتوقع أن يستمر منحنى العجز في تصاعده نحو مستويات أكثر سوءاً مع اطراد لاحتياجات الاستهلاكية من هذه السلع.

6 - 1 - 3 تفاقم قيمة الفجوة الغذائية العربية :

تتزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية عاماً بعد آخر نتيجة تزايد سكان الوطن العربي بمعدلات عالية، ونمو الناتج الزراعي بمعدلات محدودة ومتواضعة. فإذا ما أضيفت الآثار المترتبة على الزيادات غير المسبوقة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، فإن الأمر قد يصل بقيمة تلك الفجوة مستقبلاً إلى أضعاف ما كانت عليه منذ سنوات قليلة قبيل تلك الزيادات. ففي عام 1990 بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو 11.8 مليار دولار، زادت في عام 2005 – أي قبيل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء – إلى نحو 18 مليار دولار. ومع الزيادات الأخيرة في الأسعار العالمية (التي تقدر بنحو 40% في عام 2008 مقارنة بعام 2005)، واستمرار الزيادات السكانية، يتوقع لقيمة الفجوة أن تصل في عام 2010 إلى نحو 27 مليار دولار. وبافتراض تزايد قيمة الفجوة سنوياً بعد ذلك بنسبة 5% (بتأثير الزيادات السكانية وزيادة الأسعار معاً) فإن قيمة الفجوة في عام 2020 يقدر لها أن تبلغ نحو 44 مليار دولار، وأن تتجاوز حدود السبعين مليار دولار عام 2030، وذلك وفق ما يوضحه البيان التالي.

البيان	فعلي			تقديري		
	1990	2000	2005	2010	2020	2030
سكان الوطن العربي (مليون)	223	282	317	353	439	545
الفجوة الغذائية (مليار دولار)	11.8	13.5	18.0	27.0	44.0	71.0
الرقم القياسي للفجوة (1990 = 100)	100	114	152	229	373	601

6 - 1 - 4 ضعف المستوى التقني في الزراعة العربية :

لا تزال الزراعة العربية في غالبيتها العظمى زراعة تقليدية، متخلفة في أساليبها ونظم إدارتها، غالبية مزارعيها أميين ذوي معارف تقليدية متوارثة، وذوي قدرات مالية محدودة، وبذلك تتدنى قدراتهم الذاتية على التطوير والتحديث.

فإذا ما أضيف إلى ذلك تواضع الجهود الحكومية والاستثمارات العامة والخاصة الموجهة للتنمية الزراعية العربية بوجه عام – وذلك على العكس تماماً مما تغدق به الدول المتقدمة على الزراعة من الاستثمارات ومخصصات الدعم المباشر وغير المباشر للزراعة والمزارعين – تتضح أهم الأسباب الكامنة وراء ضعف المستوى التقني للزراعة العربية، ومن ثم أسباب ضعف مستوى كفاءتها وقدراتها الإنتاجية. وهناك العديد من المؤشرات التي تعكس هذا الضعف في المستوى التقني سواء في استخدام البذور المحسنة أو الأسمدة أو الآلات. ويوضح البيان التالي جانباً في هذه المؤشرات فيما يخص بعض الدول العربية الزراعية الرئيسية مقارنة ببعض الدول المتقدمة زراعياً. وذلك وفق ما تضمنه التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2008:

الدول	إنتاجية العامل الزراعي بالدولار (2003 – 2005)	إنتاجية الحبوب (كجم / هكتار) (2003-2005)	متوسط كمية السماد (كجم / هكتار)
السعودية	5523	4559	99
السودان	371	650	4
سوريا	1196	1786	73
مصر	497	7545	572
المغرب	719	1243	52
الولايات المتحدة	23066	6443	114
هولندا	23396	8309	564

6 - 1 - 5 محدودية وضعف كفاءة استغلال الموارد الزراعية المائية والأرضية:

يعاني الوطن العربي من ندرة – تتزايد حدتها – في الموارد الزراعية الحيوية المتمثلة في مياه الري والأراضي الزراعية – وإذا كان ذلك الحال يدفع بالضرورة دفعاً نحو الاهتمام البالغ بصيانة هذه الموارد، ورفع كفاءة وترشيد استخداماتها، إلاّ أن الأمر يسير على العكس من ذلك إلى حد بعيد، حيث تسود نظم تقليدية للري الحقلي تستنزف الموارد المائية، ويهدر ما يقرب من نصف ما يستخدم منها، وحيث تتدهور خصائص مساحات واسعة ومتزايدة من الأراضي الزراعية لتخرج عن نطاق الاستخدامات الزراعية لتضاف إلى الرصيد المعطل لما يعرف بالأراضي المتروكة. ويلخص البيان التالي أهم مؤشرات محدودية الموارد الزراعية المائية والأرضية وضعف كفاءة استخداماتها على مستوى الوطن العربي.

المؤشر	الوضع العام 1990	الوضع العام 2005
نصيب الفرد من الموارد المائية (م^3).	1107	780
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (هكتار).	0.24	0.16
المساحة المتروكة من الأراضي الزراعية (مليون هكتار).	12.4	19.4
كفاءة منظومة نقل المياه.	-	76%
كفاءة نظم الري الحقلي التقليدية	-	50%
نسبة الأراضي المروية بنظم الري التقليدية.	-	85%
تقديرات الفاقد السنوي من مياه الري (مليار م^3).	-	90

وبطبيعة الحال فإن استمرار الأوضاع الراهنة لكفاءة استخدام الموارد الزراعية المائية والأرضية، مع التزايد المستمر في السكان سيؤدي إلى أوضاع أكثر تدهوراً وسوءاً لمختلف المؤشرات السابقة.

6 - 1 - 6 ضعف الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة :

تعتبر الزراعة في الوطن العربي هي القطاع الأكثر فقراً في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجال البحث والتطوير، أو مشروعات التنمية أو المشروعات المتكاملة معها في مجالات المرافق والخدمات أو تصنيع المدخلات أو المنتجات ويستوي في ذلك الموارد والمخصصات الاستثمارية الحكومية أو الخاصة.

ويتراوح نصيب القطاعات الزراعية في الدول العربية ما بين 5% إلى 8% من مجمل الاستثمارات القطاعية. وهو ما يقل في غالبية الدول بكثير عن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. ويسفر ذلك الوضع عن ضعف بالغ في الأداء التنموي الزراعي والذي ينعكس بآثاره السلبية على أوضاع الأمن الغذائي.

ولا تتوافر في الدول العربية الإمتيازات وعناصر الجذب المناسبة للاستثمار في المشروعات الزراعية وما يرتبط ويتكامل معها من مشروعات، وإنما تخضع في هذا الشأن لمنافسة غير عادلة أو منطقية مع المشروعات في القطاعات الأخرى كالسياحة والخدمات وغيرها. ومن ناحية أخرى لا يخصص للإنفاق العام على مجالات البحث والتطوير (R&D)، الذي يشكل أهم مرتكزات التنمية والتحديث الزراعي، سوى القدر اليسير الذي لا يتجاوز نحو 0.1% من قيمة الناتج الزراعي. هذه النسبة تصل إلى عشرات أضعاف ذلك في العديد من الدول المتقدمة، بل وبعض الدول النامية، لتبلغ ما بين 2%، 3%.

6 - 2 الإطار السلعي والجغرافي والزمني:

6 - 2 - 1 الإطار السلعي :

تتعدد المنتجات الغذائية التي يتطلب الأمر الاهتمام بها من حيث زيادة القدرات الإنتاجية وتحسين الأوضاع ومستويات الأمن الغذائي العربي منها، غير أنه في إطار هذا المشروع الطارئ، فإن منطق ترتيب الأولويات يقتضي تركيز الاهتمام على بعض المنتجات من منظور أهميتها الإنتاجية والغذائية من ناحية، وإمكانيات تطويرها وتنميتها من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، ينصب إهتمام البرنامج الطارئ المقترح على أهم السلع الغذائية ضمن مجموعات حاصلات الحبوب والمحاصيل السكرية ومحاصيل البذور الزيتية، وذلك إتساقاً مع ما ورد في إعلان الرياض (في أبريل 2008) لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية ضمن الفقرة الأولى من الالتزامات الخاصة بالإعلان.

من ثم يتركز إهتمام المشروع على المجموعات والسلع التالية :

أ - مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح والشعير والأرز.

ب - المحاصيل السكرية والتي تشمل كلاً من قصب السكر والشوندر السكري.

ج - محاصيل البذور الزيتية، وتشمل كلاً من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس.

وإلى جانب الأهمية الغذائية لهذه المجموعات باعتبارها من بين سلع الغذاء الرئيسية للطبقات العريضة من السكان في كل الدول العربية، فإنها من المنظور الإنتاجي ومن منظور أوضاع الفجوة والاكتفاء الذاتي تمثل أهم المجموعات إنتاجاً واستيراداً، وذلك وفق المؤشرات الرئيسية التالية لعام 2006 :

المجموعات المحصولية	الأهمية النسبية للمساحة	نصيب الفرد منها (كجم/ سنة)	قيمة الفجوة (مليار دولار)	% من قيمة الفجوة الإجمالية	نسبة الاكتفاء الذاتي
الحبوب	64.22	339	9.04	49.97	56.29
السكر	0.78	25	2.03	11.25	33.45
الزيوت	12.14	17	2.11	11.68	27.76
الجملة	77.14	381	13.18	72.90	

6 - 2 - 2 الإطار الجغرافي :

يشتمل هذا المشروع في إطاره الجغرافي على مجموعة من الدول العربية التي تم تحديدها وفق مجموعة من الأسس والاعتبارات العلمية والموضوعية، وقد شملت هذه المجموعة كلاً من تونس – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق – مصر – المغرب – اليمن. وقد تحددت هذه الدول في ضوء الأسس والاعتبارات التالية :

- الأهمية النسبية للسكان : (من منظور استهلاكي)، حيث يمثل سكان هذه الدول مجتمعة 86% من سكان الوطن العربي.
- الأهمية الزراعية : (من منظور موردي)، مقدرة بمساحة الأراضي الزراعية، حيث تحوز هذه الدول في مجموعها نحو 92% من جملة مساحة الأراضي الزراعية.
- الأهمية النسبية في الزراعات المروية والمطرية: (من منظور موردي)، حيث تمثل مساحات هذه المحاصيل في مجموعها نحو 90% من مساحة الزراعات المروية، ونحو 94% من مساحة الزراعات المطرية.
- الأهمية النسبية في زراعة المجموعات المحصولية : (من منظور سلعي)، حيث تمثل هذه المحاصيل موضع الاهتمام في مجموعها 94% من مساحة الحبوب، 80% من مساحة المحاصيل السكرية، 93% من مساحة محاصيل البذور الزيتية.

ومع هذا فإن لأي من الدول العربية الأخرى حرية المشاركة في هذا المشروع حال إقراره، وطالما توافرت لديها الإرادة السياسية والتنفيذية لهذه المشاركة، وبما يعزز أوضاع الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي.

6 - 2 - 3 الإطار الزمني:

يضم الإطار الزمني لهذا المشروع ثلاث مراحل على النحو التالي :

- المرحلة الأولى :

وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدء تنفيذ المشروع، وذلك ما بين عامي 2010، 2015. وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي. وتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساساً للانطلاق لآفاق تنموية أكبر في المراحل التالية للمشروع تحقق الاستقرار في الإنتاج.

- المرحلة الثانية :

وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2020، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقاً لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها، ووفق أسس فنية.

المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام 2030. وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة.

3 - الأهداف الرئيسية:

في ضوء ما تضمنته المبررات سواء من متغيرات ومستجدات أو من مشكلات مزمنة، وإتساقاً مع ما اتخذته الدول العربية ممثلة في الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية من قرارات للحد من آثار الأزمة الغذائية الراهنة، تتحدد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع فيما يلي :

أ- زيادة قدرة الدول المشمولة بهذا المشروع في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت)، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الامدادات من هذه السلع للمنطقة العربية.

ب- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع.

ج- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.

د- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، والتي تتزايد حدتها في بعض الدول العربية الغنية في مواردها الطبيعية والمحددة في قدرتها على استثمارها.

هـ- الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك بتحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء لكافة فئات السكان، وإتاحته بأسعار ملائمة.

4 - المرتكزات الأساسية:

يقوم المشروع المقترح على أربعة مرتكزات أساسية لتحقيق أهدافه المنشودة، تتمثل هذه المرتكزات فيما يلي :

أولاً- الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة: وذلك لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جزء من الأراضي المتروكة، أو في استصلاح أراضي جديدة.

ثانياً- تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة: وذلك لتوفير المعارف والمهارات التقنية اللازمة للإرتقاء بالإنتاجية الزراعية، وإتاحتها للمزارعين، وتحسين قدراتهم على استخدامها. ويهتم هذا المرتكز الرئيسي بالعناصر التنموية التالية :

- تحديد وتطبيق الحزم التقنية والمعاملات الزراعية اللازمة لتحسين الإنتاجية.
- تحديد وتطبيق نظم الري الحقلي الأعلى كفاءة في استخدام المياه من جانب والتي ترتفع بمستوى الإنتاجية من جانب آخر.
- استنباط والتوسع في استخدام الأصناف النباتية عالية الإنتاجية، والمقاومة للجفاف والملوحة.

ثالثاً- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية (السلع) المستهدفة: ومن ذلك مشروعات إكثار التقاوي وإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، وتصنيع المعدات والمكائن الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية، وغيرها من المشروعات الخدمية.

رابعاً- تطوير مؤسسات المزارعين : وذلك باعتبارها أداة أساسية لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية، وبخاصة لدى صغار المزارعين. فقد أثبتت التجارب العملية في عديد من الدول – وبخاصة المتقدمة – أن نجاح جهود التنمية الزراعية وبرامجها ومشروعاتها يرتبط بانتظام المزارعين ضمن أطر مؤسسية مناسبة وفعالة يمكنهم من خلالها كجماعات تحقيق العديد من المصالح التي لا يتسنى لكل منهم على حدة تحقيقها.

5 - الإطار الفني والمكونات الرئيسية:

في ضوء أهداف المشروع ومرتكزاته الأساسية، يتحدد الإطار والتصميم الفني للمشروع في المكونات الثلاثة التالية :

أ- المكون الأول : تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة.

ب- المكون الثاني : استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري.
ج- لمكون الثالث : المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة المشروع.

6 - 5 - 1 تحسين مستوى الإنتاجية:

تنطوي الزراعات القائمة من حاصلات الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل السكرية على إمكانيات كبيرة لزيادة الطاقات الإنتاجية لأي منها عن طريق رفع مستويات الإنتاجية، وتقريب الفوارق الكبيرة في هذه المستويات فيما بين الدول العربية وغيرها من دول العالم المتقدمة، أو فيما بين الدول العربية بعضها البعض، وذلك في ضوء ما تتصف به الزراعة العربية عامة من تخلف تقني وتدني في مستويات الإنتاجية الحالية سواء في الزراعات المروية أو المطرية.

وسوف يتم العمل ضمن هذا المكون من خلال مجموعة من المحاور منفردة أو مجتمعة خلال المراحل الثلاث للمشروع، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي :

- المحور الأول: دعم وتطوير قدرات مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة، باعتبارها نقطة الانطلاق ومركز القيادة في مجال التطوير التقني، ويتضمن ذلك الدعم المالي والفني، وترقية المهارات للكوادر البشرية وتحسين ظروف عملها، وتعزيز آليات التنسيق والتكامل بين مختلف مؤسسات البحث والإرشاد سواء على مستوى القطر الواحد، أو فيما بين الدول وبعضها البعض.
- المحور الثاني: توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة والمحسنة، مشتملاً ذلك على التقاوي المحسنة عالية الإنتاجية، والأسمدة والكيماويات بالأنواع والكميات والمواصفات المناسبة. ويرتبط بذلك ما يتطلبه الأمر من تشجيع وحفز الاستثمار في المشروعات التي تساهم في توفير تلك المستلزمات.
- المحور الثالث: استخدام التقانات المتطورة لتعظيم الاستفادة من مصادر المياه المطرية، وذلك مثل أساليب حصاد المياه والري التكميلي، وبما يساهم في الارتقاء بمستويات الإنتاجية في الزراعات المطرية. ويتطلب الأمر في هذا المجال تحديداً للمناطق الأكثر ملاءمة لتطبيق تلك التقانات، وتنفيذاً لبرامج بحثية وإرشادية للنظم الأكثر ملاءمة للري التكميلي ومقنناته وتوقيتاته.
- المحور الرابع: دعم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المساندة، وبخاصة تلك المتعلقة بالخدمات التسويقية، ومؤسسات الإقراض للمزارعين في مناطق تطوير وتحسين مستويات الإنتاجية.
- المحور الخامس: تطوير مؤسسات المزارعين، لدعم وتعزيز المشاركة الفاعلة للمزارعين من خلال هذه المؤسسات في عملية التطوير المستهدفة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعلق بزيادة قدرتهم على الحصول على مستلزمات الإنتاج من مصادر مضمونة وبأسعار أفضل، وعلى القروض بشروط أيسر، وتسويق منتجاتهم بكفاءة وأسعار أعلى. وتعظيم الاستفادة من الخدمات البحثية والإرشادية والمعلوماتية، وإمكانية القيام بأنشطة ومشروعات اقتصادية تتكامل مع أنشطتهم الإنتاجية الزراعية.

وتشمل المساحات ومستويات تحسين الإنتاجية المستهدفة ما يلي :

أولاً- الزراعات المروية :

يستهدف المشروع شمول التطوير في كامل المساحات المروية للمحاصيل موضع الاهتمام خلال عشر سنوات من بدء التنفيذ، وبمستويات متفاوتة لنمو الإنتاجية تأخذ بعين الاعتبار فجوة الإنتاجية الحالية لكل محصول في كل دولة من الدول المشمولة بالمشروع، كما تأخذ في الحسبان تناقص معدلات نمو الإنتاجية بعد مستويات معينة من التطوير، استناداً إلى الأسس الفنية في كل مجموعة من المجموعات المحصولية، وكذلك التطور التاريخي للإنتاجية لكل محصول خلال السنوات السابقة.

ثانياً- الزراعات المطرية :

بالنسبة للزراعات المطرية، فتقتصر المساحات المستهدفة بالتطوير في كل دولة ولكل محصول على نسبة تقدر بنحو 25% من جملة المساحة، باعتبار أن التطوير يتركز في المناطق ذات المعدلات المطرية الأعلى والأكثر استقراراً، حيث يكون التطوير ممكناً ومجدياً. وأما بالنسبة لتطور مستويات الإنتاجية فيتم تطويرها وفق نفس الأسس والاعتبارات الفنية السابق الإشارة إليها في حالة الزراعات المروية.

ويوضح الجدولان التاليان (2-21) و(2-22) كلاً من المساحات ومستويات تحسين الإنتاجية المستهدفة للمحاصيل موضع الاهتمام، وذلك على المستوى التجميعي لمجموعة الدول المشمولة بالمشروع، والتي تم تقديرها استناداً إلى التقديرات التفصيلية على مستوى كل دولة من تلك الدول.

جدول (2-21) الأوضاع الراهنة والمساحات التراكمية المستهدفة لتحسين الإنتاجية لمجموع الدول المعنية خلال المراحل الزمنية للمشروع

(ألف هكتار)

المحاصيل	زراعات مروية (1)				زراعات مطرية (2)			
	متوسط 2004-2006	2015	2020	2030	متوسط 2004-2006	2015	2020	2030
الحبوب :								
قمح	3614	1807	3614	3614	7645	955	1912	1912
شعير	485	242	485	485	5602	701	1401	1401
أرز	762	383	762	762	-	-	-	-
محاصيل سكرية:								
قصب سكر	218	110	218	218	-	-	-	-
الشوندر	160	81	160	160	-	-	-	-
بذور زيتية :								
فول سوداني	189	95	189	189	634	79	159	159
سمسم	80	40	80	80	1495	187	374	374
زهرة الشمس	57	29	57	57	79	10	20	20

(1) يتم التطوير منذ بدء تنفيذ المشروع المقدر له عام 2010 في 10% من المساحات المروية سنوياً، ليشمل التطوير كامل المساحات خلال عشر سنوات.

(2) يشمل التطوير 25% فقط من كامل المساحات المطرية، وبنسبة 2.50% من المساحات الحالية سنوياً لتحقيق المستهدف بالكامل خلال عشر سنوات.

جدول (2-22) الأوضاع الراهنة ومستويات الإنتاجية المستهدفة لمجموع الدول المعنية خلال المراحل الزمنية للمشروع

(كيلو جرام /هكتار)

المحاصيل	زراعات مروية (1)				زراعات مطرية (2)			
	متوسط 2004-2006	2015	2020	2030	متوسط 2004-2006	2015	2020	2030
الحبوب :								
قمح	4241	5101	6128	7378	1294	1941	2587	3882
شعير	1410	1702	2051	2462	889	1332	1779	2670
أرز	8888	10329	12068	14480	-	-	-	-
محاصيل سكرية:								
قصب سكر	112000	128000	146800	176180	-	-	-	-
الشوندر	48100	58500	71200	85440	-	-	-	-
بذور زيتية:								
فول سوداني	2772	3337	3963	4756	535	802	1069	1604
سمسم	1013	1225	1437	1725	208	310	417	628
زهرة الشمس	1842	2207	2561	3070	696	1059	1414	2150

(1) تزداد الإنتاجية خلال السنوات العشر الأولى من بدء تنفيذ المشروع بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 3%، 5%، وذلك في ضوء إمكانيات تحسين الإنتاجية لكل محصول في كل دولة من الدول، بينما ينخفض معدل نمو الإنتاجية السنوي خلال السنوات العشر التالية إلى 1.8%.

(2) تزداد الإنتاجية خلال السنوات العشر الأولى من بدء تنفيذ المشروع بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 7.5%، يتباطأ هذا المعدل وفقاً للاعتبارات والأسس الفنية خلال السنوات العشر التالية إلى حوالي 4.5%.

6 - 5 - 2 التوسع في المزيد من المساحات بالاستفادة من ترشيد استخدام المياه:

شهدت مساحة الأراضي الزراعية المروية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بعض التوسع على المستوى العام للوطن العربي، غير أن قدرة الموارد المائية قد حالت دون توسع ذي شأن في هذه المساحة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، ولم يعد من سبيل لزيادة الرقعة الأرضية الزراعية المروية سوى الاعتماد على ما يمكن توفيره من الموارد المائية المستخدمة حالياً في الزراعة، والتي تنطوي على معدلات عالية من الهدر والإسراف سواءً على مستوى منظومة نقل وتوزيع المياه أو على مستوى نظام الري الحقلي. ويقدر معدل الانخفاض في كفاءة منظومة النقل والتوزيع إلى حوالي 74.8%، فيما تتدنى الكفاءة على مستوى نظم الري الحقلي إلى حوالي 50%، وذلك كمتوسط عام للدول المشمولة بالمشروع. ويقدر المتاح سنوياً من الموارد المائية لتلك الدول بنحو 141.1 مليار متر مكعب. ويمكن من خلال هذا المكون الارتقاء بكفاءة منظومة نقل وتوزيع المياه، وكذلك بكفاءة نظم الري الحقلي، ومن ثم يمكن توفير كميات كبيرة من مياه الري يمكن استخدامها في استثمار وزراعة موارد أرضية إضافية تزيد من القدرة على الإنتاج من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية المستهدفة من المشروع، وبالتالي تحسين أوضاع الأمن الغذائي منها.

وسوف يركز العمل في المكون على محورين رئيسيين :

- المحور الأول : تطوير مرافق ومنظومات إدارة نقل وتوزيع موارد المياه :

بطبيعة الحال، فإن مرافق ومنشآت الري العامة تتبع في غالبية الدول المشمولة بالمشروع مؤسسات حكومية متخصصة. وتمتلك هذه المؤسسات من الخبرة ما يمكنها من تصميم وتنفيذ المشروعات الفنية اللازمة لتطوير هذه المرافق طالما توافرت لها الإدارة اللازمة والمتطلبات المالية الكافية، ومن ثم فإن المشروع لن يدخل في التفاصيل الفنية والمؤسسية المتعلقة بهذا المحور، وسوف يكتفي بالجوانب المالية المتعلقة بالتنفيذ وفق معدلات إفتراضية.

- المحور الثاني : تطوير نظم الري الحقلي :

ويتضمن هذا المحور العمل بمختلف الوسائل الممكنة على توعية وتمكين المزارعين من التحول من نظم الري التقليدية ذات الكفاءة المتواضعة إلى نظم ري متطورة تناسب الأنماط والتراكيب الإنتاجية السائدة. ويشتمل ذلك على عناصر للتوعية والإعلام ونشر الوعي بأهمية ترشيد المياه، وتوفير خطوط ائتمانية ميسرة وجاذبة تشجع المزارعين على الاستفادة منها لتطوير نظم الري الحقلي لديهم. كما يشتمل ذلك أيضاً على بعض مجالات الدعم المالي والفني وبخاصة لصغار المزارعين لتطوير أساليب الري.

وتشمل كميات المياه المستهدف توفيرها ومساحة الأراضي المستثمرة بالاستفادة منها ما يلي:

يستهدف المشروع رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع موارد المياه من حوالي 74.80% في الوضع الحالي، إلى حوالي 79% عام 2015 ثم إلى 84.1% عام 2020. ويستقر الوضع على هذه النسبة في السنوات التالية، وحتى نهاية المدى الزمني للمشروع في 2030، وتقدر كميات المياه التي يمكن توفيرها من خلال رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع المياه بنحو 6.6 مليار متر مكعب سنوياً حتى عام 2015، تزداد اعتباراً من عام 2020، وفي الأعوام التالية إلى نحو 13.0 مليار متر مكعب سنوياً، ووفقاً للاعتبارات الفنية، يستهدف المشروع أيضاً رفع كفاءة الري الحقلي من 49.3% في الأوضاع الراهنة إلى 69.7% في عام 2015 والأعوام التالية.

وعلى أساس وجود مساحات من الأراضي الزراعية المروية يطبق بها حالياً نظم متطورة للري الحقلي تقدر بنحو 3.2 مليون هكتار، فإن المساحات المستهدف تطويرها تتركز في باقي المساحات التي تستخدم نظم الري التقليدي. وتتدرج المساحات المستهدفة منها بالتطوير لتصل إلى 2.34 مليون هكتار حتى عام 2015، ترتفع إلى ضعف ذلك، أي حوالي 4.68 مليون هكتار في عام 2020، ثم إلى ثلاثة أضعاف لتصل إلى حوالي 7 ملايين هكتار في عام 2030.

ويستهدف المشروع استثمار مساحات إضافية للزراعة – سواء من المساحات المتروكة أو مساحات جديدة – تقدر بحوالي 1.2 مليون هكتار حتى عام 2015، ترتفع إلى 2.3 مليون هكتار حتى عام 2020، ثم إلى 2.9 مليون هكتار حتى عام 2030، وذلك بإستخدام فوائض المياه التي تتوافر من كل من تطوير منظومات النقل والتوزيع، ومن تطوير نظم الري الحقلي، على أساس مقنن مائي يقدر بنحو 9 آلاف متر مكعب للري لكل هكتار، ووفق الأهداف الكمية الموضحة في الجدول التالي رقم (2-23).

جدول (2-23) الأهداف الكمية المستهدفة لمكون تطوير منظومة نقل المياه ونظم الري الحقلي

البيـــان	الوضع الراهن 2006	2015	2020	2030
كفاءة منظومة نقل وتوزيع الموارد المائية (%).	74.8	79.00	84.1	84.1
كمية الوفر في المياه من تطوير المنظومة (ألف م^3).	-	6558	13016	13016
كفاءة الري الحقلي (%).	49.3	69.7	69.7	69.7
المساحات المستهدف تطوير نظم الري الحقلي بها (ألف هكتار) .	-	2341	4680	7021
كمية الوفر في المياه من تطوير نظم الري الحقلي (مليار متر مكعب).	-	4214	8430	12645
إجمالي كمية الوفر في المياه (مليار متر مكعب).	-	10772	21446	25661
المساحات المستهدف استثمارها بالاستفادة من الوفر في المياه (مليون هكتار).	-	1.2	2.3	2.9

6 - 5 - 3 مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة المشروع:

يتضمن هذا المشروع مكوناً رئيسياً للمشروعات الاستثمارية المتكاملة مع الأنشطة الزراعية للمشروع أو المرتبطة بها، حيث تمثل المشروعات التي يشملها هذا المكون مطلباً (شرطاً) ضرورياً لضمان نجاح تنفيذ الأنشطة الزراعية وفق مجالات ومحاور التطوير المستهدفة ضمن مشروع البرنامج المقترح.

وفى واقع الأمر تتسع دائرة المشروعات المتكاملة والمرتبطة التي تتيح آفاقاً ومجالات استثمارية هائلة لشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال. ويمكن الإشارة إلى ثلاث مجموعات رئيسية لمجالات المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة المشروع، وهي على النحو التالي :

- **المجموعة الأولى : مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة :**

وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال لا الحصر، المجالات التالية :

- مرافق الطرق الرئيسية والزراعية.
- مشروعات شبكات الطاقة الكهربائية.
- مشروعات مياه الشرب.
- مشروعات الخدمات الزراعية المساندة مثل محطات البحث والإرشاد **وغيرها.**

- **المجموعة الثانية : مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات** الزراعية :

وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية:

- مشروعات تصنيع المكائن والآلات والمعدات الزراعية.
- مشروعات إنتاج التقاوي المحسنة.
- مشروعات إنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية.
- مشروعات إنتاج مواد التعبئة والتغليف.

- **المجموعة الثالثة : مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي :**

وتشمل المشروعات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية:

- مشروعات النقل والتخزين.
- مشروع محطات الفرز والتعبئة.
- مشروعات استخلاص السكر.
- مشروعات استخلاص الزيوت.
- مشروعات طحن الحبوب وضرب الأرز.

ويشمل المستهدف في إطار مكون المشروعات الاستثمارية ما يلي:

وفقاً للأوضاع الراهنة، لا يزال القطاع الزراعي، وبخاصة في الدول المشمولة بالمشروع بحاجة إلى طاقات كبيرة من المشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة التي تضمها المجموعات الثلاث، وهي : المرافق والخدمات الزراعية المساندة، وإنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية، والتسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية. ويمكن لأغراض هذا المشروع تحديد المتطلبات والإحتياجات المباشرة من المشروعات الاستثمارية فيما يلي :

أ- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية وإقتصادية مناسبة لإنتاج التقاوى والبذور المحسنة التي تتطلبها المساحات الإضافية من الأرض المستثمرة بما يتوافر كنتيجة لتطوير منظومات نقل المياه ونظم الري الحقلي.
ب- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية وإقتصادية مناسبة لإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية للمساحات المذكورة في الفقرة السابقة.
ج- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية وإقتصادية مناسبة لاستخلاص وتكرير السكر من الإنتاج الإضافي لهذا المشروع من محاصيل قصب السكر والشوندر السكري.
د- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية وإقتصادية مناسبة لاستخلاص وتكرار الزيوت من الإنتاج الإضافي لهذا المشروع من محاصيل البذور الزيتية موضع الاهتمام.
هـ- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية وإقتصادية مناسبة لإقامة المخازن والصوامع والمطاحن والمضارب للناتج الإضافي لهذا المشروع من محاصيل الحبوب موضع الاهتمام.
و- مشروعات بأعداد كافية وذات طاقات فنية واقتصادية مناسبة لإنتاج مستلزمات ومعدات نظم الري المتطورة في المساحات المستهدفة بالتطوير ضمن هذا المشروع.

وبطبيعة الحال، فإن كل هذه المشروعات تعتبر بمثابة فرص استثمارية يتيحها المشروع للقطاع الخاص، ورجال الأعمال، ويمكن بلورتها وإعداد دراسات جدواها الفنية والاقتصادية الأولية. ويمتد النطاق الجغرافي (المكاني) لهذه المشروعات ليشمل كل الدول العربية وليست الدول المشمولة بالمشروع فقط، ووفقاً للمزايا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار وعناصر الإنتاج الأخرى في هذه المجالات، وتوافر المواد الأولية.

6 - 6 النواتج المتوقعة:

ليس ثمة شك أن مشروع البرنامج المقترح بما يتضمنه من مكونات ومجالات متعددة ومتنوعة، وبحجم ما يقدر أن يضخ في إطاره من المخصصات والاستثمارات التنموية سوف يسفر في كافة مراحله وبصورة متزايدة ومتراكمة، عن آثار ومتضمنات تنموية مباشرة وغير مباشرة بالغة الأهمية ومتعددة الجوانب، فضلا عما ينعكس منها على مختلف القطاعات الأخرى غير الزراعية في إطار التشابكات وعلاقات الاعتماد المتبادل القطاعية. وبطبيعة الحال سوف تنعكس هذه الآثار والمتضمنات على كافة السكان، سواء في الدول المشمولة بالمشروع أو الدول العربية الأخرى، باعتبارهم مستهلكين للسلع الغذائية، وعلى المزارعين وسكان المناطق الريفية من منظور تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، وعلى قطاعات الأعمال والعمالة ذات الصلة بأنشطة المشروع في كل الدول العربية، وأيضاً على المستثمرين ورجال الأعمال وفق ما يتاح لهم من مجالات العمل والاستثمار. وفي المحصلة النهائية سوف يحقق المشروع نتائج مباشرة تستفيد منها اقتصادات الدول العربية والمواطن العربي، وذلك من منظور تطورات الإنتاج ومعدلات التنمية الزراعية، ومن منظور تعزيز أوضاع الأمن الغذائي والحد من الأعباء الاستيرادية، وأيضاً بالدرجة الأولى من منظور استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ويمكن تقدير النواتج الكمية المباشرة المتوقعة لهذا المشروع من منظور الأهداف الكمية الرئيسية المحددة له فقط دون الأهداف التنموية، باعتباره مشروعاً لبرنامج طارئ للأمن الغذائي، في النقاط التالية :

6 - 6 - 1 النواتج المتوقعة من منظور زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية :

- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج القمح بنحو 3.4 مليون طن عام 2015، ترتفع إلى 12.3 مليون طن في عام 2020، ثم إلى 20.4 مليون طن عام 2030، وهذه الكمية الأخيرة تمثل ما يقرب من 81.3% من حجم الإنتاج الحالي.
- تقدر الزيادة الصافية من إنتاج الشعير في مراحل المشروع المتتالية (2015، 2020، 2030) بنحو 0.5، 1.7، 3.2 مليون طن على الترتيب، وتمثل الكمية الأخيرة نحو 56.5 % من حجم الإنتاج الحالي.
- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج الأرز بنحو 1.2 مليون طن عام 2015، ترتفع إلى 3.9 مليون طن عام 2020، ثم إلى 6.3 مليون طن عام 2030، وتمثل هذه الكمية الأخيرة 92.9% من الإنتاج الحالي.
- تقدر الزيادة الصافية في إنتاج المحاصيل السكرية (القصب والشوندر) بحوالي 4.6 مليون طن عام 2015، ترتفع في عام 2020 إلى نحو 15.6 مليون طن، ثم إلى حوالي 26.1 مليون طن في عام 2030 تمثل نحو 81.2% من الإنتاج الحالي.
- في عام 2015 من المتوقع أن يحقق حجم الإنتاج من محاصيل البذور الزيتية المشمولة بالمشروع (الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس) زيادة صافية تقدر بنحو 157 ألف طن، ترتفع إلى نحو 564 ألف طن عام 2020، ثم إلى ما يقرب من المليون طن في عام 2030. وهذه الكمية الأخيرة تعادل نحو 69.3% من حجم الإنتاج الحالي.

ويوضح الجدول (2-24) بعض التفاصيل الخاصة بجملة الزيادات الإنتاجية المتوقعة نتيجة المكونين الرئيسيين للمشروع، أي مكون تحسين الإنتاجية ومكون التوسع الأفقي.

جدول (2-24) الزيادات المتوقعة في إنتاج المحاصيل المشمولة في المشروع خلال المراحل الثلاث (2015، 2020، 2030)

(ألف طن)

المحاصيل	زيادة الإنتاج الناتجة عن تحسين الإنتاجية			زيادة الإنتاج الناتجة عن التوسع الأفقي			جملة الزيادات في الإنتاج للمشروع		
	2015	2020	2030	2015	2020	2030	2015	2020	2030
قمح مروي	1557	6895	11339	1235	2944	4194	2792	9839	15533
قمح مطري	617	2475	4950	-	-	-	617	2475	4950
جملة القمح	2174	9370	16289	1235	2944	4194	3409	12314	20483
شعير مروي	71	311	510	54	131	198	125	442	708
شعير مطري	351	1247	2493	-	-	-	351	1247	2493
جملة الشعير	422	1558	3003	54	131	198	476	1689	3201
الأرز	570	2423	4262	612	1427	2030	1182	3850	6292
إجمالي الحبوب	3166	13351	23554	1901	4502	6422	5067	17853	29976
قصب السكر	1873	7596	13997	1450	3275	4658	3323	10871	18655
شوندر	892	3698	5977	412	1003	1440	1304	4701	7417
إجمالي المحاصيل السكرية	2765	11294	19974	1862	4278	6098	4627	15572	26072
فول سوداني مروي	56	225	375	24	57	82	80	282	457
فول سوداني مطري	21	85	170	-	-	-	21	85	170
جملة الفول السوداني	77	310	545	24	57	82	101	367	627
سمسم مروي	9	34	57	6	14	21	15	48	78
سمسم مطري	19	78	156	-	-	-	19	78	156
جملة السمسم	28	112	213	6	14	21	34	126	234
زهرة الشمس مروي	12	41	70	6	15	20	18	56	90
زهرة الشمس مطري	4	15	29	-	-	-	4	15	29
جملة زهرة الشمس	16	56	99	6	15	20	22	71	119
إجمالي البذور الزيتية	121	478	857	36	86	123	157	564	980

6 - 6 - 2 النواتج المتوقعة من منظور زيادة القدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائي:

يوضح الجدول (2-25) نسب الإكتفاء الذاتي المتوقعة بعد إنجاز المشروع في مراحله الزمنية الثلاث مقارنة بنظيرتها في الأوضاع الحالية، وذلك بالنسبة لعدد من السلع الغذائية الأساسية التي يشملها المشروع، وهي القمح والأرز والشعير والسكر. يتبين من الجدول عامة أن معدلات التحسن في نسبة الإكتفاء الذاتي متدرجة، حيث تأخذ في الإرتفاع عاماً بعد آخر حتى نهاية أجل المشروع. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي يعني أن الزيادات في الإنتاج تفوق حدود الزيادات في الاستهلاك الناجمة عن زيادة السكان، وتتجاوزها إلى تغطية جانب من العجز الراهن في متطلبات الاستهلاك.

وهكذا فإنه في نهاية أجل المشروع من المتوقع أن تتحسن نسب الإكتفاء الذاتي في الدول المشمولة بالمشروع، وذلك بالنسبة للقمح لتصل إلى حوالي 62.4% مقارنة بحوالي 54.3%، وللأرز ترتفع إلى حوالي 98.7% مقارنة بحوالي 80.7% وللسكر ترتفع إلى حوالي 67% مقارنة بحوالي 58.3% في الأوضاع الراهنة.

وأما بالنسبة للشعير الذي يعتمد إنتاجه بصفة أساسية على الزراعة المطرية دون المروية، فإن نواتج المشروع تحقق حفاظاً على نسبة الإكتفاء الذاتي الحالية في مواجهة الطلب المتزايد بزيادة السكان، وذلك بما يقرب من 41%.

جدول (2-25) الأوضاع الحالية والمتوقعة خلال المراحل الثلاث للمشروع للإكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية من الدول المشمولة بالمشروع

المحاصيل والمؤشرات	القمح	الأرز	الشعير	السكر	الزيوت(1)
1 - الوضع الراهن (متوسط2004-2006):					
الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	46416	8390	13742	7094	5427
الإنتاج (ألف طن)	25216	6773	5666	4135	1516
الإكتفاء الذاتي (%)	54.3	80.7	41.2	58.3	28.0
2 - الوضع المتوقع في عام 2015 :					
الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	55471	10026	16423	8478	5992
الإنتاج (ألف طن)	28625	7955	6142	4731	1419
الإكتفاء الذاتي (%)	51.6	79.3	37.4	55.8	23.7
3 - الوضع المتوقع في عام 2020:					
الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	61245	11070	18132	9360	6615
الإنتاج (ألف طن)	37530	10622	7355	6141	1791
الإكتفاء الذاتي (%)	61.3	95.9	40.6	65.6	27.0
4 - الوضع المتوقع في عام 2030:					
الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	73206	13232	21673	11188	7907
الإنتاج (ألف طن)	45699	13065	8867	7493	2492
الإكتفاء الذاتي (%)	62.4	98.7	40.9	66.9	30.7

(1) بالإضافة إلى المحاصيل المشمولة في المشروع (زهرة الشمس، الفول السوداني والسمسم)، تم الأخذ في الإعتبار الزيادات المتوقعة في الزيتون، بذرة القطن وفول الصويا، وبمعدل سنوي 3%.

6 - 6 - 3 النواتج المتوقعة من منظور توفير فرص للعمل والحد من البطالة :

- يتوقع أن يوفر المشروع أعداداً كبيرة متزايدة من فرص العمل عبر مراحله المتتالية، وذلك من خلال ما تتطلبه مؤسسات المزارعين من كوادر فنية تقدر بنحو (6) أفراد بكل مؤسسة من هذه المؤسسات التي يستهدف لها أن تنتشر في مناطق تحسين الإنتاجية، أو في أراضي التوسع الأفقي، وبمعدل مؤسسة أو منشأة لكل 2500 هكتار في مناطق الزراعات المروية. وتقدر هذه المساحة بنحو 5000 هكتار لكل مؤسسة في المناطق المطرية.
- وبالنسبة لما توفره مشروعات التوسع الزراعي الأفقي في أراضي إضافية بالاستفادة من ترشيد استخدام المياه من فرص عمل، فإنه يقدر أن يستوعب كل هكتار من الأراضي المستثمرة الإضافية نحو 2.5 فرد من عناصر العمل.
- أما المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة فيتوقع أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل، حيث يفترض أن التكلفة الاستثمارية لإيجاد فرص عمل إضافية تقدر بنحو 25 ألف دولار في مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة، بينما تقدر بنحو 12.5 ألف دولار في مشروعات التسويق وتصنيع المدخلات والمنتجات. وإستناداً إلى هذه المعدلات، يقدر مجموع فرص العمل التي يوفرها المشروع بحوالي 3.6 مليون فرصة عمل عام 2015، ترتفع إلى نحو 7.0، ثم إلى نحو 8.6 مليون فرصة عمل في الأعوام 2030،2020 على الترتيب، ويوضح الجدول (2-26) تقديرات فرص العمل المتوقع أن يوفرها المشروع بمكوناته ومجالاته المختلفة في مراحله الثلاث.

جدول (2-26) فرص العمل المتوقعة للمشروع
خلال المراحل الثلاث (2015، 2020، 2030)

(ألف فرصة عمل)

المجالات والمراحل	فرص العمل في مؤسسات المزارعين	فرص العمل في أراضي التوسع الأفقي	فرص العمل في المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة	الإجمالي
2015	621.6	2990.0	14.2	3626
2020	1239.2	5760.0	28.5	7028
2030	1482.6	7130.0	35.3	8648

(- 6 - 4 زيادة القيمة المضافة من الأنشطة والمشروعات:

تعد القيمة المضافة المتولدة عن الأنشطة والمشروعات الاستثمارية من بين النواتج الهامة من المنظور التنموي العام. وتقدر قيمة المضافة المتوقعة للمشروع بنحو 1.9 مليار دولار في عام 2015، ترتفع عام 2020 لتصل إلى نحو 3.9 مليار دولار، ثم ى نحو 4.6 مليار دولار في عام 2030، وذلك بإفتراض أن القيمة المضافة تمثل حوالي 25% من قيمة الإنفاق الاستثماري على ك الأنشطة والمشروعات، أي ما يعادل نحو 50% من قيمة القروض المقترح تخصيصها لهذه الأنشطة والمشروعات .

(- 7 المتطلبات الأساسية للتنفيذ :

يمكن تصنيف المتطلبات الأساسية لتنفيذ مشروع البرنامج المقترح إلى مجموعتين رئيسيتين، تختص المجموعة الأولى لمتطلبات المالية، أما الثانية فتختص بالجوانب الإجرائية.

(- 7 - 1 المتطلبات المالية :

وفقاً لمجالات الأنشطة والمشروعات المتضمنة بالمكونات الفنية الرئيسية الثلاثة لهذا المشروع، فإن المتطلبات المالية للمشروع وزع أعباؤها فيما بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص الاستثماري. كما تتوزع كل منها وفقاً لطبيعتها، إلى متطلبات ذات طبيعة ستثمارية، وأخرى ذات طبيعة جارية سنوية.

) الالتزامات الحكومية :

ولاً- الالتزامات الحكومية الاستثمارية :

هذه الالتزامات تتعلق بصفة أساسية بمتطلبات الأنشطة والمشروعات التالية :

- أعمال تطوير ورفع كفاءة منظومة وشبكات نقل وتوزيع المياه.
- مشروعات المرافق والخدمات المساندة (البنية التحتية) في المناطق المشمولة بأنشطة المشروع.

نياً- الالتزامات الحكومية السنوية :

وتتعلق هذه الالتزامات بمتطلبات الأنشطة والمشروعات التالية :

- متطلبات الإنفاق الجاري على أعمال الإحلال والتجديد والصيانة لشبكات نقل وتوزيع المياه.
- دعم الإنفاق الجاري السنوي (الموسمي) على أنشطة البحث والإرشاد **الزراعي.**

ب) مساهمات القطاع الخاص :

أولاً- المساهمات ذات الطبيعة الاستثمارية :

وتتعلق هذه المساهمات بصفة أساسية بالمتطلبات الاستثمارية للأنشطة والمشروعات التي يناط القطاع الخاص بتنفيذها، وتشمل الاستثمارات المطلوبة في المشروعات التالية :

- مشروعات دعم وتطوير مؤسسات المزارعين.
- مشروعات وأعمال تطوير نظم الري الحقلي.
- مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات الزراعية.
- مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات.

ثانياً- المساهمات ذات الطبيعة الجارية سنوياً:

وتتمثل فيما يلي:

- النفقات السنوية الجارية لأعمال الإحلال والتجديد والصيانة لنظم الري الحقلي المتطورة.
- المستلزمات الزراعية التي تتضمنها الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية.

ووفقاً للأسس ومعدلات تقدير المتطلبات المالية الموضحة بالملحق رقم (1) ضمن هذه الوثيقة، تقدر الالتزامات الحكومية الاستثمارية بنحو 14.3 مليار دولار للفترة الأولى حتى عام 2015، ترتفع إلى نحو 28.5 مليار دولار حتى عام 2020، ثم إلى 31.5 مليار دولار حتى عام 2030، يضاف إلى هذه الاستثمارات المطلوبة ما يقدر بنحو 840 مليون دولار إلتزامات حكومية سنوية جارية حتى عام 2015، تزداد إلى 1.16 مليار دولار ثم إلى 1.35 مليار دولار خلال الفترتين 2020،2030 على الترتيب.

أما مساهمات القطاع الخاص في المتطلبات المالية لتنفيذ المشروع، فيقدر حجم الإستثمارات المطلوبة بنحو 11 مليار دولار للمرحلتين الثانية (عام 2010) والثالثة (عام 2030) للمشروع، يضاف إلى هذه المساهمات الاستثمارية للقطاع الخاص حوالي 1.62 مليار دولار للنفقات السنوية الجارية خلال الفترة الأولى عام 2015، ترتفع إلى نحو 2.71 ثم إلى 3.19 مليار دولار سنوياً خلال الفترتين الثانية والثالثة على الترتيب.

ويوضح الجدول (2-27) المتطلبات التمويلية التراكمية الاستثمارية والجارية للمشروع خلال المراحل الثلاث 2015، 2020، 2030 موزعة كالتزامات على القطاع الحكومي أو الحكومي أو مساهمات للقطاع الخاص.

جدول (2-27) المتطلبات التمويلية التراكمية لتنفيذ المشروع
خلال المراحل الثلاث 2015، 2020، 2030

البيان	2015	2020	2030
أولا- الالتزامات الحكومية :			
أ- الالتزامات الاستثمارية :			
- تطوير شبكات نقل المياه	6558.0	13016.0	13016.0
- مشروعات المرافق والخدمات المساندة	7769.0	15491.0	18533.0
المجموع الفرعي	14327.0	28507.0	31549.0
ب- الالتزامات المالية الجارية السنوية :			
- الإحلال والتجديد لشبكات نقل المياه	196.7	390.5	390.5
- دعم أجهزة البحث والإرشاد الزراعي	642.7	771.2	964.3
المجموع الفرعي	839.4	1161.7	1354.8
جملة الالتزامات الحكومية	**15166.4**	**29668.7**	**32903.8**
ثانيا- مساهمات القطاع الخاص:			
أ- المساهمات الاستثمارية :			
- دعم وتطوير مؤسسات المزارعين	118.9	237.7	293.9
- تطوير نظم الري الحقلي	7023.0	14046.0	21069.0
- مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات	1555.0	3097.0	3706.0
- مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات	2335.0	2647.0	5562.0
المجموع الفرعي	11031.9	20027.7	30630.9
ب- المساهمات الجارية السنوية :			
- إحلال وتجديد وصيانة الري الحقلي	352.6	706.5	987.4
- تطوير الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية	423.7	846.5	846.5
المجموع الفرعي	776.3	1553.0	1833.9
جملة مساهمات القطاع الخاص	**11908.2**	**21580.7**	**32464.8**
ثالثاً- إجمالي المتطلبات التمويلية للمشروع:	**26974.0**	**51249.4**	**65368.6**

ويوضح الجدول السابق أن جملة المتطلبات المالية التراكمية للمشروع تقدر في نهاية الفترة المحددة للبرنامج المقترح، أي عام 2030 بحوالي 65.4 مليار دولار، منها حوالي 32.9 مليار التزامات حكومية، وحوالي 32.5 مليار مساهمات مطلوبة من القطاع الخاص. ويبلغ حجم الاستثمارات حوالي 62.2 مليار دولار تمثل حوالي 95.1% من جملة المتطلبات التمويلية، أما جملة المتطلبات المالية الجارية فتبلغ 3.2 مليار دولار تمثل حوالي 4.9% من جملة التمويل المطلوب للمشروع.

6 - 7 - 2 المتطلبات الإجرائية :

تتضمن هذه المتطلبات مجموعة السياسات والتشريعات والإجراءات الضرورية لتوفير الظروف المواتية والملائمة لتنفيذ مكونات المشروع من الأنشطة والمشروعات المختلفة التي يتضمنها، سواء تلك التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومات، أو تلك التي يساهم بها القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، يتطلب الأمر ضرورة التزام حكومات الدول المشمولة بالمشروع بمنح مزايا تفضيلية خاصة وأكثر جاذبية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة، وذلك في إطار مناخ أكثر خصوصيةً وتميزاً للاستثمار في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي. ويدخل في إطار تلك الالتزامات ما يلي:

أ- تطوير التشريعات والسياسات الاستثمارية، ومراجعة وتطوير وتبسيط إجراءات تخصيص وتوزيع الأراضي الجديدة والمستصلحة، وسياسات الإئتمان الزراعي.

ب- تذليل العقبات وتيسير الإجراءات المرتبطة بإقامة المشروعات الزراعية، بما في ذلك إجراءات التأسيس للشركات وتخصيص الأراضي وإمداد المشروعات بالمرافق الأساسية.

ج- تبني الحكومات لبرامج خاصة بتنمية المهارات البشرية والتدريب المتخصص والتأهيل في مجالات الزراعة الحديثة ونظم الري المتطورة.

6 - 8 السياسات التمويلية:

في إطار تفاوت قدرة حكومات الدول المشمولة بالمشروع على توفير كامل التزاماتها المالية، وأيضاً لحفز وتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص سواء في هذه الدول، أو في الدول العربية الأخرى لتنفيذ الشق الخاص بمساهماتهم في هذا المشروع، فإن المقترح تبني السياسات والنظم التمويلية التالية :

أولاً- توفير مساندة مالية في إطار العمل العربي المشترك لزيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ هذا المشروع :

وتقدر حجم المساندة المقترحة بنصف قيمة الالتزامات الاستثمارية الحكومية، والتي تبلغ وفقاً لذلك نحو 7.2 مليار دولار في السنوات الخمس الأولى (كمرحلة عاجلة) تزداد إلى 14.3 مليار دولار في السنوات الخمس التالية، ثم تزداد إلى 15.8 مليار دولار للمرحلة الأخيرة من المشروع ما بين 2020، 2030.على أن تلتزم حكومات الدول المستفيدة بهذه المساندة بتوفير قدر معادل لهذه المساندة من مواردها الذاتية.

ثانياً- توفر مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الإختصاص خطوط إئتمانية ميسرة يستفيد منها القطاع الخاص العربي :

ويقترح أن يتم ذلك في إطار ضمانات حكومية تقدمها الدول المضيفة للمشروعات الممولة، على أن يكون في إطار سياسات تمويلية ميسرة ومشجعة. ووفقاً لذلك فإن الأمر يتطلب قيام مؤسسات العمل العربي المشترك الإنمائية التي يناط بها هذه المسؤولية التمويلية بتوفير نحو 2.2 مليار دولار سنوياً تخصص لإقراض القطاع الخاص خلال السنوات الخمس الأولى للمشروع، أي خلال المرحلة العاجلة. وبذلك يبلغ حجم الأموال اللازمة خلال تلك المرحلة (11) مليار دولار. ومن حصيلة سداد هذه القروض يتم توفير المبالغ اللازمة للإقراض في السنوات التالية للمرحلة العاجلة، أي يعمل هذا المبلغ كقرض أو صندوق دوار (Revolving Fund).

ثالثاً- توفير مخصصات محددة للمتطلبات السنوية الجارية:

من المقترح أن يتم تدبير المتطلبات المالية السنوية من الموازنات السنوية للحكومات، أو من خلال قروض قصيرة الأجل تتيحها البنوك والمؤسسات المالية في الدول المشاركة بالنسبة للقطاع الخاص (المزارعين أو الشركات).

في ضوء ما سبق، وفيما يخص المرحلة العاجلة للمشروع (السنوات الخمس الأولى) تقدر قيمة المساندة المالية المأمول توفيرها في إطار العمل العربي المشترك بما يبلغ 18.2 مليار دولار، منها 7.2 مليار دولار لمساندة الالتزامات الحكومية، والقيمة الباقية تخصص لإقراض القطاع الخاص (11 مليار دولار).

وبالنسبة لمراحل المشروع التالية، ترتفع قيمة الالتزامات المالية الحكومية لتنفيذ ما يخصها من أنشطة ومشروعات، كذلك الحال بالنسبة لمساهمات القطاع الخاص. ومن ثم يقترح أن ترصد قيمة إجمالية للمساندة العربية لهذا المشروع